الباب السادس

فـــــى الإمامـــــة

ويتضمن خمسة فصول :

الفصل الأول: نقد الزيدية للمعتزلة فى الإمامة.

الفصل الثانى: موقف الزيدية من الشيعة والباطنية فى الإمامة.

الفصل الثالث: فى الرد على من طعن على الراشدين.

الفصل الرابع: موقف الزيدية من الصحابة والثورة.

الفصل الأول

نقد الزيدية للمعتزلة فى الإمامـــة

ويشتمل على مبحثين :

الأول: نقد الزيدية للمعتزلة فى الإمامة.

الثانى: الزيدية والتفضيل فى الإمامة.

الفصل الأول
نقد الزيدية للمعتزلة فى الإمامـــة
المبحث الأول
نقد الزيدية للمعتزلة فى الإمامة

تمهيـــد :

لن نجد نموذجاً نقدياً، أكثر جدية ووضوحاً فى الأوساط الزيدية، يتعـرض لموقـف المعتزلة من قضية الإمامة، أفضل من رسالة "النقض على صاحب مجموع المحـيط، فيمـا خالف الزيدية من باب الإمامة"٠٠ وصاحب الرسالة هو **القاضى جعفر بن يحيى**، أما صاحب مجموع المحيط، فهو القاضى **عبدالجبار المعتزلى** ت٤١٥هـ صاحب الشهرة الذائعة٠٠ وقد جمع تلميذه ابن متويه هذا المجموع له، وقد رأى القاضى **أبو الفضل جعفر بن أحمد بن يحيى** أن من الضرورى بمكان، الرد على المعتزلة فى مسألة الإمامة، حيث ذكر أن ما خالف فيـه المعتزلة للزيدية، هناك ما يرده عقلاً ونقلاً، أو أحدهما، ولا داعى للسكوت عليـه، حيـث إن الرد عليهم واجب شرعى، حث عليه الدين، ودعا إليه الرسول[١].

١- أدلة المعتزلة والرد عليها :

من ذلك اعتراض المعتزلة على **النص الجلى أو الخفى** على أمير المؤمنين على بـن أبى طالب، كرم الله وجهه، "فمنها ما اعترض به على ما أنكره من النص- يقصـد القاضـى عبدالجبار- مع أمير المؤمنين **على بن أبى طالب، عليه السلام**"[٢].

وذكر جعفر بن يحيى أن القاضى عبدالجبار قد أنكر النصوص، التى تثبت الإمامـة لأمير المؤمنين[٣]، والصحيح -كما سيأتى- أنه أنكر وجود نص جلى، يثبت الإمامـة لأميـر المؤمنين، متواتر أو غير متواتر، كما تزعم الشيعة[٤]، أما ما ورد من أحاديث فى فضله، فهى أخبار آحاد، وما صح منها لم ير القاضى عبدالجبار دلالتها صراحة على إمامة على بن أبـى طالب، وليس القاضى وحده الذى يقول ذلك، فكثير من الزيدية ومعتزلة بغداد- وهم معروفون بتقديمهم على بن أبى طالب، على أبى بكر أو غيره من الصحابة فى الفضل- ينكرون وجود نص صريح- جلى- كما تزعم الشيعة[٥]، وكل ما فى الأمر أن القاضى لم ير فى أى من هذه

---

(١) انظر القاضى جعفر بن يحيى: النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢١٥ ظ٠

(٢) انظر القاضى جعفر: المصدر السابق، نفسه٠٠ وقارن القاضى عبدالجبار: المغنى ٢٠ق١/١٢١ وما بعدها٠

(٣) انظر القاضى جعفر بن يحيى: النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢١٥ ظ٠

(٤) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٨٥-٨٦ ٠

(٥) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٣٨ وما بعدها٠٠وكذلك ابن تيمية: منـهاج السـنة، ٢٦٦/٣، طبعة بيروت، مصورة١٣٢٢هـ٠

الأحاديث ما يدل على الإمامة بمعناها السياسى، الذى حاولت الزيدية أن تعزوه إلى هذه النصوص.

اعترض القاضى جعفر بن يحيى على أكثر المعتزلة، فى إثباتهم **إمامة أبى بكر وعمر وعثمان**، قبل أمير المؤمنين على بن أبى طالب، رضى الله عنهم أجمعين، ورأى فى ذلك إنقاصاً لحق الإمام على[١]، وهو لا ينكر إمامة الراشدين الثلاثة الذين سبقوه، ولكنه يراه أولى منهم بالتقديم، **والزيدية** ممن يرون أن الإمامة ماضية بالنص أو الاختيار والشورى ويجمعون بين الطريقين[٢]، ويؤكد اعتراضه بأن هذه النقطة من المآخذ التى يأخذها عليه، لأنه فى رأيه "بالغ فى نصرة ذلك مبالغة، حتى إن من وقف عليه، كاد يستولى على قلبه بحسن إيراده ولطافة مداخله"[٣].

معنى الولى : توقف القاضى **جعفر بن يحيى**، عند تفسير معنى الولى فى قوله ﷺ "من كنت مولاه فعلى مولاه"، فقال فى تحليله لها تحليلاً لغوياً، إن لها معان متعددة، منها **ملك التصرف**، وهو ما قصده ﷺ، فى حديثه، ولا يمكن صرف اللفظ إلا إلى هذا المعنى، من مجموع دلالاتها اللغوية، وهو ما يشير إلى إمامة على، رضى الله عنه، من بعده، وإلا تجرد الحديث عن معناه، وتنزه الرسول ﷺ، أن يقول كلاماً لا معنى له[٤]، والحقيقة أن أغلب الشيعة، ومنهم الزيدية، يعتمدون على هذا الحديث فى إثبات الإمامة لسيدنا على، كرم الله وجهه[٥].

رأى المتكلمين فى الحديث : وهذا الحديث من الأحاديث المتواترة، عند **الزيدية والشيعة**، وقد أبطل القاضى عبدالجبار دعوى التواتر فى الحديث، ورده إلى أنه خبر آحاد اختلف العلماء فى صحته، وروى من طرق عدة وبزيادات مختلفة[٦]. وخبر الآحاد لا يحتج به فى هذا الباب، فخبر الواحد لا يوجب علماً أو عملاً، إذا كان الخبر متعلقاً بعظائم الأمور- وهو ما يوافق مذهب الشيعة عموماً ومنهم الزيدية- فى مثل هذه الأحوال[٧].

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى فى هذه المواضع فى إمامة أبى بكر ٢٠، ق١/٢٧٩-٢٨٤، وكذلك إمامة عمر بن الخطاب ٢٠ ق٢/٣-٣٢، وإمامة عثمان بن عفان ٢٠، ق٢/٣٠، وما بعدها.

(٢) انظر القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس، ص١٧٠، وما بعدها.

(٣) انظر القاضى جعفر بن يحيى: النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢١٥ ط.

(٤) انظر القاضى جعفر بن يحيى: النقض على صاحب مجموع المحيط ٢١٦.

(٥) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى ٢٠، ق١/١٢١-١٢٢.

(٦) انظر الكليني: أصول الكافى، ١/٢٩٤.

(٧) انظر القاضى الباقلانى: التمهيد، ص١٦٤، وما بعدها تحقيق محمد الخضيرى ومحمد وأبى ريدة دار الفكر العربى ١٩٤٧م، القاهرة.

الطريق لإثبات إمامة على النص، والرد على المخالفين : والرصاص فى **الخلاصة النافعة**، يقطع بأن طريق إثبات إمامته، رضى الله عنه، **هو النص**، والخلاف فى الموضوع، يأتى مع **المعتزلة والخوارج**، الذين ذهبوا إلى أن **العقد والاختيار** هو طريق إثبات الإمامة[١].

وينكر كذلك **الإجماع** عليه فيقول : "وهذا الخبر – أى حديث الغدير– مما تلقته الأمة بالقبول، واشتهر عند المخالف والموالف، ولم ينكره أحد منهم، وإنما هم بين مستدل به على إمامته عليه السلام، وبين مستدل به على فضله، عليه السلام، دون الإمامة"[٢].

رأى المحدثين : وهذا الحديث اختلفت فيه **آراء المحدثين**، ففى حين يرى الترمذى أنه حسن صحيح[٣]، **فابن ماجة** يضعفه[٤]، أما ابن الجوزى فلا يرى جواز الاحتجاج به[٥]، وانتهى **ابن تيمية** إلى أنه موضوع[٦]، أما ابن حجر الهيثمى فى صواعقه، فقد قطع بصحته، وقال : "بيان أنه حديث **صحيح** لا مرية فيه، ولا التفات لمن قدح فى صحته[٧].

ولا تعليق لنا على ابن حجر، ولا على عبارته المقذعة، التى رد بها أئمة الحديث وعلم التجريح والتعديل من قبله.

يقول ابن حزم : "وأما من كنت مولاه فعلى مولاه، فلا يصح من طريق الثقات أصلاً، وأما سائر الأحاديث التى تتعلق بها الرافضة فموضوعة، يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلتها"[٨]، وكذلك يوافقه **ابن خلدون** "فى مقدمته"، فيذهب إلى أن أكثر ما يرويه الشيعة موضوع، أو مطعون فى طريقه، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة[٩].

الحديث يدل على الإمامة لا الفضل عند الشيعة : كذلك استدل القاضى جعفر بن يحيى **على إثبات إمامة** على، كرم الله وجهه، بحديث **الغدير**، وتقدمه على الصحابة، وكونه أولى بها من غيره[١٠].

---

(١) انظر الرصاص : الخلاصة النافعة، ٤٦ ظ بتحقيقنا.
(٢) انظر الرصاص : الخلاصة النافعة، ٤٧ و.
(٣) انظر سنن الترمذى ٥/٦٣٣، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
(٤) انظر سنن ابن ماجة، ١/٣، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، دار الكتب العلمية مصر، د.ت.
(٥) انظر ابن الجوزى : العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية، ١/٢٢٧، تحقيق خليل الميس، ط. أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
(٦) انظر ابن تيمية : منهاج السنة ٤/٩.
(٧) انظر ابن حجر الهيثمى : الصواعق المحرقة، فى الرد على أهل البدع والزندقة، ص٦٤، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
(٨) انظر ابن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ٤/٢٢٤.
(٩) انظر ابن خلدون : المقدمة، ص ١٨٦، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، د.ت.
(١٠) انظر القاضى جعفر بن يحيى : النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢١٧ط-٢١٨و.

وهو على عكس ما قاله **القاضى عبد الجبار**، من أن الحديث يدل على فضل الإمام، ولا يدل على إمامته، وبفرض كونه أفضل الصحابة، فلا يدل ذلك على أنه مقدم عليهم فى الإمامة، وكذلك لا يجوز إمامان فى وقت واحد، وقد كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إمام المسلمين آنذاك، وقد قال، صلى الله عليه وسلم، فى صحابته ما هو قريب من ذلك، ولم يدل على إمامتهم، كما زعمت الشيعة بإطلاق، وقيد ذلك الزيدية بدعوى النص الخفى[١]، كذلك اعترض القاضى على الشيعة حين قالوا أن لفظ المولى فى الحديث تفيد حكم الإمامة[٢].

ولا يمانع بعض **الزيدية** كونه، رضى الله عنه، إماماً فى وقت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ويقولون لا نعنى بإمامته فى وجود رسول الله ε، إلا أنه يملك التصرف على الكافة فى أمور مخصوصة، وتنفيذ أحكام شرعية، ولا شك أنه كان للنبىε إن يتصرف فى الأمة تصرفات الأئمة، من إقامة الحدود وتجييش الجيوش، وأخذ الأموال[٣]. وهذا التصور يتناسب مع مذهب الشيعة جملة، لا الزيدية وحدهم، وإن صرح بعض أئمة الزيدية بعدم جواز ذلك، وذهبوا إلى أنه إمام بعد للنبى،ε[٤].

(إنما وليكم الله) تنزلت فى على : أنكرت المعتزلة أن يكون قوله تعالى: {**إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون**}[٥]، أن يكون المقصود بها على بن أبى طالب، وأن يكون المعنى مصروفاً للإمامة على المسلمين[٦].

"فالولى فى الآية عند الزيدية والشيعة فى هذه الآية، هو الأولى والأحق بالتصرف، وهذه الآية نزلت فى على، حيث تصدق وهو راكع بخاتمه علىٌ السائل، فقالوا : لقد ثبتت له الولاية والتصرف على الكافة بهذه الآية[٧].

---

(١) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ ق١/١٥١ وما بعدها.

(٢) انظر القاضى جعفر : النقض، ٢١٩و ، وقارن القاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ ق١/١٥٠ وما بعدها.

(٣) انظر الرصاص : الخلاصة النافعة، ٥٠و.

(٤) انظر الصاحب بن عباد : الزيدية، ص ١٣١ .

(٥) سورة المائدة : آية ٥٥ .

(٦) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى ٢٠ق١/١٣٣ وما بعدها.

(٧) انظر جعفر بن يحيى : النقض على صاحب مجموع المحيط،٢١٦، ط، وكذلك الرصاص : الخلاصة النافعة، ٤٧ط-٤٨ و.

المعتزلة لا تخصص الآية : وقد ذهبت **المعتزلة** والقاضي عبد الجبار، أن لا تخصيص فى الآية، وكيف يعطى الزكاة أو الصدقة وهو يصلى، إن أقل ما فيه إبطال صلاته لانشغاله عنها بغيرها، ثم إن الآية عامة فى صحابة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ودلالة الخطاب – لفظاً ومعناً – تشير إلى ذلك، فلم خصصتم علياً وحده دون غيره ؟! ولو فرضنا أنها نزلت فى على، فليس فيها ما يدل على إمامته بعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم[١].

يحكى الشيعة الإجماع بين المفسرين : يشير الشيعة إلى أن ثمة إجماع بين المفسرين، على أن هذه الآية قد نزلت فى على، كرم الله وجهه[٢]، ويوافقهم فى ذلك الزيدية، يقول الرصاص : "اعلم أنه لا خلاف بين أهل النقل، على أن هذه الآية نزلت فى على، عليه السلام، والأصل فى ذلك الخبر المستفيض" ثم ساق الخبر[٣].

موقف مفسرى أهل السنة :

وقبل ذكر اعتراض القاضى جعفر على القاضى عبد الجبار والمعتزلة، نود ذكر موقف مفسرى أهل السنة من هذه الروايات، التى زعم الشيعة الإجماع عليها، **فابن كثير** يقول عنها : "وليس يصح شئ منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها"[٤].

أما **الرازى الأشعرى** فقال : "إنه تعالى، ذكر المؤمنين الموصوفين فى هذه الآية، بصيغة الجمع من سبعة مواضع، وحمل ألفاظ الجمع، وإن جاز على الواحد، على سبيل التعظيم، لكنه مجاز لا حقيقة، والأصل حمل الكلام على الحقيقة"[٥].

والغريب أن **صاحب الكشاف** لم يجر مجراهما، عند الحديث فى تفسير هذه الآية، بل لم يجد غضاضة، رغم اعتزاليته فى تبنى الرواية التى تصرفها إلى سيدنا على، كرم الله وجهه وتخصه بها، إلا أنه لم يفسر قوله تعالى، "**وليكم**" **بمعنى أولاكم** وأحقكم بالتصرف والملك، كما قالت الشيعة، ولا الإمامة له[٦].

نقد الزيدية لتفسير أهل السنة : جاء نقد القاضى جعفر متمثلاً فى نقطتين أو من وجهين : **أحدهما : إجماع آل البيت** على أن هذه الآية قد نزلت فى على بن أبى طالب، كرم الله وجهه، وصححه الخبر بذلك، ولذلك رأى أنه لا قيمة لإنكار المعتزلة فى قولهم : "لا وجه

---

(١) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ق١/١٣٣ وما بعدها.
(٢) انظر الشيخ المفيد: الإرشاد، ص ١٠ .
(٣) انظر الرصاص : الخلاصة النافعة، ٤٧, .
(٤) انظر ابن كثير : تفسير القرآن العظيم، ٢/٨١ .
(٥) انظر الرازى : التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط. ثانية، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
(٦) انظر الزمخشرى : الكشاف ١٢/٦٤٨ .

للتخصيص فى قوله، تعالى: "**راكعون**"، بأن المقصود بهم كل الصحابة؛ لأن إجماع آل البيت على أن المراد به على دون غيره، "وكما أن إتباع الكتاب واجب، فاتباع العترة كذلك"[١].

والغريب أن القاضى جعفر رد على القاضى عبد الجبار، حين قال "**لا نسلم إجماع العترة على النص**" بصدد إنكاره لإمامة على بالنص[٢]، بقوله : "إن حديث المنزلة والغدير، معلومان لكافة الأمة، ولا يحتاج الأمر لإجماع العترة، ففيهما ثبوت النص على إمامة علي، عليه السلام"[٣]، نعم النص مقدم على الإجماع، ولكن النص لم يثبت صراحة، وهو يقر بذلك، وقد أسقط الأخذ بالإجماع الذى يصرح به هنا، وهو ما يعنى سقوط الدليلين معاً فى حقه!!

الوجه الثانى : هو أن لفظة "**وليكم**" فى الآية تثبت الولاية لعلى بن أبى طالب على الكافة، وهى ملك التصرف فيهم والرئاسة عليهم، كما أثبتها لنفسه سبحانه، ولرسوله، عليه السلام، وذلك هو معنى الإمامة، وملك التصرف قد صار غالباً على هذه اللفظة بعرف الاستعمال[٤].

ولكن صاحب **المغنى** وغيره، قالوا ما المانع من حمله على معنى الناصر؟!.. فليس هناك ما يمنع من كون الولاية المحصورة فى الله ورسوله والمؤمنين المخصوصين، وبهذه الصفات المذكورة فى الآية بمعنى النصرة، وهى الولاية الخاصة فيها[٥]، وليس الولاية العامة، وهذا لا يتنافى مع الولاية، فى قوله تعالى : {**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض**}[٦]، فالولاية بمعنى النصرة تكون عامة، عندما تضاف إلى الجمع غير مخصوصين بصفات محددة، كما فى الآية الأخيرة[٧].

أما حديث "**أنت منى بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبى بعدى**"، "اعتمد عليه الزيدية والشيعة فى إثبات الإمامة لعلى، حتى قالوا أثبت،ع، لعلى، عليه السلام، جميع منازل هارون من موسى إلا النبوة، ومن منازل هارون من موسى، عليه السلام، استحقاق الخلافة والشركة فى الأمر، وذلك هو معنى الإمامة[٨]، وبالغ بعض الشيعة الروافض فقالوا : "إنه

---

(١) انظر القاضى جعفر بن يحيى : النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢١٦ط.
(٢) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ ق١/١٣٤ .
(٣) انظر القاضى جعفر بن يحيى : المصدر السابق، ٢١٦ط.
(٤) انظر الرصاص : الخلاصة النافعة، ٤٧ط-٤٨و.
(٥) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ق١/١٣٦ .
(٦) سورة التوبة : آية ٧١ .
(٧) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ ق١/١٣٤ ... وكذلك ابن تيمية : منهاج السنة، ٦/٤
(٨) انظر الرصاص : الخلاصة النافعة، ٥٠و ... والقاضى جعفر : النقض ٠٠، ٢٢١ و .

يقصد الإخاء والشركة فى النبوة والإمامة معه[١]، إلا أن بعض الشيعة يروى الحديث بزيادة "إلا أنه لا نبى بعدى"[٢]، مما يدل على أنهم يقصرونه على الإمامة فحسب.

وقد رد القاضى جعفر على القاضى عبد الجبار، حيث رد على الشيعة بأن الإخاء من النسب، غير ثابت لسيدنا على من سيدنا محمد، عليه الصلاة والسلام، لما كان لهارون من موسى، عليهما السلام، كما أنه كان شريكاً له فى النبوة، وهذا لم يثبت بحال لسيدنا على، رضى الله عنه، كما أنه لا يدل على الإمامة، فهارون قد مات فى حياة موسى، عليهما السلام، ولم يكن إماماً معه، ولا من بعده[٣] ولكنه يرد عليه فيقول : "لا نحتاج إلى ما قاله - أى القاضى عبد الجبار فى المحيط - إنا نعلم أن علياً، عليه السلام، يجب أن يكون شريكاً للنبى، ﷺ، فى أمره"[٤].

وهو يقصد الشراكة له فى التبليغ والإمامة، والتضلع بالأمر من بعده، وتولى المسئولية، لا الشراكة فى الوحى، كما فهمها بعض فرق الروافض الغالية، والقاضى عبد الجبار لا ينكر كونه شريكاً للنبى فى أمر النبوة، وهو الجهاد والدعوة والتبليغ، أما إثبات الإمامة له من بعده، فلا يذهب إلى ذلك[٥]، ونحن بدورنا نسأل القاضى جعفر بن يحيى، إن كان جميع الصحابة شركاء للنبى، صلى الله عليه وسلم، فى هذا الأمر كعلى، كرم الله وجهه، فلم تكون الإمامة له من دونهم؟!

هارون لم يكن إماماً بعد موسى : كذلك رد على اعتراض المعتزلة بأن هارون لم يكن إماماً بعد موسى، ولكنه كان نبياً فى حياته، عليهما السلام، ومن غير المنطقى أن تثبت له الإمامة فى حياة موسى، عليهما السلام، وموسى كان نبياً، وإماماً فى الوقت نفسه، فجمع بين السلطتين الزمنية والدينية، وكان إمام دعوة وبلاغ، ولا يجوز إمامان فى زمن واحد، أما خليفة من بعده فلا يجوز؛ لأنه مات فى حياته[٦].

ولكنه يقول إن نص الحديث يفيد أنه "لا نبى بعدى" أى بعد موتى، ولو كان هارون حياً لخلف موسى فى الإمامة والتصرف فى الأمة، وبذلك يقتضى نص الحديث ثبوت الإمامة

---

(١) انظر الشيخ المفيد : الإرشاد، ص ٨٣ .
(٢) انظر الكلينى : الفروع من الكافى، ٢٦/٨، تحقيق على أكبر غفارى، دار صعب ط. رابعة ١٤٠١هـ.
(٣) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ ق١/١٥٨- وكذلك ابن تيمية : منهاج السنة، ٨٩/٤-٩٠ .
(٤) انظر القاضى جعفر بن يحيى : النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢٢٢و.
(٥) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ق ١/١٦٤ وما بعدها.
(٦) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ق ١/١٦٢ ... وابن تيمية منهاج السنة، ٨٩/٤ .

لعلى نصاً، إذ إن النبى نفى النبوة، فلم تبق سوى الإمامة[١] ... فإذا كان شريكاً - يقصد علياً - للنبى فى أمر النبوة، فكيف لا يكون نائباً عنه بعد وفاته فى أمر الأمة وتثبت له الإمامة[٢]؟!

فكل ما كان لهارون، عليه السلام، يثبت لعلى، رضى الله عنه، إلا النبوة عند الزيدية، بمقتضى نص الحديث "لا نبى بعدى" : "يقتضى ثبوت هذه المنازل لأمير المؤمنين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم"[٣].

إجماع العترة : كما أن اتباع الكتاب واجب، فاتباع العترة كذلك، وقد أجمعوا على إمامة سيدنا على بهذا الحديث، وحديث الغدير[٤].. وذكرت من قبل عدم تسليم القاضى عبد الجبار بإجماع العترة، بناء على حديث المنزلة والغدير[٥]. ولكن القاضى جعفر يقرر أن حديث المنزلة والغدير معلومان لكافة الأمة، ولا يحتاج الأمر لإجماع العترة ... مما يدل على علمه بأن هناك من خالف الإجماع منهم، على دلالة هذين الحديثين، فى ثبوت إمامة سيدنا على، وهذا الحديث من أحاديث الآحاد، التى لا يصح الاستدلال به على مثل هذا الموضوع، بالإضافة لعدم دلالاته على الإمامة ... وقد طعن الجاحظ فى صحة هذا الحديث[٦].

مناقشة المشككين فى حديث المنزلة : حديث المنزلة طعن فيه الجاحظ فى رسالته **العثمانية**[٧]، وقال آخرون إنه حديث آحاد، لا يحتج به فى باب الإمامة[٨]، وقد صح هذا الطعن فى حديث **الغدير**، أما حديث المنزلة فشأنه شأن آخر[٩]، وقد سبق للجاحظ الطعن فى.

---

(١) انظر القاضى جعفر بن يحيى : النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢٢ ط.

(٢) انظر القاضى جعفر: المصدر السابق، ٢٢٣ و-ظ وكذلك الرصاص : الخلاصة النافعة، ٥٠ و.

(٣) انظر القاضى جعفر: المصدر السابق، ٢٢٣ظ.

(٤) انظر القاضى جعفر بن يحيى : النقض، ٢٢٤ ط.

(٥) انظر القاضى جعفر بن يحيى: المصدر السابق، ٢٢٤ط-٢٢٥و، وكذلك القاضى عبد الجبار : المغنى ٢٠ ق١/١٦٦ .

(٦) انظر الجاحظ : العثمانية، ص ١٥٨-١٥٩، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتاب العربى، مصر، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

(٧) انظر الجاحظ : العثمانية، ص ١٥٩، ١٥٨ .

(٨) انظر الجوينى : الإرشاد، ٢٣٧، والقاضى عبد الجبار : المغنى، ٢٠ ق١/١٢١-١٢٢ .

(٩) روى البخارى هذا الحديث من طريق سعد بن أبى وقاص قال : "قال النبى صلى الله عليه وسلم لعلى: "أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى"، ٨/٨ (حديث ٣٧٠٦) ومن طريق آخر عنه أيضاً بزيادة "إلا أنه ليس بى بعدى"، ٧/٧١٦ (حديث ٤٤١٦)، وقال البخارى : قال أبو داود حدثنا شعبة عن الحكم سمعت مصعباً الحديث، قال ابن حجر : أراد بيان التصريح بالسماع فى رواية الحكم، عن مصعب، وطريق أبى داود هذه، وهو الطيالسى، وصلها أبو نعيم فى "المستخرج"، والبيهقى فى "الدلائل" من طريقه، ٧/٧١٦/ وقال البخارى، وإسناده قوى فى الحديث الأول، ورواه غير سعد عمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب، وأبى هريرة، وابن عباس وجابر بن عبد الله، والبراء، وزيد بن أرقم وأبى سعيد وأنس بن مالك وجابر بن سمرة، وحبشى بن جادة، ومعاوية بن أبى سفيان، وأسماء بنت عميس وغيرهم، وقد استوعب طرقه ابن عساكر فى ترجمة على ... وبالجملة فى أحاديث الباب يقول ابن حجر : وكثير من أسانيدها صحاح وحسان، وقد روينا عن الإمام أحمد قال : ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن على بن أبى طالب، انظر البخارى بشرح فتح البارى، ٧/٩٢-٩٣، وانظر صحيح مسلم بشرح النووى، ١٥/١٧٣-١٧٦ الأحاديث (٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣) عن سعد بن أبى

حديث الغدير[1]، ويبدو أنه أفرط فى هذا الاتجاه، حتى لا ينبغى الأخذ بطعنه بجدية، فى كل الأحاديث التى وردت فى فضل على وإمامته..

وقد أشار إلى إلى ذلك الصاحب بن عباد عند تعرضه إلى مكانة وفضل الإمام على، فقد جرى كلام بين عثمان وعلى، قال فيه عثمان "أبو بكر وعمر خيراً عندى، فقال، عليه السلام: كذبت أنا خير منك ومنهما، عبدت الله قبلهما، وعبدته بعدهما"[2]، فقال: "وحسبك فى هذا الباب قبول الجاحظ إياه، واضطراره إلى تأويله، مع تسرعه إلى تضعيف القول فيما روى فى فضائل أمير المؤمنين، عليه السلام؛ وتقوية الضعيف فيما روى فى فضائل غيره، فى كتابه الذى نصر فيه قول العثمانية"[3].. ولا يمكن اعتبار هذا الحديث من أحاديث الآحاد[4]،

فضلاً عن أن يطعن فيه بالضعف[5] أو الوضع[6]، فهو من الأحاديث المتواترة[7] حيث رواه فى الطبقة الأولى جمع غفير من الصحابة، ورواه أهل السنة[8] والشيعة[9] والزيدية[10] بأسانيد صحيحة عالية الإسناد.

وعليه يمكن الحكم بأن ما قرره الجاحظ ليس صحيحاً، وطعنه فى الحديث لم يكن موضوعياً ... فالحديث متواتر، لفظاً ومعنى، عند الجميع، والحديث المتواتر ليس مما يطعن

وقاص، وفى سنن الترمذى، ٥/٥٠ عن سعد بن أبى وقاص، وقال هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وفى سنن ابن ماجة، ١/٤٥ (حديث ١٢١) عن سعد بن أبى وقاص، فى باب مناقب على، وفى طبقات ابن سعد، جـ٣/ق، ص ١٤، وفى مسند الطيالسى عن مصعب، ح (٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢١٣)، والإمام أحمد بن حنبل فى مسنده فيما يلى جـ١/١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥و ١٧٧و ١٧٩و ١٨٢و ١٨٤و ١٨٥و ٣٣؛ وفى جـ٣/٣٢و ٣٣٨، وفى جـ٦/٣٦٩ و ٤٣٨، وقد ذكرت من قبل إحصاء ابن حجر لهذه الطرق، وتقوية الإمام أحمد لها جميعاً، وانظر مسند الفردوس جـ٥/٤٠٦ حديث (٨٣٠٨) عن عمر بن الخطاب، وانظر الشوكانى : الفوائد، ص ٣٥٦-٣٥٩ .

(١) انظر الجاحظ : العثمانية، ص ١٤٤، وانظر ابن تيمية، منهاج السنة، ٤/١٠ .

(٢) انظر محب الدين الطبرى: الرياض النضرة فى مناقب العشرة، ٢/٢٠٨، ط. ثانية، المكتبة الإسلامية، طنطا، ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م.

(٣) انظر الصاحب بن عباد: الزيدية، ١٢٤-١٢٥، وقارن ذلك بالجاحظ: العثمانية، ١٤٤-١٤٥،١٥٨-١٥٩ .

(٤) انظر ابن كثير : الباعث الحثيث، ص٦ وما بعدها، دار الفكر، بيروت، د.ت، وانظر ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ط. الخانجى بالقاهرة ١٣٤٥هـ؛ ١/١١٩-١٣٧ .

(٥) انظر السيوطى : تدريب الراوى شرح "تقريب" النواوى، ص ٥٩، ط. مصر ١٣٠٧هـ.

(٦) انظر السيوطى : التدريب، ص ٩٨ .

(٧) انظر الحافظ العراقى : التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص ٢٠ وما بعدها، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط. أولى السلفية، المدينة المنورة، ١٩٦٩م، وابن حجر : شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر، ص ٣، ط. القاهرة، ١٣٥٢م.

(٨) سبق ذكره.

(٩) انظر الكلينى: الفروع من الكافى،٨/٢٦ .

(١٠) انظر الهادى: المجموع، ص٥٣، (كتاب فيه معرفة الله، عز وجل)، وص١٩٤، (كتاب أصول الدين).

فى متنه، وإن صح سنده لشك من أى نوع، حيث أجمع علماء الحديث والفقهاء على كونه قطعى الثبوت والدلالة، ويفيد العلم القطعى اليقينى[١].

أصحاب الكساء : رد القاضى جعفر على رأى المعتزلة فى أصحاب **الكساء**، فقد اعترض القاضى عبدالجبار فى المحيط، على كون آل البيت هما على وفاطمة والحسنان فحسب.. وقد ناقش الزيدية فى ذلك، وكذلك الشيعة[٢].. رأى القاضى جعفر أن الحصر معتمد، ومفهوم من النص القرآنى والحديث الشريف، ولا سبيل لإنكار ذلك ودفع ما عداهم[٣].

ويقترن حديث **أصحاب الكساء بآية المباهلة**، والتى نزلت فى مباهلة رسول الله،ε، لوفد نجران، قال تعالى: {**فمن حاجك فيه، من بعد ما جاءك من العلم، فقل: تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم، ونساءنا ونساءكم، وأنفسنا وأنفسكم، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين**}[٤].

وهؤلاء الذين نزلت فيهم {**ندع أبناءنا وأبناءكم، ونساءنا ونساءكم، وأنفسنا وأنفسكم**}، رسول الله وعلى بن أبى طالب وفاطمة والحسن والحسين، وهذا الحديث رواه **الشيخان، والحاكم فى مستدركه، وأبو داود فى سننه**[٥].

أما قوله تعالى: {**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت، ويطهركم تطهيراً**}[٦]، فيقول ابن كثير: "وهذا نص فى دخول أزواج النبى،ε، فى أهل البيت ها هنا؛ لأنهن سبب نزول هذه الآية، وسبب النزول داخل فيه، قولاً واحداً، إما وحده على قول، أو مع غيره على الصحيح"[٧].

وفى تفسير آية المباهلة يقول **الزمخشرى**: "وقدمهم- على وفاطمة والحسن والحسين- فى الذكر على الأنفس لينبه على لطف مكانهم وقرب منزلتهم، وليؤذن بأنهم مقدمون على الأنفس مفدون بها، وفيه دليل- **لا شئ أقوى منه- على فضل** أصحاب الكساء، عليهم

---

(١) انظر الحافظ العراقى: التقييد والإيضاح،ص٢٦٣-٢٦٧ .
(٢) انظر القاضى جعفر بن يحيى: النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢٢٥،.
(٣) انظر القاضى جعفر بن يحيى: المصدر السابق نفسه.
(٤) سورة آل عمران: آية٦١ .
(٥) انظر ابن كثير: تفسير القرآن العظيم،١/٣٩٤-٣٩٨ .
(٦) سورة الأحزاب: آية٣٣ .
(٧) انظر ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ٣/٥٣١ .

السلام"[١]، والزمخشري معتزلي المذهب، **والشيعة** تذهب إلى أن علياً، رضى الله عنه، أفضل الصحابة بهذه الآية وغيرها[٢].

وقد قال القاضي عبدالجبار بأنه ليس من الضروري أن يكون المقصود والمدعو في قوله تعالى: {**فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم**}[٣]، **هو علي بن أبي طالب**، رضي الله عنه، فقد روى أن المراد به قرابته على العموم وخدمه، ولذلك نكرهم، تعالى، بصيغة الجمع، ولو كان المراد به علياً على وجه الخصوص، لكان مجازاً فيه، والأصل في الكلام الحقيقة[٤].

والمعتزلة لا يرتضون أن يكون الكلام مصروفاً إلى إثبات **فضل علي**، حتى يصل به إلى إثبات الإمامة بعد رسول الله،ع، دون انقطاع، وينقضون هذا الرأي بقولهم: "إنه حتى لو سلمنا برواية قصة المباهلة- كما تنكرها الشيعة- فإن الذي يثبت هو فضل علي؛ والإمامة تجوز للمفضول، ثم إن الذي دعوا هنا، قد دعوا بوصفهم من نسب الرسول، بصرف النظر عن صلاحهم للإمامة من عدم صلاحهم، ففاطمة لا تصلح لها، **والحسن والحسين** كانا طفلين يومئذ، ثم إن هناك من يقول إن علياً لم يكن حاضراً يوم المباهلة هذا، ففي كل الحالات ليس هناك ما يرشح علياً للإمامة في هذه الآية، فضلاً عن أن يكون نصاً على إمامته"[٥].

٢- في إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما

أقر بعض الزيدية بصحة إمامة الشيخين، على أساس **الشورى والاختيار**، وأن النص على علي، كرم الله وجهه، كان نصاً يحتاج إلى نظر واستدلال، وموقفه من الشيخين ساعد على المضي في طريق الاختيار، ولاعتبارات ذاتية رأى أن من المناسب مراعاتها[٦].

أما **المعتزلة** والقاضي عبدالجبار، فيذهبون إلى صحة وصلاح إمامة الشيخين أبي بكر وعمر، فالخلافة شورى واختيار، ولا نص في اعتبارات قيامها، **لا جلي** كما ادعت الشيعة الروافض[٧]،**ولا خفي** كما ادعت الزيدية[١]، وتكاد المعتزلة يجمعون على ذلك -عدا

---

(١) انظر الزمخشري: الكشاف، ١/ ٣٧٠ .
(٢) انظر الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، ١٣١، وقارن القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠/ ق١/ ١٤٢.
(٣) سورة آل عمران: آية٦١ .
(٤) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق١/ ١٤٢، وقارن ابن تيمية: منهاج السنة، ٤/ ٣٣ .
(٥) انظر القاضي عبدالجبار، المغني، ٢٠، ق١/ ١٤٢ .
(٦) انظر القاضي جعفر بن يحيى: النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢٢٥، ط.
(٧) انظر الحلي: منهاج الكرامة، ص١٤٧-١٩٥ .

النظام[٢]- فالطريق إلى الإمامة الشورى والاختيار وجاء إجماع الصحابة[٣] ليدل على ذلك، فقد أقروه وأجمعوا عليه، وعملوا به خلاف ظهر بينهم في أن طريق الإمامة الاختيار والبيعة[٤]، وبعض الزيدية يصرحون بصحة بيعة الشيخين ومع ذلك لا يقرون الاختيار والشورى كقاعدة أساسية، ويأخذون بالنص على إثبات الإمامة لعلي، رضي الله عنه، عندهم[٥]، وذهبت الجارودية[٦] من الزيدية إلى أن الإمامة بعد علي والحسن والحسين، وبداية من أولاد الحسن والحسين شورى فيهم، فمن خرج ودعا منهم إلى الله، تعالى، وكان عالماً فاضلاً فهو إمام[٧].

٣- نقد دعوى الإجماع على الشيخين

أ- **أبو بكر** : ذهبت المعتزلة إلى أن الأمة قد أجمعت على خلافة أبي بكر، وسارع الجميع لبيعته، عدا علي وأنصاره، والعباس الذي رأى أنه أحق بالأمر منه، وسعد بن عبادة[٨]، وقد وافقهم في ذلك جمهور أهل السنة والجماعة[٩].

ولا يسلم الشيعة[١٠]، والزيدية[١١]، بدعوى الإجماع، ويذهبون إلى بطلانها، فقد مات سعد ولم يبايع أبا بكر "وموت المخالف لا يقطع خلافه، ولا يجعل المسألة إجماعاً"[١٢].

---

(١) انظر القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس،ص١٧٢-١٧٣، وانظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠، ق١/١٨٤، ٢٥٢-٢٥٨ .

(٢) ذكر الشهرستاني أن النظام يقول بالنص والعصمة، وهو ما يتعارض، مع ما ذكره صاحب المقالات والفرق ونشوان الحميري، من أنه يقول بالشورى والاختيار، انظر الملل، ١/٧٤، المقالات والفرق،ص٩، والحور العين، ص١٥٢ .

(٣) انظر البغدادي: أصول الدين،ص٢٨٠، والقاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ق١/١٢٩ .

(٤) انظر القاضي عبدالجبار: المغني٢٠ق١/٢٨٧،٢٧٥ .

(٥) انظر البغدادي: أصول الدين،ص٢٨٠، والقاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ق١/١٢٩ .

(٦) انظر القاضي جعفر بن يحيى: المصدر مصدر سابق، ٢٢٥، ط.

(٧) انظر "الجاوودية" عند الأشعري: مقالات الإسلاميين، ص٦٦-٦٧، والرازي: اعتقادات فرق المسلمين،ص٥٢ .

(٨) انظر النوبختي: فرق الشيعة، ص٥٤، والقاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق١/١٨٤، والقاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس،١٧٢-١٧٣ .

(٩) انظر الأشعري: اللمع، ص١٣١، وابن تيمية: منهاج السنة، ٢/١٧٥، والجرجاني، شرح المواقف، ٨/٣٥٤ .

(١٠) انظر الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، ٤٢ وما بعدها.

(١١) انظر القاضي جعفر: النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢٢٧ظ-٢٢٨،.

(١٢) انظر القاضي جعفر: المصدر السابق نفسه. وانظر تثبيت الإمامة للهادي، ٤٦، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم ميكروفيلم، ٢٠٨ توحيد.

ويقول الصاحب: "ما ثبت إجماع الصحابة على إمامته فى حال من الأحوال" ثم يذكر عدم بيعة سعد وعلى وأبى سفيان وخالد بن سعيد[1]، وعلق على ذلك بقوله: "واشتهار خلاف هؤلاء للقوم، كاشتهار وقوع البيعة لأبى بكر ممن عقد له.. ويقول بصدد بيعة هؤلاء بعد ذلك، وسكوت أمير المؤمنين على بن أبى طالب، بأنه سكوت اضطرار.. ويذكر أن هذا الإجماع السكوتى من هؤلاء، يشبه إجماعهم على قتل عثمان، وسكوتهم وعدم نصرته، فلو كان هذا إجماعاً لكان الآخر إجماعاً هو الآخر، وهو ما أنكرته الزيدية والمعتزلة ويرفضون هذا القياس من أصله[2].

وحاول الرصاص من الزيدية تفسير السبب، الذين من أجله ذهب من ذهب إلى القول بأن طريق إثبات الإمامة هو العقد والاختيار، فقال: "إنهم بنوا ذلك على ما يدعونه من إجماع الأمة على إمامة أبى بكر وعمر، وهى دعوى باطلة"[3].. وعليه يتبين لنا أنه يرى أن إجماع الأمة على إمامة أبى بكر وعمر كان سبباً فى القول بالعقد والاختيار، وهذا الإجماع دعوى باطلة، واعتمد على أن الأدلة التى أثبت بها هذا البطلان، هو ما عرف من أحوال الصحابة، رضى الله عنهم، بعد موت النبى ﷺ، وما جرى بينهم من المنازعة والاختلاف الشديد[4]. وقد فصل ما أجمل فى مقالته السابقة، على النحو التالى بإثبات الأحداث التالية:

أخبار تنفى الإجماع على أبى بكر : ادعت الروافض أنه لما بويع لأبى بكر حمل الناس على ذلك طوعاً وكرهاً، حتى أفضت الحال إلى أمور شنيعة، وذكر منها: كسره سيف الزبير بن العوام[5]، وضربه عمار بن ياسر[6]، واستخفافه بسلمان الفارسى[7]، وإسقاطه سعد بن عبادة من مرتبته.

حتى قال قائلهم: قتلتم سعداً؟! فقال عمر: قتله الله فإنه منافق. وأخذ عمر سيفه فاعترض به صخرة فقطعه[8]، وروى أن عمر بن الخطاب قال لعلى، رضى الله عنهما؛ بايع

---

(١) انظر الهادى يحيى بن الحسين: تثبيت الإمامة، ٤٦ ط- بتحقيقنا.
(٢) انظر الصاحب بن عباد: الزيدية، ص٧٩-٨٠، وانظر أيضاً ما حدث من بعض الصحابة فى بيعة أبى بكر عند الطبرى فى تاريخه، ٣/٢٠٩، و ابن أبى الحديد شرح نهج البلاغة، ١/٧٤.
(٣) انظر الرصاص: الخلاصة النافعة، ٥٠ ط.
(٤) انظر البلاذرى: أنساب الأشراف١/٥٨٨،٥٨٣، ٥٨٩، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف، مصر١٩٥٩م، وتاريخ الطبرى، ٣/٢١٠،٢٠١.
(٥) قارن ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ١/١٢، ط. ثالثة، مؤسسة الوفاء، بيروت١٤٠١هـ.
(٦) قارن المسعودى: مروج الذهب، ٣/٤٢-٤٤- طبعة بيروت،١٩٧٩م.
(٧) انظر الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ٣/٢٠١، وما بعدها.
(٨) انظر الرصاص: الخلاصة النافعة، ٥٠ ط.

لأبى بكر قال: فإن لم، قال: **ضربنا عنقك**[١]، كما روى عن أبى بكر أنه قال لسعد بن عبادة: لئن نزعت يداً من طاعة، أو فرقت بين جماعة، لأضربن الذى فيه عيناك[٢].

وبالفعل يذكر **الرصاص** أن هناك كثيراً من الروايات، تدل على عدم انقياد الصحابة إلى الإجماع، وينتهى إلى ذكر روايات كثيرة، أغلبها لا يصح، وقد ذكرنا ذلك فى تخريجها- بلغت إحدى عشرة رواية، وفى آخرها يقول: "**ولنقتصر على هذا القدر مما يدل على أنه، عليه السلام، أفضل الأمة** بعد رسول الله،ع، وآله، وأنه أولى الخلق بعد رسول الله،ع، بالتصرف فى الأمة، فإن فضائله، عليه السلام، لا يحصيها البشر"[٣].

وهكذا نجده قد حاد عن الموضوع، وهو إمامة الشيخين، أبى بكر وعمر، وصحتها والإجماع الذى ذهب إليه جمهور **أهل السنة والمعتزلة والخوارج فى ذلك**.. وانساق وراء روايات **الشيعة** حول فضل على، كرم الله وجهه، بل بالغ فى الأمر، عندما ذكر أمور -على ما زعم شنيعة- أغلبها لا يصح ولا تدل على عدم انعقاد الإجماع من عدمه.. أما زعمه أن علياً أفضل الأمة، ومن ثم فهو أحق الناس بالإمامة، وأولى من غيره، فهو زعم سائر الشيعة، ولا نلومه على ذلك، ولكن ما نلومه عليه -وهو المتكلم الرزين- الانسياق الأعمى دون روية أو أناة.. وقد عقد **الصاحب بن عباد** فصلاً تحت عنوان: "**الإمامة لا يستحقها إلا الأفضل ولا يجوز العدول** فيها إلى المفضول لعلة من العلل"[٤]، وفصلاً آخر تحت عنوان "أمير المؤمنين، عليه السلام، أفضل الصحابة عند الله، تعالى، وأكثرهم ثواباً"[٥]. فللنظر فيما بعد كيف عالجوا هذه المسألة وما كانت غايتهم من ذلك.

مناقشة رأى الرصاص: وقد سمى الرصاص ما سبق "**أموراً شنيعة**"، وهناك غيرها، قد ضرب عنها صفحاً، حتى لا يطول الكتاب!!.. وقال "كل ما جرى على هؤلاء كان سببه إنكار إمامة أبى بكر، رضى الله عنه، فكيف يصح لمنصف، **أن يدعى الإجماع مع** ذلك"؟!

ولكن الحقيقة يذكرها الآمدى، فيقول فى ثبوت الإجماع على بيعة أبى بكر، رضى الله عنه: "ومن تأخر عن بيعته مثل على وغيره، لم يكن عن شقاق ومخالفة، وإنما كان لعذر

---

(١) قارن ابن قتيبة: الإمامة والسياسة،١/١١ .
(٢) قارن البلاذرى: أنساب الأشراف، ١/٥٨٣-٥٨٨-٥٨٩ .
(٣) انظر الرصاص: الخلاصة النافعة، ٥١، ٥٣،
(٤) انظر الصاحب بن عباد: الزيدية، ص١٠٥، وما بعدها.
(٥) انظر الصاحب بن عباد: المصدر السابق، ص١١٥، أو ما بعدها.

وطوع أمره"[1]. ولهذا اقتدوا به ودخلوا فى آرائه وأخذوا عن عطائه، وكانوا انقادين له فى جميع أوامره ونواهيه، معتقدين صلاحيته وصحة بيعته حتى قال على: "خير هذه الأمة بعد النبيين أبو بكر وعمر"[2].

وأما ما ذكروه من الأخبار الدالة على نقيض ذلك، فمن تخرصات الأعداء وتشنيعات الأغبياء، ولهذا فإنه لم ينقل شئ من ذلك على ألسنة الثقات وأرباب العدالة من الرواة"[3].

والحقيقة أن نقد الشيعة والزيدية للإجماع، الذى وقع من الصحابة على أبى بكر، يحتوى على كثير من الغبن والافتيات، فقد ردوه مرة بمقالة بعض الصحابة[4]، ومرة أخرى بادعاء امتناع بعضهم عن البيعة له[5]. وسكوت على بن أبى طالب عن البيعة[6]، أو بمقالة عمر بن الخطاب "أن بيعته.. كانت فلتة وقى الله شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه"[7]. ودلالة كلامه تدل على أن إجماعهم عليه كان فلتة، وليس لاختياره وبيعته[8]، ولو كانت الأخيرة، لكان ذلك مما يعنى بطلان بيعته هو، لأنها مبنية على بيعة أبى بكر، إذ قد اختاره خليفة له، وارتضى المسلمون ذلك وبايعوه[9].

وتواتر هذا الإجماع مما لا يدفع ولا ينكر[10]، وأقل ما ينقد به زعمهم خلاف المخالف، هو كونه أخبار أحاد لا يأخذ بها فى هذا الصدد، إذ الإمامة من أمور الدين وأصوله المهمة، التى لا يعتمد فيها أخبار الآحاد؛ لأنها ظنية الثبوت والدلالة[11].

ب- **عمر بن الخطاب** : ذهب المعتزلة إلى أن الإجماع على عمر بن الخطاب، كان أقوى لأن الرضى كان حينئذ أظهر؛ لارتفاع الخلاف، وزوال المطاعن، ولانقطاع المخالفين إليه فى آخر أيامهم، وتوليهم من جهته، واختلاط أمير المؤمنين به، وتزويجه ابنته أ

---

(١) قارن هذا الكلام بما ذكره عبدالرازق فى مصنفه، ٥/٤٥٠، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى- منشورات المجلس العلمى، كراتش١٩٧٢م.

(٢) رواه البخارى،٥/٩ .

(٣) انظر الآمدى: الإمامة،ص٢٦٢ ..

(٤) انظر الهادى: تثبيت الإمامة، ٤٦ ظ.. وانظر الشريف المرتضى: الشافى، ٢٤١-٢٤٤ .

(٥) انظر الهادى : المصدر السابق نفسه.. وقارن بالمسعودى: مروج الذهب،٣/٤٢-٤٤ .

(٦) انظر الصاحب: الزيدية، ص٨٢ .

(٧) انظر الهادى: تثبيت الإمامة، ٤٦ ظ.

(٨) انظر الجرجانى: شرح المواقف، ٨/٣٥٨ .

(٩) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق١/٣٣٩، والجرجانى: شرح المواقف٨/٣٥٧-٣٥٨ .

(١٠) انظر الجوينى: الإرشاد، ص٢٤٠-٢٤١، والآمدى غاية المرام؛ ص٣٨٨ .

(١١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٥٢ وما بعدها-٧٨ وما بعدها، والآمدى: غاية المرام،ص٣٧٣ .

كلثوم[١]. ووافق المعتزلة فى ذلك جمهور أهل السنة[٢]، ولم يخالف سوى الشيعة والزيدية[٣].

ورد الزيدية بيعة عمر بعد صحة الإجماع على أبى بكر[٤]، وأنكروا الإجماع عليه بإنكار طلحة على أبى بكر حين بايع له، فقال: "ماذا تقول لربك، وقد وليت علينا فظاً غليظاً[٥]؟! كذلك قول عمر بن الخطاب -والذى سبق ذكره- وهو على فراش الموت "إن بيعة أبى بكر كانت فلتة، وقى الله شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه"[٦]، بأنها ذم وقدح فى أبى بكر مما يقدح فى بيعته[٧].

ولكن مما يحمد للقاضى جعفر، وهو فى سياق نفى الإجماع على عمر بن الخطاب، أن رد على الشيعة الإمامية تكفيرهم لسيدنا عمر[٨]، بأن قال[٩]: "لو كان كذلك لما زوجه الإمام على، كرم الله وجهه، ابنته أم كلثوم"[١٠].

السكوت لا يعد رضى :

ذهب جمهور أهل السنة[١١]، والمعتزلة إلى أن سيدنا على، كرّم الله وجهه، قد بايع لعمر وعثمان، رضى الله عنهما، وهو رضى منه بإمامتهما، ودخل فى بيعة أبى بكر، رضى الله عنه، وتولى له بعض الأعمال[١٢]، ويقول الآمدى: "بايعهم ودخل فى آرائهم، واقتدى بهم فى الصلاة، وأخذ عطيتهم، ونكح سبيهم، وهى الحنفية أم ولده محمد، وأنكح عمر ابنته أم كلثوم الكبرى، ورضى بالدخول فى الشورى[١٣].

ولكن الزيدية ترى أنه سكت عن إمامة الجميع، والسكوت لا يعد رضا، وهو مما يبطل إمامة سيدنا على؛ لأنها مترتبة على إمامتهما من قبله[١٤]، إلا أن القاضى جعفر يقرر أن عدم رضاه لا يعنى بطلان إمامته؛ لأن إمامته ثابتة بالنص[١٥].

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق١/٢ وما بعدها.
(٢) انظر البغدادى: أصول الدين، ص٢٨٦.. والآمدى: غاية المرام،٣٨٩ .
(٣) انظر الهادى: تثبيت الإمامة، ٤٩،
(٤) الصاحب: الزيدية، ص٨١ .
(٥) انظر ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ١٩/١ .
(٦) انظر ابن تيمية: منهاج السنة، ٢٢١/٤ .
(٧) انظر القاضى جعفر، النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢٣٢،.
(٨) انظر الباقلانى: التمهيد، ص١٧٦.. والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق١/١٨٤ .
(٩) انظر القاضى جعفر بن يحيى: النقض، ٢٣١،
(١٠) انظر ترجمتها عند ابن قتيبة: عيون الأخبار، ٧١/٤ .
(١١) انظر الجوينى: الإرشاد، ص٢٤١ .
(١٢) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق١/٨٤، وما بعدها.
(١٣) انظر الآمدى: الإمامة، ص١٨٩ .
(١٤) انظر الصاحب: الزيدية، ص٨٤ .
(١٥) انظر القاضى جعفر بن يحيى: النقض على صاحب مجموع المحيط، ٢٣٢،.

الفصل الثانى
الزيدية والتفضيل فى الإمامة

ويتضمن ما يلى :

١- تمهيد.

٢- تحديد مصطلح الفاضل والمفضول.

٣- موقف المعتزلة من التفضيل.

٤- معايير المفاضلة.

٥- موقف المعتزلة من النص فى الباب.

٦- متى يقدم المفضول على الفاضل.

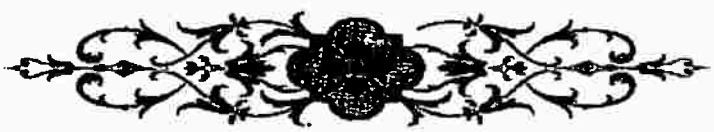

المبحث الثانى
الزيدية والتفضيل فى الإمامة

١- تمهيـــد :

نالت هذه المسالة جانباً كبيراً من الجدل بين المتكلمين من جميع الطوائف، وربما كان من السهل تحديد متى بدأ الجدل فيها، ولكن الأكثر أهمية هو بيان مدى جدواها فـــى مباحـــث **الإمامة**..

لقد كانت الفتنة الكبرى فاصلاً بارزاً بين مرحلتين، من المراحل السياسية فى حيـــاة المسلمين، اتسمت الأولى منهما بالريادة والتجديد والإقدام، بكل ما احتملته التجربة فى عهـــد الراشدين، وخصوصاً فى عهد الشيخين، من سمات عبرت عن الإســـلام الدولـــة والسياســـة والحكم، وطبيعة الممارسة العملية فى الواقع، صاحب ذلك سلامة فى الأداء، وشرف المقاصد والأهداف، أما بعد الفتنة الكبرى فيمكن القول إن الجو كان مهيئاً لمرحلة انتقالية، ساعد على تحققها الأحداث التى صاحبت الفتنة، والموروث الجاهلى الذى كانت تعيشه الأمة قبل الإسلام وصاحبها بعد الإسلام، وتمثل فى الحكم الوراثى والاستبدادى.

٢- تحديد مصطلح الفاضل والمفضول :

ولذلك نرجو تحديد المقصود من لفظه المفضول والفاضل أو الأفضل، ســـيما حـــين تشتبك هذه الألفاظ بالإمامة والحكم عند المسلمين.

أ- **أهل السنة**[١] والجماعة **والمعتزلة**[٢]، ومعهم **الخوارج** وأكثر الزيدية[٣]، يرون فيهـــا أنـــه ينبغى أن يكون إمام الأمة هو أفضل أبنائها، فى كل ما هو شرط لتولى هذه المسئولية.. ولم يجد أكثرهم غضاضة من إمامة المفضول مع وجود **الفاضل**، إذا تعذر ذلك، وتوفرت فى المفضول الشروط اللازمة فيه للقيام بالأمر.

ب- ولكن **الشيعة**[٤]، ترى فى قضية **الفاضل والمفضول**، مقاصد أخرى، فعلى كـــان أفضـــل الصحابة، ولذلك هو أحق وأولى من غيره بالخلافة بعد رسول اللهﷺ، ولا يجـــوز ولايـــة المفضول، وهو من سبق على فى الحكم، كأبى بكر وعمر وعثمان، رضى الله عـــــن

---

(١) انظر فى ذلك (جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل)، الجوينى: غياث الأمم فى التياث الظلـــم ص١٦٤-١٧١، تحقيق عبدالعظيم الديب، جامعة قطر، ط. أولى، ١٤٠٠هـــ.

(٢) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق١/٢٢٥-٢٢٦.

(٣) انظر الإيجى: المواقف، ص٤١٣، والقاسم: الأساس لعقائد الأكياس، ص١٦٢-١٦٣.

(٤) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٨١.

الجميع، ومن ثم يقتضى الأمر بطلان ولايته، وخطأ من ولاه، وعدم اعتبار الطريقة التى تولى بها الحكم..

جـ- وهكذا كان مدلول المصطلح عند **أهل السنة**[١] ومن وافقهم، مخالفاً لمدلوله عند الشيعة، والزيدية تقول بما تقول به الشيعة، إلا أنهم لا يذهبون مذهبهم فى الغلو بتكفير من تقدم علياً فى الإمامة، باعتباره مغتصباً لما ليس له فيه حق، واكتفى قلة من الزيدية[٢]، بتفسيق الشيخين وعثمان، لهذا السبب، فعلى هو الأفضل والأجدر والأولى، ولكن الكثرة تكتفى ببيان الخطأ مع عدم اقتضاء ذلك لتكفير ولا تفسيق!.. لهذا الحد تحول ما هو سياسة إلى دين وعقيدة، بكل تبعاته ونتائجه.

وقد تركز الحديث عن المفاضلة بين الخلفاء الراشدين الأربعة، الذين تولوا الحكم تباعاً، بعد وفاة سيدنا محمد،ع، وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى، رضى الله عنهم[٣].. ولكن لم يلبث البحث فى الإمامة عن شروط المفاضلة بين المستحقين للمنصب أن صار من تقاليد نظرية الإمامة عند المسلمين.

وهكذا تطور الحديث حول المفاضلة بين الراشدين، بين عهد الفتنة الأولى واكتمال ونشأة الفرق الكلامية، والتى كانت فى الغالب الأعم صدى للخلافات السياسية، ولم يكن غريباً ولا مستبعداً أن نجد فرقة تسمى **بالبكرية**[٤]، نسبة لأبى بكر، رضى الله عنه، ومن اسمها نعلم تعصبها لأبى بكر، وتفضيله على من عاده من الصحابة، وتذهب إلى جدارته بالحكم وتقدم جميع الصحابة، وكذلك فرقة أخرى تسمى نفسها **بالعمرية**، والتى تفضل سيدنا عمر، رضى الله عنه، **والعثمانية**[٥]، وهى تفضل سيدنا عثمان، رضى الله عنه، **والعباسية أو الراوندية**[٦]، التى تفضل عم الرسول العباس بن عبدالمطلب على غيره، وهى من الفرق التى ظهرت لتلبى متطلبات السياسة والحكم فى العصر العباسى، وترضى غرور وطموح خلفاء بنى العباس،

---

(١) انظر الجوينى؛ الإرشاد، ص٣٤٢، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق١/٢٢٥، وما بعدها.

(٢) انظر الصاحب بن عباد: الزيدية، ص٧٥، وما بعدها.. وكذلك البسنى: أدلة التكفير والتفسيق، مبحث الإمامة، ٤١، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية ميكروفيلم رقم، ٢٧٣ توحيد، وهناك نسخة أخرى بدار الكتب المصرية، تحت رقم ١٤٣ علم كلام- يمن شمالى، وقد حققنا ويصدر قريباً بإذن الله.

(٣) انظر ابن حزم: الفصل فى الملل والنحل، ٤/١٣٥-١٥٣، والإيجى: المواقف، ٤٠٧.

(٤) انظر الأشعرى: مقالات الإسلاميين، ٢/١٢٩.

(٥) انظر الخياط: الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد، ص١٥٦.

(٦) انظر ابن حزم: الفصل فى الملل والنحل، ٥/٥٠.

وتوفر لهم غطاء من الشرعية عند جماهير المسلمين كانوا يحتاجونه، سيما وأنهم قد تعلقوا على أكتاف أبناء عمومتهم من العلويين، ولم يقتسموا معهم الحكم ولكن انفردوا به دونهم.

ويذهب أهل السنة[١]، إلى أن ترتيب **الخلفاء الراشدين في الفضل**، بحسب ترتيبهم في الخلافة، يتقدمهم أبو بكر يليه عمر ثم عثمان وعلي، ثم يأتي في الفضل تباعاً الباقي من العشرة المبشرين بالجنة، ثم سائر الصحابة. أفضل من غيرهم، ممن جاء بعدهم إلى يوم الدين، وهو يوافق قوله،ع، "خير القرون القرن الذي أنا فيه، ثم الذي يليه ثم الذي يليه"[٢].

وبلغ الأمر بالشيعة أن قالوا بأن علياً أفضل الصحابة، بل هو أفضل من النبيين، بعد رسول الله،ع، وهو غلو معهود فيهم، ودرجوا عليه في مذهبهم في الإمامة[٣].

فهل من السهل المفاضلة بين الصحابة، سيما هؤلاء الذين ارتبطت شخصياتهم بقضية الإمامة، لتحديد من هو الأفضل فيهم من الآخر؟..

أعتقد أن الأمر ليس سهلاً، وعسيراً للغاية، لاعتبارات كثيرة منها الخلاف حول مدلول معنى التفضيل والأفضل والفاضل، وما يترتب على ذلك من مذاهب الفرق.. كذلك عدم وجود طريقة محددة، أو مسلك واضح للقيام بهذا الأمر، والذي سنرى كيف حدا بالمعتزلة أن حددوا السمع طريقاً لذلك، وعند التطبيق عادوا إلى إسقاط عدد كبير من الأخبار، واعتماد العقل والملابسات والظروف التاريخية وغيرها، وصفات الإمام الذي يحكم عليه بكونه فاضلاً أو أفضل[٤].

ولذلك وجدنا أهل السنة يقررون أن لا طريق إلى التفضيل بمسلك قطعي، والطريق الآخر وهو الظني، محفوف بالمخاطر والأخبار المتعارضة، التي تحير المجتهد، بحيث لا يتفق جمع من المجتهدين على شخصية بعينها هي الأفضل[٥]، وهو ما حدث مثلاً لمدرسة كبيرة من مدارس المسلمين، وهي المعتزلة، بدءً من **واصل** الذي فضل علياً على عثمان، ونهاية بالجبائيين، الأب والابن، واللذين توقفا في التفضيل[٦]، فما معنى التفضيل الذي نقصده؟.. قال العلماء له معنيان:

---

(١) نظر الرازي: الأربعين، ص٤٦٤-٤٦٥؛ والبغدادي: أصول الدين، ص٢٩٣ .

(٢) متفق عليه، البخاري في صحيحه، ٣٢/٤، ومسلم، ١٨٤/٧-١٨٥، وأبو داود في سننه، ٢٦٥/٢، وابن ماجة، ٧٩١/٢، وأحمد في مسنده، ٣٢٨/٢ .

(٣) نظر الحلي : منهاج الكرامة، ص١١٩-١٣٢، والنيسابوري: إثبات الإمامة، ص٧٤ .

(٤) نظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق١/٢٢٥، وما بعدها.

(٥) نظر الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص٢١٩.. طبعة بيروت، ١٩٦٩م.

(٦) نظر الشهرستاني: الملل والنحل، ٩٣/١-٩٤ .

أ- قد يطلق ويراد به اختصاص أحد الشخصين عن الآخر، إما بأصل فضيلة لا وجود لها فى الآخر، لكونه عالماً والآخر ليس بعالم، أو بزيادة فيها كونه أعلم.

ب- أو قد يطلق ويراد به اختصاص أحد الشخصين بأنه أكثر ثواباً عند الله، تعالى، عن الآخر[١].. والأول عقلى، وينتهى بنا إلى مسالك ظنية، فما من فضيلة يستقل بها صحابى، إلا وفى غيره ما هو من جنسها أو يشابهها. والثانى سمعى، وأساسه أخبار الآحاد، وهى ظنية الثبوت والدلالة، بالإضافة إلى تعارضها[٢].

٣- موقف المعتزلة من التفضيل :

ويصعب تحديد اتجاه المعتزلة، كمدرسة كبيرة، من قضية التفضيل، ولكن الجامع بينها جميعاً هو تولى جميع الصحابة، بما لا يترتب على قضية التفضيل من تخطئة أحد الصحابة، أو تكفيره أو تفسيقه، كما سنرى[٣].

وربما بدا فى الأمر إشكال لدى القدماء، ما الذى يجعل موقف المعتزلة من الراشدين الأربعة مختلفاً ومتبايناً[٤]؟.. ولكن لنا أن نسارع بالتأكيد على أنهم نظروا للقضية فى أطر مخالفة لموقف الشيعة، فالقضية عند المعتزلة سياسية[٥]، وعند الشيعة دينية[٦]، وعند المعتزلة مجرد خلاف فى النظر والرأى، لا يترتب عليه شئ[٧]، وعند الشيعة يترتب عليه أخطر أمر فى الإسلام وهو الولاء والبراء، والتكفير والتفسيق[٨].

وقد تدخل النظر المجرد، فى بعض الأحيان، فى صياغة مواقف المعتزلة من الراشدين، أيهما الفاضل والمفضول، ولكن لعبت الأحوال السياسية دوراً بارزاً فى أحيان أخرى، فليس من السهل إهمال الدور الذى لعبته المعتزلة فى السياسة والحكم، وقربها وبعدها من مراكز الخلافة، وتحالفاتهم السياسية مع الشيعة، خصوصاً حين ظهرت لهم دول فى

---

(١) انظر الآمدى: الإمامة، ص٣٠٩ .

(٢) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/١٢٧-١٣٠، وانظر فى موقف أهل السنة من حديث الآحاد فى العقيدة، الآمدى: الإحكام فى أصول الأحكام، ١/١٤٧-١٥٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

(٣) انظر الخياط؛ الانتصار، ص١٦٩- وكذلك١٥٦، ١٦٤؛ والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/١١٢، وما بعدها.

(٤) انظر موقف "واصل" مثلاً من القدماء، الشهرستانى: الملل والنحل، ١/٦٣.. وكذلك "عمرو بن عبيد"، ص٦٣، والنظام، ص٧١، وانظر جملة موقفهم من النبوة والإمامة، ص٩٥-٩٦ .

(٥) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ١٥،٢٥٤ .

(٦) انظر محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية، ص٦٧-١٠٢،٦٩، دار الزهراء، بيروت، ط. رابعة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، والحلى: منهاج الكرامة، ١/٧٨ .

(٧) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ١٥/٢٥١؛ ٢٠، ق١/٧٧، وما بعدها.

(٨) انظر القاضى عبدالجبار: المصدر السابق نفسه.

الشرق والغرب على يد البويهيين، والأدارسة فى بلاد ما وراء النهر، والمغرب العربى ومصر، كذلك لا يمكن الادعاء أن موقفهم من الراشدين لم يتأثر، حين آلت إليهم الأمور فى عهد **المأمون والمعتصم**، ولم يخشوا شيئاً فى إعلان مواقفهم، وحين غابت شمسهم على يد المتوكل، وانهارت مدارسهم على يد **المحدثين والقصاص**..

إلا إن الواضح أن مواقفهم من الصحابة والحكم، والمسائل النقليية فى قضية الإمامة قد اتسم بالعدل والنصفة والعقلانية، فالمدرسة البغدادية كانت تقدم أبا بكر على على فى الحكم والخلافة، وتفضل علياً على أبى بكر فى الموازنة بينهما، ورأوا فى النظر السياسى متسعاً وتفسيراً عقلياً مقنعاً[١].

فمع أن علياً أفضل الصحابة عندهم، إلا أن المصلحة السياسية والواقع التاريخى الذى عايش قضية الاختيار، كان يقدم أبا بكر عليه لاعتبارات كثيرة، تجاهلها يؤدى إلى الفتنة والفساد والاضطرابات القبلية والحروب، فمن عقد وولى وقدم أبا بكر، فعل ذلك رعاية للمصالح العامة والخاصة وللنظر السياسى الصائب الذى لا يمكن تجاهله[٢].

٤- معايير المفاضلة :

فما المعايير التى بها يمكن تحديد من أفضل بين الناس عموماً، وبين الصحابة على الخصوص؟.. من الطبيعى أن يكون المعيار دينياً نصياً، فالرسل أفضل الناس باختيار الله لهم، وقد فضل الله بعضهم على بعض بعد ذلك، وكذلك الصحابة معيار المفاضلة بينهم سمعى، هكذا اختار المعتزلة، وعولوا على أن مقادير الثواب والعقاب على الطاعات والمعاصى مردها للسمع، فكان لابد أن يكون هذا المعيار سمعياً لا عقلياً..

وهكذا نجد السمع يتدخل فى وضع الشروط الواجب توافرها فى الأفضل من الصحابة، حتى عند تناول قضية سياسية كالإمامة، وكان من المنتظر أن يكون المعيار سياسياً عقلياً لا دينياً، أو على الأقل يشترك العقل فى اختيار الأفضل، ومن الناحية الواقعية قد حدث ذلك، ولم يكن مرد الاختيار للسمع وحده[٣].

٥- موقف المعتزلة من النص فى الباب :

وكان للمعتزلة موقف من النص، حيث وجدوا كثيراً من الروايات المتناقضة والمتباينة فى باب **تحديد فضائل ومناقب الصحابة**، وتحديداً الخلفاء الأربعة الراشدين، بما يحقق مصلحة

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق١/٢٢٧.. وكذلك ٢٠ ق٢/١١٣-١١٦ .
(٢) انظر القاضى عبدالجبار: المصدر السابق، ٢٠ ق١/٢٣٠ .
(٣) انظر القاضى عبدالجبار: المصدر السابق، ٢٠ ق١/١١٧-١١٩ .

كل حزب من أحزاب المتعصبين لأحدهم على الآخر، فقد وظفوا النصوص وتشابهت الأسانيد، بما لا يكشف حقيقة كل خبر، صحة وزيفاً، فقرروا عدم الاعتماد عليها جميعاً.

"أخبار الآحاد المروية فى هذا الباب- فضائل الصحابة- لا يمكن الاعتماد عليها، لأنه كما أنه لا يمكن التأكد من صحتها، فكذلك لا يمكن التأكد من مدلولها"(١).

أما التعارض فيما بينها فيوضحه قول القاضى عبدالجبار: "وكذلك فإن أخبار الآحاد متعارضة، ففيها ما هو كالنص المصرح فى أن أمير المؤمنين أفضل، وفيها كالنص المصرح فى أن أبا بكر أفضل، فلا وجه للتشاغل بذلك، فالمعول إذن فى هذا الموضوع على الأخبار المتواترة"(٢).

وهذا لا يعنى إسقاط المعتزلة لأخبار الآحاد فى الموضوع، ولكنهم لجأوا إليها عند الترجيح والموازنة، وبرروا موقفهم فقالوا: "إن ظاهر الفضل لا يعلم به أو يستحق به الثواب، وإنما نذكره فى الفضل من جهة غالب الظن، فلا يمتنع فى خبر الثقة أن يحل هذا المحل، وإن كان دونه فيما يقتضيه من غالب الظن"(٣)..

فإذا وجد الأفضل سمعاً، والذى تتوفر فيه الشروط التى تؤهله للإمامة، وتيسر تقديمه على غيره، دون عائق اجتماعى أو سياسى أو عسكرى، فمن الأولى تقديمه وتعيينه ونصرته(٤).

٦- **متى يقدم المفضول على الفاضل:**

أ- فإن افتقر الأفضل إلى العلم، أو السياسة والفقه، أو القيام بتبعات الحكومة، من تنفيذ الشرائع وإمضاء الكلمة، وخوض غمار الحرب، لافتقاده بعض الخصائص، كالشجاعة والإقدام والهيبة، ينبغى تقديم المفضول عليه، إن توفرت فيه هذه الشروط، رعاية لمصالح المسلمين"(٥).

ب- كذلك رأت المعتزلة أن المفضول من قريش، مقدم على الأفضل من غيرها، تبعاً لمن يتبنى شرط القرشية فى الإمام، وإن كنا نرى أنه شرط مؤقت زال مع زوال الظروف الداعية له(٦).

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/١٢١ .
(٢) انظر المصدر السابق نفسه.
(٣) انظر المصدر السابق: نفسه.
(٤) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٢٢٦ .
(٥) انظر القاضى عبدالجبار: المصدر السابق، ٢٠ ق١/٢٢٧ .
(٦) انظر القاضى عبدالجبار: المصدر السابق، ٢٠ ق١/٢٢٨.. وانظر الأشعرى: مقالات الإسلاميين، ٤٦١-٤٦٢ :

جـ- **رعاية حال المختار للإمامة**، من حيث السمعة وطيب الذكر وشهرته بين الناس بالصلاح، مما أخذت به المعتزلة عند التعيين، فقد يكون المفضول فى ذلك أولى من الأفضل، خامل الذكر مستور الحال، فالناس لا تطمئن إلا لمن تعرفه وتثق به سلفاً.

د- اعتبار القوة والعصبة والهيبة فى الإمام، مما يجعل أهل الحل والعقد يقدمون المفضول على الأفضل، لتحقيق العدل ورهبة الظالم، وتأليف الكلمة وتوحيد الأمة..

هـ- كذلك يقدم المفضول على الأفضل إن كان غائباً أو بعيداً، وخشى الناظرون فى الأمر اشتعال الفتنة، أو تجرأ العامة والغوغاء على الأمن بأعمال الشغب والتخريب[١].

وقد صرح **القاضى عبدالجبار** أن الأفضل لا يقدم للإمامة، من حيث أفضليته فى ذاته، فهو شرط يمكن تجاوزه أو إغفاله فى الظروف السابقة، عند اقتضاء الأمر ذلك، وإنما هو مجرد مرجح عند الموازنة، واكتمال الشروط فيه وفى المفضول، فإن رجحت كفة المفضول ووجد فيه ما يؤهله للولاية والحكم والتضلع بتبعات الخلافة" كان أولى بالتقديم والعهد إليه من غيره[٢].

ألم أذكر من قبل أن شرط الأفضلية عند المعتزلة، والذى ردوه إلى السمع، عند التطبيق العملى، قد تجاوزوه وقدموا عليه المصلحة سواء فى المنصب أو ضروراته: "الفضل إنما يطلب فى الإمام، لأمر يرجع إلى المصلحة، فإذا حصل فى المفضول ما يزيد فى هذا الغرض عن الأفضل وجب تقديمه"[٣].

ومع ذلك لم يكن الجاحظ يذهب إلى جواز إمامة المفضول، لكون هذا المقام فيه من التعظيم والتوقير ما يشبه مقام الرسول فى أمته، ولذا ينبغى أن يقوم فيه من يشابهه فى أخلاقه وصفاته وسيرته وهو ما لا ينطبق إلا فى الأفضل[٤].

يبقى القول أن المعتزلة، على هامش هذه المسألة، الساقوا إلى القول بجواز كون النبى مفضولاً قبل البعثة، قياساً على جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل!.. فالنبى قد يكون مفضولاً قبل بعثته، أما بعدها فيصير أفضل، ومرد هذا إلى السمع لا العقل، وقد يكون بعد بعثته فى أمته من هو أفضل منه، والسمع وحده هو الذى يجعل المعتزلة تأبى ذلك: لولا

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٢٢٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه.. وانظر الباقلانى: التمهيد، ص٤٧١-٤٧٧ .

(٣) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٢٢٩ .

(٤) انظر الجاحظ: الرسائل، ٣٠٦/٤ "رسالة الجوابات واستحقاق الإمامة، "تحقيق عبدالسلام هارون- مكتبة الخانجى القاهرة، ١٩٦٤م.

السمع كنا نجوز أن لا يكون هو الأفضل، وأن يكون فى أمته من يساويه فى ذلك، فيجب أن يكون هذا حال الإمام من جهة العقل أيضاً"[١].

وهذا كلام خارج عن كل حدود اللياقة خان صاحبه اللفظ والقياس، وبدا وكأنه غلو معهود فيهم، فلا العقل ولا القياس **مما يجعل الإمام كالنبى فى شئ**، وهو ما أخذ على الباطنية فكيف يقبل هنا؟!

والغريب أن تأثير هذه المسألة اقتضى ما وجدناه عند أهل السنة[٢]، فتحدثوا فيه بين رافض له من أساسه أو مجوزه عقلاً، وقد ذكر ابن حزم شيئاً من هذا منسوباً للباقلانى حيث يقول: "ورأيت الباقلانى يقول: جائز أن يكون فى هذه الأمة من هو أفضل من رسول الله ﷺ، من حيث بعث إلى أن مات، ورأيت لأبى هاشم الجبائى: أنه لو طال عمر إنسان من المسلمين فى الأعمال الصالحة لأمكن أن يوازى عمل النبى ﷺ"[٣].

وقد جاز الغلو عند الروافض، فقالت **الخطابية** بتفضيل أبى الخطاب على جعفر الصادق، مع قولهم بنبوة جعفر أو ألهيته عند بعضهم، وكذلك **الكرامية** تجوز تقديم بعض الأولياء على الأنبياء، وقدموا ابن كرام على ابن مسعود[٤]! ولم أجد ما عزاه ابن حزم للباقلانى لا فى "التمهيد"[٥]، ولا فى "**الإنصاف**"[٦]، مع تصديقنا وتنزيهنا له عن الكذب أو الافتراء.

****

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/١٠٩ .
(٢) انظر البغدادى: أصول الدين، ص٢٩٨ .
(٣) انظر ابن حزم: الفصل فى الملل والأهواء والنحل، ٥/٢٠ .
(٤) انظر البغدادى: المصدر السابق، ص٢٩٨.. والإيجى: المواقف، ص٤١٠ .
(٥) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٤٧٥، وشرط الإمامة.. وهو ممن يجوز العقد للمفضول.
(٦) انظر الباقلانى: الإنصاف، ص٦٤ .

الفصل الثانى

موقف الزيدية من الشيعة والباطنية فى الإمامة

ويتضمن ما يلى :

١- نقد منهج الباطنية فى الإمامة.

٢- موقف الباطنية من عصمة الأئمة.

أولاً: شبهات الباطنية فى وجوب العصمة.

ثانياً: الرد على شبهاتهم.

٣- موقف الإمامية من عصمة الأئمة.

أولاً: شبهات الإمامية فى العصمة.

ثانياً: الرد على شبهاتهم.

٤- وجوه إبطال شرط العصمة.

٥- رفض عقيدة المهدية والوصى عند الشيعة.

أ- عقيدة المهدية عند الباطنية.

ب- فكرة الوصى والدور عند الروافض.

جـ- سبب غلو الروافض فى سيد على كرم الله وجهه.

الفصل الثانى

موقف الزيدية من الشيعة والباطنية فى الإمامة

١- نقد منهج الباطنية فى الإمامة :

كانت عقائد الباطنية محل نقد عند جمهور المسلمين عموماً، وأخذ عداء الزيدية لهم طابعاً خاصاً، إذ جمع بين الرد العلمى النظرى على عقائدهم الباطلة والرد العملى، فدخلوا معهم فى صراع مرير، ابتدأ منذ الأيام الأولى لنشأة الزيدية باليمن ٢٩٦هـ، وظل هذا الصراع مستمراً، وإن أخذ سمات مختلفة حسب قوة الدولة الزيدية وضعفها، وكان من أبرز فترات الصراع هى تلك الفترة تولى فيها الإمام العالم يحيى بن حمزة العلوى ت٧٤٩هـ فى "**مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار**"(١).

وفى كتابه "**الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام**"(٢)، من الناحية العلمية، بالإضافة إلى جهادهم العملى، وفى كتابه الأخير رد عليهم مقالتهم فى **الإمامة فى خمس مقامات** من الناحية المنهجية:

المقام الأول: ناقش فيه عجز الباطنية على **إقامة الأدلة العقلية أو النقلية** على وجوب الإمامة(٣)، وقد رأينا كيف اختلف المسلمون، فمنهم من قال إن وجوب الإمامة عقلى، ومنهم من ذهب إلى أنه نقلى، وذهب فريق ثالث إلى الجمع بين الأمرين.

المقام الثانى: كذلك يفتقرون إلى الدليل على كلامهم، فى كون **الإمام حجة** وصادقاً فى كلامه؛ فهو كالوصى تماماً ولا يناقش فى أحكامه، لكونه قد أوتى علم الأولين والآخرين، ويتلقى من السماء مباشرة ما يطرأ من أحكام وقضايا، ومن ثم فهو حجة على غيره!.. وهم بذلك يرفعونه على النبيين والمرسلين(٤).

المقام الثالث : عصمة الإمام عند الشيعة الروافض(٥)، مما أخذه عليهم الزيدية(٦)، فبالإضافة إلى خرافة هذه العصمة، فلا دليل عندهم على إثباتها، ويحيى بن حمزة يشير إلى أن هذا الشرط اختراع جمع من الملاحدة والإمامية، مما يدل على أن نشأة الروافض داخلتها تأثيرات واتجاهات غير إسلامية الأصول، وقد تكون مغرضة فى وضع هذه المبادئ

---

(١) حققه الدكتور محمد السيد الجليند سنة١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، وطبعته دار الفكر الحديث بالقاهرة.

(٢) حققه الدكتور على سامى النشار، والدكتور فيصل بدير عون سنة١٣٩٠هـ/١٩٧٠م. وطبعته منشأة دار المعارف بالإسكندرية.

(٣) انظر يحيى بن حمزة: الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام، ص٦١-٦٢ .

(٤) انظر يحيى بن حمزة: الإفحام.. ، ص٦٣-٦٤ .

(٥) انظر الحلى: منهاج الكرامة، ص١٤٥.. والنيسابورى: إثبات الإمامة، ص٤٣ .

(٦) انظر القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس، ص١٦٣..

والأفكار الدخيلة والهادمة للعقيدة، والباطنية يثبتون العصمة للإمام وجوباً[١]، بحجة كونه قائماً على الأحكام ويخشى عليه الخطأ، والعصمة تقوم بذلك الحفظ، ولا يثبتون مثل هذه العصمة للولاة، والقضاء وأمراء الجيوش، وهم يباشرون سلطة تنفيذية وقضائية، ويخشى عليهم مثل ما يخشى على إمامهم، ولكنه خرق وخرف الباطنية، الذين يضعون في كل قاعدة من قواعد الدين ثلمة تثلمها، وعورة تكشف خبايا نفوسهم[٢].

المقام الرابع : يوجب الباطنية العصمة لإمامهم، ولا يوجبون تمام معرفته بالعلوم الدينية والدنيوية، وهو من عجائبهم، إذ اشترطه الإمامية[٣]، فجاء متناسقاً مع مقالتهم في الإمامة، أما هم فيتناقضون. وخالفهم في العصمة أهل السنة والجماعة[٤]، ومن وافقهم من المعتزلة والخوارج[٥]، والزيدية[٦].

فكيف يكون الإمام معصوماً دون شرط العلم على ما سبق، وهل هذه العصمة صاحبته قبل الإمامة وبعدها، أم هي طارئة عليه بحكم المنصب؟.. والإمام يحيى يشير إلى أنه- ربما كانت نظريتهم في الظاهر والباطن، وإطلاع إمامهم على الغيب، هي التي دفعتهم إلى زعم العصمة لأئمتهم[٧].

المقام الخامس : يدور حول **نقد فكرة الدور عند الباطنية**، وقد رد عليها في وقت باكر القاسم بن إبراهيم الرسي ت٢٤٦هـ في رسالته "**الرد على الرافضة**[٨]، وسنقدم لها تحليلاً وافياً لأهميتها في نقدهم، وهنا يقول يحيى بن حمزة هذه الفكرة **لا سند لهم عليها ولا دليل**، ولكنها محض ابتداع وافتراء على الله، والتسليم بها هدم لقواعد الدين الإسلامي، جملة وتفصيلاً، فهم يقولون بسبعة أدوار، تبدأ بآدم، فلم كانت سبعة على وجه التحديد، ولم تكن أقل ولا أكثر عن هذا الرقم؟.. وهذه الأدوار ينسخ كل صاحب دور شريعة من كان قبله، **وعليه فجعفر بن محمد الباقر**، هو صاحب الدور السابع، فهو ناسخ الشريعة المحمدية- على صاحبها أشرف وأزكى الصلاة والتسليم- لأنه تمت به

---

(١) انظر الكرماني: المصابيح في إثبات الإمامة، ص٩٧، وما بعدها.
(٢) انظر يحيى بن حمزة: الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام، ص٦٤-٦٥ .
(٣) انظر الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، ص٨٢ .
(٤) انظر الباقلاني: التمهيد، ص١٨٤-١٨٥ .
(٥) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق١/٥٦-٩٨ .
(٦) انظر الصاحب بن عباد: نصيرة مذاهب الزيدية، ص١٢٩-١٣٢ .
(٧) انظر الرد على الرافضة بتحقيقنا، دار الآفاق القاهرة، ط. أولى ٢٠٠٠م.
(٨) انظر يحيى بن حمزة: الإفحام.، ص٦٧ .

الدورة المحمدية، وهذا يعنى نقض الشريعة وأحكامها والكفر بها[١]!.. ومن ينكر من الإسلام شيئاً معلوماً بالضرورة صار كافراً، ولذا كانت هذه الفكرة مقوضة وهادمة للدين، فكيف تنسخ الشريعة وهى دائمة وقائمة، لا تزول ولا تنقطع إلا بزوال التكليف أو قيام الساعة[٢]؟!

٢- موقف الباطنية من عصمة الأئمة:

ويمثل ما قدمه الإمام يحيى فى كتابه "**مشكاة الأنوار**" نموذج آخر لرده على الباطنية وخير نموذج يقدم فى مناقشة ونقد الزيدية للباطنية والإمامية فى العصمة، والتى بنوا عليها عقائدهم، ومذهبهم فى التعليمية ورد النظر، واعتبار الإمام منصوصاً عليه، وإلا لم يكن معصوماً، فالعصمة عندهم من مقتضيات النص، ثم كونه عالماً بعلم الأولين والآخرين ويطلع على الغيب ويعلم الوحى، كل ذلك جاء نتيجة حتمية لقولهم بإمامته الدينية والدنيوية، وإن قصد عندهم بهذا المنصب رعاية شئون الآخرة، فهو منصب دينى لا سياسى فى المقام الأول.

ولذلك نجد الزيدية يكفرون الباطنية والإمامية، ويزيدون على ذلك اتهامهم الباطنية بالزندقة والإلحاد، وكونهم مغرضين فى أهدافهم، يقصدون هدم الدين وإطفاء أنوار التوحيد، والعمل **على طمس معالم الأمة** المحمدية، ومن ثم لم يتعاملوا مع عقائد الباطنية بحسن نية، فعروها وأبانوا عوارها، وهو ما نجده فى نقدهم لهم بادياً وظاهراً جلياً، فقد اشترطوا العصمة فى أئمتهم فما حجتهم فى إثباتها؟.

سنطرح بداية شبهات كل فريق، ثم الرد عليها، وسيكون ذلك دون إطالة مملة، أو إيجاز يخل بالمضمون بإذن الله.

أولاً: شبهات الباطنية فى وجوب العصمة :

دارت دعوى الباطنية فى وجوب العصمة على سبع شبهات هى:

أولاً: إن الإمام يقوم مقام الرسول فيما يتعلق بأمر الدين كله، فإذا كان الرسول معصوماً من أجل تبليغ رسالته وحفظ ما أوحى الله له، فلابد من وجوب عصمة الإمام هو الآخر[٣].

ثانياً: تعد العصمة بمثابة حصانة للإمام، من سوء التصرف فى استخدام سلطاته، المخولة له بحكم المنصب، وهم يعتبرونه جامعاً للسلطة التشريعية -فهو مشرع عندهم- والتنفيذية والقضائية، بل ويجمع بين السلطتين الزمنية والدينية، والعصمة تحفظه من التعدى على

---

(١) انظر فى ذلك يحيى بن الحسين: المسالك فى ذكر الناجى من الفرق والهالك، ١٨.

(٢) انظر يحيى بن حمزة: الإفحام.، ص٦٩.

(٣) انظر فى ذلك، الحلى: الألفين فى إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب، ص٥٨، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٧٢هـ.

أموال المسلمين، فهو الذى يجمع الصدقات والزكوات، وينفقها فى مصارفها الشرعية المخصصة لها. ولذلك وجبت العصمة فى حقه، ليؤمن عليه من العدول بها عن **مصارفها الشرعية، وإنفاقها فى غير وجهها**[١].

ثالثاً: بنى الباطنية على كون الإمام مرجعية دينية كبرى، يعرف جميع أمور الدين والدنيا ضرورة وجوب عصمته، حتى يؤمن خطئه فيما يجيب عنه إذا سئل من قضايا، أو أفتى فيه من فتاوى[٢]، وهو بهذا التصور فوق النبى بكل حال، حيث علم ويعلم ما لم يعلم النبى فى زمن بعثته[٣]!

رابعاً: يقوم الإمام بتنفيذ الحدود، ولذا فهو يحتاج للعصمة، حتى لا يقع فى الخطأ، أو ينفذها على غير وجهها، أو يرتكب ما يوجب الحد عليه، وهو ما يدخلنا فى افتراضات ذكرها الباطنية وكذلك الإمامية نفوها وأحالوها عن إمامهم المعصوم[٤]!

خامساً: ينبغى أن يكون معصوماً لأنه يقوم بأحكام الشريعة، وإلا جازت عليه المعاصى، وهو محال، وصار كغيره من رعيته[٥]، وهذا الشرط كسابقه، وإن قصد به التوسع فى مفهوم الشريعة.

سادساً: حاول الباطنية التذرع ببعض الأدلة السمعية ليضفوا على شرطهم نوعاً من الشرعية، فقالوا بأن قوله تعالى {**وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولى الأمر منكم**}[٦]، يشهد للأئمة بوجوب العصمة، فجاء عطف "**أولى الأمر**" على "**الرسول**" لمشاركتهم لهم فى العصمة[٧].

سابعاً: يقوم الإمام مقام النبى فى التبليغ، وأداء الرسالة من بعده للأمم، ولذلك ينبغى أن تتوفر فيه الأمانة والصدق بصفة دائمة، فيما يعلم ويؤدى، ولذا تجب عصمته[٨].

وقبل تناول نقد الزيدية لشبهات الباطنية حول العصمة، إنا تعليق على منهجهم فى النقد، فنجد العالم منهم يعى مهمة النقض، فيحرص على الأمانة فى طرح حجج الخصوم - وإن سماها شبهات- بدقة بالغة، دون تشويه أو تحريف، كما أنه منهج يدرك قيمة الوصف ودقته والتحليل، ويعتبره مقدمة صالحة ومدخلاً للنقد، وسنجد بعد ذلك كيف يستخدم المعارضة

---

(١) انظر الشريف المرتضى: الشافى..، ص٦٠ .

(٢) انظر الحلى: الألفين، ص٥٨ .

(٣) Seyyed. H. Nasr: Ideadls and Realities, of Islam, p.173.

(٤) نظر الحلى: الألفين،٨٣ .

(٥) انظر الحلى: الألفين، ص٩٩،٩٨ .

(٦) سورة النساء: آية٥٩ .

(٧) انظر الكرمانى: المصابيح فى إثبات الإمامة، ص١٢٥ .

(٨) انظر يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار..، ص٨٥-٩١ .

والإلزام والتحقيق فى نقده، بحيث يصل بالقارئ إلى أعلى درجات العلم والإقناع واليقين بالمطلوب، سواء فى إثبات مبدأ أو إبطاله.

فتصورات الباطنية فى الأساس تصورات مشوهة وهدامة، فقد أبطلوا النظر لصالح التعليم[1]، والظاهر لصالح التأويل الباطنى[2]، ويساوون الإمام بالرسول وربما غالوا فيه حتى فاق الرسول، ويصرحون بالوصى والغيبة والمهدية وتحريف القرآن[3]، وهو ما يخرجهم عن التصور الإسلامى جملة وتفصيلاً.

ثانياً: الرد على شبهات الباطنية فى العصمة :

أولاً: رفض فكرة مساواة الإمام بالنبى فى أى شئ، وقالوا بأنه لا يوجد فى التصور الإسلامى جامع بين الإمام والنبى، لقياس الأول على الثانى فى مسألة العصمة وإيجابها له بناء على ذلك، فلا يلزم من عصمة النبى عصمة الإمام[4]، والباطنية تؤمن بالنبوة والرسالة وكون الإمام تابعاً للنبى وشريعته، ثم تتناقض بدعواها العصمة للإمام، وهو ما يدل على جهلهم بالنظر والاستدلال، ثم هم لا يؤمنون بالنظر طريقاً لإثبات الإلهية والتوحيد، ويتنازلون عنه ويأخذون بالتعليم، فلماذا قالوا بالقياس فى هذه المسألة!

ثانياً: وترد هذه الشبهة من جهتين :

١- لا يلزم من أخذ الزكاة ووضعها فى مصارفها الشرعية، وجوب العصمة للإمام، لأنه لا يقبضها بنفسه، ولا يتصرف بها بنفسه كذلك، فإن وجبت له فمن باب أولى وجوبها للولاة والقضاة والجباة وكل من تعلقت به أمور الشريعة نظراً وتنفيذاً[5].

٢- التذرع بخشية ميله أو حيفه، عند أخذها وأدائها باطل، لأنه لا يأخذها، كما قلنا، بنفسه ولا يؤديها بنفسه، وإنما عن طريق عماله وأمرائه، ولم يقل أحد بلزوم العصمة لهم من أجل وظائفهم[6]!!

ثالثاً: من الجهل الفاحش جعل الإمام مرجعية دينية مطلقة، سيما والباطنية وكذا الإمامية لا يشترطون كون الإمام أعلم الأمة، فالعلوم الدينية تقوم على أساسين هما العقل والنقل:

---

(١) انظر محمد بن الحسين الديلمى: قواعد عقائد آل محمد، ص٨٥،٣٦، وقارن الغزالى: فضائح الباطنية، ص٧٦، وما بعدها.

(٢) انظر الشيرازى: المجالس المؤيدية، ص٤٦، تحقيق د/ محمد عبدالقادر عبدالناصر، ط. أولى، دار الثقافة، ١٩٧٥م.

(٣) انظر الشيرازى: المصدر السابق، ص٩٧،٩٦، ١٠٤ .

(٤) انظر فى ذلك الحلى: منهاج الكرامة، ص٨٢ .

(٥) انظر فى ذلك الجوينى: غياث الأمم، ص٩٤-٩٥ .

(٦) انظر الإمام يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار، ص٨٧،٨٦ .

١- **والعلوم العقلية:** تنقسم إلى ضرورية ونظرية، ولا حاجة للإمام فى معرفة هذه الطرق والمسالك، لجهله بها من جهة، ولمعرفة غيره بها.

٢- **أما العلوم السمعية :** فهى إما متواترة أو أخبار آحاد. **والأولى:** يشترك الكافة فى إدراكها، لا فرق فى ذلك بين الإمام وغيره، **أما أخبار الآحاد:** فلا تفيد إلا الظن، والعمل بالظن جائز فى الأحكام العملية- أى الفقهية- وواجب شرعاً[١].. وعليه فلا حاجة للإمام من كل وجه للوصول إلى العلم، لأن طرق تحصيله يشترك فيها الجميع[٢].

ويعلق يحيى فيقول: "يجوز تصديق الدعاة المثبتين فى أقطار الأرض، مع أنه لا عصمة لواحد منهم، وكان ولاة الرسول، عليه السلام، والمبلغين عنه، لا يبلغون حد التواتر، وأقولهم مقبولة لا مرية فى صحتها وأمثالها، فإذن لا حاجة إلى عصمة الإمام، فإن العلوم يشترك فى تحصيلها.الكل، والإمام لا يولد عالماً، ولا يوحى إليه ولكنه يتعلم، وطريق غيره كطريقة من غير فرق"[٣].

وهكذا تتجلى معالم المذهب الزيدى الرافض للثيوقراطية والكهنوت، والرافض الثائر على جميع أشكال الاستبداد، والعصمة تؤهل الإمام للانفراد بالحكم، فالتعليم مباح للجميع وطرقه معلومة ومعروفة، على عكس ما تتوهم الباطنية والإمامية.

رابعاً: لا تجب الحدود فى الإسلام إلا على مرتكبيها، ومن استوفى الحد لا يجوز عليه إقامة الحد، والإمام الذى يرتكب حداً من حدود الله تبطل إمامته وعدالته، ولا تنفعه دعوى العصمة المزعومة!.. ولهذا يجب فى الإمام أن يكون مستوفياً للحد ولا يقام عليه، لا لعصمته بل لمكانته[٤].

خامساً: ليس الإمام وحده هو القائم على رعاية أحكام الشريعة، قضاء وتنفيذاً، بحكم منصبه والسلطات المخولة له، فالقاضى والوالى والخطيب والواعظ، يشتركون معه فى ذلك- بشكل أو بآخر- ولم يقل أحد بوجوب العصمة لهم من أجل ذلك، فلو وجبت له العصمة، ليؤمن عليه غيلة الكذب والخيانة، فوجوبها فى حق هؤلاء أولى[٥].

سادساً: لا يصح لهم استدلالهم بالآية؛ لأن العطف فى اللغة يفيد المشاركة فيما يتعلق بعوارض الألفاظ والمعانى دون الصفات، وهذه الشبهة تعبر عن مدى جهل الباطنية باللغة وعلومها. وقد أدرك يحيى ذلك، فقال ربما حصل لهذا الباطنى شبهة علم

---

(١) انظر فى ذلك الغزالى: فضائح الباطنية، ص١٤٢-١٤٣، تحقيق وتقديم د/ عبدالرحمن بدوى، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.

(٢) يحيى بن حمزة : مشكاة الأنوار ٠٠ ص٨٧ ، وقارن بالقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٧١-٨٣ .

(٣) انظر يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار ٠٠، ص٨٧، وقارن الغزالى: الفضائح ٠٠، ص١٤٤ .

(٤) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٧٥-٧٧ .

(٥) انظر فى ذلك الرازى: الأربعين فى أصول الدين، ص٤٣٧ .

بالأصول، فلما سُمع أن العطف على العام يقتضى العموم، ظن أن هذه الآية من هـذا القبيل!

وقد أدرك جهل الباطنية باللغة غيره من علماء المسلمين، وخطأ استدلالتهم بهـا[1].. وقد سخروا من هذا الاستدلال فلا مانع – ما دام أن الاشتراك يوجب العصمة– فى نفس الآية أن يفيد الاشتراك وجوب الإلهية للرسول لأجل العطف، وإلا فما الفرق بين مـا يقـول هـذا الباطنى الجاهل فى شبهته وبين ما ذكرنا[2]؟!

وبعد الرد على هذه الشبه السبعية، ينبغى الإشارة بالموضوعية فى النقد لدى الزيدية، والمنهجية عند يحيى بن حمزة العلوى، فكما ذكر لم يكن رفضه لتصوراتهم الموهومة بحائل له من ذكر شبهاتهم المزعومة، فالهدف الرئيسى هدم تصوراتهم، ونصرة مـا جـاءت بـه الرسل.. قال تعالى: {**ألا لله الدين الخالص، الآية**}[3].

٣- موقف الإمامية من عصمة الأئمة :

كما برر الاثنا عشرية مذهبهم فى العصمة **باللطف الإلهى**[4]، فقد عصم الله، تعـالى، الأئمة ليكون ذلك لطفاً فى أداء الطاعات العقلية، والانكفاف عن القبائح العقلية[5].

أولاً: شبهات الإمامية فى العصمة :

فما تلك الشبهة التى اعتمدوا عليها؛ ليكون مدخلاً لإجازة تلك العصمة المزعومة؟!

الشبهة الأولى: جاءت من منطلق القول بفكرة الواسطة بين النص والناس، فقد أنزل الله القرآن لنعلمه ونعمل به، والإمام المعصوم هو الوسيط بين القرآن والناس، وذلك من وجهة نظرهم لسببين:

١- أن القرآن الكريم فيه ما يوحى بالتناقض، أو يتطرق إليه المعارضة والتخالف والتناقض، فمثلاً فى التوحيد نجد أن النص المحكم يقطع بأن أفعال العباد منهم، وهناك المتشابه الذى يدل على أنها ليست كذلك، وهو تشبيه.. ومن التوحيد أننا نجد فى النص المحكـم أنـه، تعالى، عالم بعلم؛ ومن التشبيه نجد فيه ما يدل على عدم ذلك، ودور المعصوم تبين الأمر وتعليم الخلق[6].

---

(١) انظر الرازى: المصدر السابق، ص٤٣٧ .
(٢) انظر يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار.. ص٩٠ .
(٣) سورة الزمر: آية ٣ .
(٤) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٦٠ .
(٥) انظر الجرجانى: شرح المواقف، ٣٥١/٨.. والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٦٣/١-٦٤ .
(٦) انظر الكرمانى: الألفين.. ص٦٠ .

٢- كذلك لابد من المعصوم ليبين معانى القرآن ويشرحه شرحاً وافياً.. فمع افتراض عدم التناقض؛ لا يمكن فهمه؛ لكثرة المشترك اللفظى فيه[١].

الشبهة الثانية : كذلك اتخذ الإمامية من خلاف الأمة فى الأحكام العملية، فيما لم يأت فيه نص كتاب، أو متواتر من حديث رسول الله؛ وسيلة للقول بالإمام المعصوم، وفى معرض شبهتهم أنكروا القياس، وخبر الواحد، ولم يسلموا بأنهما طريقان للأحكام الشرعية[٢].

الشبهة الثالثة : بعد اشتراط الإمامية التواتر فى النقل عن الرسول،ع، أبطلوه بحجة أنه لا يمكن أن يكون كل ما نقل عنه،ع، متواتراً، ثم أثبتوا العصمة بدلاً من ذلك لإمام معصوم، يكون حجة فى نقل الشريعة؛ حتى يتسير لهم القطع بوصول كل الشريعة[٣]!

الشبهة الرابعة : أعقب إثبات الإمامية للنص فى العصمة، بناء على زعمهم السابق، قولهم بأن كل منصوص عليه معصوم!.. "لأنه لا يجوز من الحكيم أن يولى من يعلم من باطنه أنه يفسد فى الحال وفيما بعده، فيجب من الله، تعالى، عصمته"[٤].

الشبهة الخامسة : جاءت هذه الشبهة بناء على محاولتهم إيجاد حكم ديكتاتورى ثيوقراطى، وهذا الأمر ينطبق على الإمامية والباطنية معاً، فالإمام نافذ الحكم على من عداه، ولا ينفذ حكم أحد عليه، ومن كان كذلك وجبت عصمته، فمهمة الإمام العزل والتولية، وتأمير الأمر وتجييش الجيوش[٥].

ثانياً: الرد على شبهات الإمامية فى العصمة :

رد الزيدية على هذه الشبهات كما يلى :

أولاً: نفى الزيدية دعوى تعارض أو تناقض آيات القرآن، فقد اجتهد العلماء فى إزالة أى شبهة من هذا القبيل فى إطار منهج قويم، فردوا المتشابهة إلى المحكم، أو تأويل المتشابه فى ظل قواعد القرآن وأصوله الكلية، أو تفسيره تفسيراً لغوياً، إن كانت اللغة تحمل دلالات متعددة منها ما يوافق مراد الله فى كتابه.. وغير ذلك من طرق العلماء، ولهم فوائد كثيرة فى ذلك، وطرق بديعة سنتعرض لبعضها فى هذه الدراسة[٦].

---

(١) انظر يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار؛ ص٩٢ .

(٢) انظر يحيى بن حمزة: المصدر السابق؛ ص٩٣، وقارن الكرمانى: الألفين، ص٦٠ .

(٣) انظر الغزالى: فضائح الباطنية، ص١٤٢-١٤٣ .

(٤) انظر يحيى بن حمزة: المصدر السابق؛ ص٩٤، وقارن الكرمانى: الألفين، ص٥٥ .

(٥) يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار؛ ص٩٥، وقارن الكرمانى: الألفين، ص٥٨ .

(٦) يحيى بن حمزة: المصدر السابق؛ ص٩٢، وانظر أيضاً؛ القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٨٩ .

أما ادعاء أنه لا سبيل إلى فهم معانى القرآن الكريم، إلا عن طريق هذا الإمام المعصوم، فهو محض افتراء من الباطنية والإمامية. على السواء، ولذلك نجد الإمام يحيى بن حمزة يضع شبه **مقدمة فى التفسير عند الزيدية**، ملخصها أنه إن كانت التفاسير المختلفة للقرآن الكريم بين الناظرين فيه، مشتركة فى معنى واحد، فذلك المعنى هو مراد الله، تعالى.

وإذا لم تكن كذلك، فمن جوز حمل اللفظ المشترك على أحد مفهوميه حمله عليهما معاً، ومن لم يجوز ذلك فإنه يطلب مرجحاً، فإن وجده كان المراد هو الأرجح.. أما إن لم يجد مرجحاً وجب عليه التوقف، وعموماً هو أمر نادر فى القرآن الكريم، أن يتعذر وجود المرجح.. وما سبق لا يخرج القرآن عن كونه مفهوم المعنى، فبطل كلام الإمامية فى هذه الشبهة من كل وجه؛ ولا حاجة لوجود هذا المعصوم[1].

ثانياً: وهذه الشبهة مردودة عليهم من وجوه:

١- ليس حقيقة ما ادعاه الإمامية من أنه ليس فى **كتاب الله وسنة رسوله**،ع، بيان شاف لما اختلف حوله العلماء من أحكام عملية فى الفقه.. ففى العمومات الواردة فى النص كتاباً وسنة، ويجوز أن يكون فى الإيماءات والإشارات ما يكفى أن يكون تبياناً للأحكام الشرعية التى ليس بمنصوص عليها صراحة.. وهو دليل على مرونة النص وقوة دلالاته[2].. "وفى إطار قاعدة الأصول درأ الحدود بالشبهات، ودفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة، يعمل الفقيه، وبناء على قوله،ع: "لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام"[3].

٢- بطلان حجة الإمامية فى إنكار القياس وخبر الآحاد، فهما من الأدلة التى أجازها القران الكريم، وعدهما من طرق الأحكام[4].

٣- كما أنه لا يمكن نقل جميع الأحكام الشرعية عن طريق الإمام المعصوم؛ لكثرتها وعدم تناهيها، وما لا يتناهى لا يمكن التنصيص عليه، ويسخر منهم الإمام يحيى بقوله: "فالطريق الذى اقتبد هذه الأحكام من الإمام المعصوم، فنحن أيضاً نقتبسها من الرسول، عليه السلام"[5]، يعنى كما اجتهدتم فيها، نجتهد نحن أيضاً.

---

(١) انظر يحى بن حمزة: المصدر السابق؛ ص٩٣، وانظر ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ٨٦-١٠٢.

(٢) يحى بن حمزة: المصدر السابق، ص٩٣ .

(٣) رواه أحمد فى مسنده عن ابن عباس، وذكره السيوطى فى الجامع الصغير، جـ٢،٢٠١، وقال حديث حسن. وابن ماجة فى سننه عن عبادة بن الصامت عن ابن عباس، ٧٨٤/٢، ح(٢٣٤٠-٢٣٤١).

(٤) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٦٧/١ .

(٥) انظر يحى بن حمزة: مشكاة الأنوار.. ، ص٩٤ .

ثالثاً: هذا الشرط دل دلالة واضحة على جهل الإمامية بطرق التلقى من الشارع، فالأحكام تنقسم إلى ما يلى:

١- ما تعبدنا الله فيه بالعلم، فهذا لابد من بلوغه إلينا بالتواتر كعدد الصلوات وهيئاتها والصوم.

٢- وما كان من التعبد فيه بالعمل، وهذا يكفى فيه بلوغه إلينا عن طريق الآحاد: "وخبر الواحد كاف فى إثارة الظن والعمل على الظن جائز عقلاً وشرعاً"[١].. وكيفما تلقى الباطنية والإمامية علمهم وأحكامهم الشرعية، عن إمامهم الغائب الذى لم يشاهدوه، يمكن عن نفس الطريق الوصول إلى هذه الأحكام عن الرسول،ﷺ؛ وفى ذلك رد قاطع على شبهتهم[٢].

رابعاً: فى إبطال دعوى النص على الإمام المعصوم إبطال لعصمته المزعومة، والتى بنوها على النص..

أما وجوه إبطال دعوى النص الجلى عند الإمامية فمن وجهين:

الأول: عدم تسليم الزيدية بأن الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه نصاً جلياً[٣].. وبإبطال النص تبطل العصمة[٤].

والثانى: ولو سلمنا جدلاً بوجوب عصمة المنصوص عليه[٥]، فما ذكروه من أنه لا يجوز من الحكيم أن يولى من يعلم من باطنه أنه يفسد فى الحال[٦].. فاسد؛ لأنه لا مانع من أن يعلم الله، تعالى، فساد باطن الإنسان، فى الحال والمستقبل، ويعلم أيضاً أن المصلحة فى طاعتنا له، إذا ظنت صلاحه!

وهو قياس على أمره لنا بتعظيم من ظاهره الإيمان والصلاح بحسب ظلوننا، وإن كان الله يعلم منه خلاف ذلك[٧].

خامساً: يظهر فساد هذه الشبهة من جهتين :

---

(١) انظر يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار، ص٩٤، وقارن الغزالى: فضائح الباطنية، ص١٤٢-١٤٣ .

(٢) انظر الطوسى: الغيبة، ص٥، تقديم أغا بزرك الطهرانى، ط. ثانية، النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ، وقارن القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٨٠-٨١ .

(٣) انظر الصاحب بن عباد: الزيدية، ص١٩١-١٩٧ .

(٤) انظر يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار، ص٩٤، وقارن الكرمانى: الألفية، ص٥٩-٦٠ .

(٥) انظر الحلى: منهاج الكرامة، ١٤٧، وما بعدها فى النص، ومن ١٦٤-١٧١، فى وجوب العصمة.

(٦) انظر الكرمانى: الألفين، ص٥٥ .

(٧) انظر يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار، ص٩٥، وقارن القاضى عبدالجبار المغنى، ٢٠ ق١/٧٦، وما بعدها.

الأولى: فى بيان حق الأمة فى التولية والعزل، كأن يأتى منكراً من الأمر، أو يفسد فى الأرض حينئذ يجب عزله، فالحكومة فى الإسلام مدنية تقوم على الشورى والعدل، أما الحكومات التى تقوم على سلطة رجال الدين والكهنوت، فلم يعرفها الإسلام، وإنما عرفتها أوربا وكانت سبباً رئيساً فى قيام الثورة فى الغرب ضد الكنيسة والبابا والقساوسة، كما عجل بسقوط المسيحية وعزلتها عن قيادة الحياة فى أوربا والغرب كله.

الثانية: إذا كانت عصمة الإمام مبررة بهذا الوجه الذى ذكروه، فهذه الصورة تنقض وجوب طاعة ومتابعة الرعية للقاضى والأمير والمفتى المعين من جهة هذا الإمام المعصوم، وغيرهم من أصحاب الولايات لانتفاء شرط العصمة فيهم مع اشتراكهم فى الأمر وقيامهم بالحكم الذى من أجله قالوا بعصمة الإمام[١].

٤- وجوه إبطال شرط العصمة :

ذهب جمهور المسلمين إلى أن العصمة لا تجب إلا لنبى، لأنه يوصى إليه من ربه، ومطالب بتبليغ ما أوحى إليه من ربه[٢]، ولكن الاثنا عشرية والباطنية تطرفوا وتجاوزوا المعقول والمنقول، فقالوا بوجوب العصمة لأئمتهم، وأسرفوا فى هذا الاتجاه فألحقوا غلواً وجهلاً من لا تجب فى حقه العصمة، بمن وجبت فى حقه شرعاً وعقلاً[٣].

وحاولت أغلب فرق الإسلام الرد على الغلو الشيعى، وبيان مدى خطورة هذه المسألة، على عقائد المسلمين فى الإمامة خاصة والتوحيد بعامة، فنقدهم المعتزلة وبرزت معظم آرائهم فى العصمة فى "**المغنى**"[٤]، للقاضى عبدالجبار، وكذلك الخوارج تعرضوا لها، وظهر ذلك فيما كتبه أبو عمار عبدالكافى فى "**الموجز**"[٥]، أما الزيدية فلم يتركوا كتاباً من كتب العقيدة عندهم، إلا وردوا بعنف على عقائد الإمامية والباطنية ومنها العصمة، لإدراكهم مدى خطورة هذا الفكر على الإسلام ووجوده، وفساد مقاصدهم بداية -وذلك فى الغالب- من الإسلام ودولته[٦].

---

(١) يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار، ص٩٥، وانظر الرازى: الأربعين، ص٤٣٧ .

(٢) انظر فى ذلك ابن تيمية: منهاج السنة، ٢٢٨/١-٢٣١، والجرجانى: شرح المواقف، ٣٥١/٨ .

(٣) انظر فى ذلك الحلى: منهاج الكرامة، ص١٤٥، ٨٢، والنيسابورى: إثبات الإمامة، ص٩٦-٩٩.

(٤) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٥٦-٩٨ .

(٥) انظر أبا عمار عبدالكافى: آراء الخوارج الكلامية (الموجز) تحقيق عمار الطالبى، الجزائر، د.ت، ٢٢٨/٢-٢٢٩ .

(٦) انظر الهادى يحيى بن الحسين: المجموع، ص١٨٦، ٤٤٣، ٤٤٢، ٢٧٥، ٢٧٣، وانظر القاسم بن محمد؛ الأساس لعقائد الأكياس، ص١٦٣ .

ويمكن رد شرط العصمة من وجوه أولاً:

أ-من حيث المنهج: فدعوى العصمة من قبل القائلين بها، لا دليل عليها عقـلاً ولا نصـاً، فالضرورة العقلية لا توجب عصمة الأئمة، والنظر والاستدلال العقلى كذلك لا يوجبهـا، فإذا ما علمنا أن النظر ليس طريقاً لتقرير ومعرفة العقائد وأصول الدين عنـد الإماميـة والباطنية التعليمية، أدركنا عجزهم عن إثباتها[١].

ب- أما من جهة السماع: فالعصمة لا تثبت بوجه من الوجوه، فلم ينقل خبر واحد فى هـذا الشأن لا بطريق التواتر ولا بطريق الآحاد، حتى يقال إن هناك دليلاً شرعياً فى المسـألة يستندون عليه"[٢]..

كما أنه لم يدع إمام من هؤلاء الأئمة المزعومين، للباطنية أو الإمامية، العصمة لنفسه أو لمن بعده، أو جاء بدليل شرعى فى اشتراطها له على وجه من الوجوه[٣].. ولقد تميز نقد الزيدية للباطنية والإمامية، فى العصمة وغيرها، بالاعتدال مع قوة الدفاع عن الشرع والدين، حتى مع الشيعة أنفسهم.

ثانياً: ومنصب الإمامة ووظيفة الإمام لا تستدعى وجود عصمة له، ينفرد بها عن غيره مـن رعيته أو عماله وقضاته، فالإمامة تعنى نفوذ حكم الإمام على غيره شرعاً، وهذا مفهوم ثبوتى لها، أما عدم نفوذ حكم غيره عليه شرعاً، فهو مفهوم عدمى وكـلا المفهـومين يشترك فيهما الإمام مع غيره، والدليل على ذلك هو ما يلى:

١- تبطل دعوى العصمة للإمام لكونه القائم بإنفاذ الأحكام ورعايـة الشـرع، بمـا للأميـر والقاضى ومن فى حكمهما، فإن حكمهما نافذ على غيرهما شرعاً، ولا تجب لهما العصمة باتفاق.

٢- أما الثانى فهو لا يؤدى إلى اشتراطها، فالأمير الذى عين من قبل الإمام فـى المغـرب، يحكم فى ولايته ولا حكم للإمام عليه نافذ فى هذه الحالة.. وحكم الأمير نافذ على غيره ولا عصمة تجب فى حقه[٤].

ثالثاً: شاب تصور الفرق الغالية للإلهية والنبوة والوحى والإمامة، كثيراً من الخطـأ والـوهم والخرافة لأسباب عديدة أبرزها جهلهم بأصول الدين ومناهجه، فقد أسقطوا اعتبار النظر كطريق أساسى لبلوغ الطمأنينة، واليقين الإيمانى فى معرفة الله وصفاته، ثم استعاضوا بأقوال الإمام وعلمه الباطنى- ولذا سموا تعليمية- مما اضـطرهم لابتـداع واختـراع

---

(١) انظر فى ذلك القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٨١ .

(٢) انظر فى ذلك القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٧١ .

(٣) انظر يحى بن حمزة: مشكاة الأنوار، ص٨٣ .

(٤) انظر الجوينى: غياث الأمم، ص٩٤-٩٥ .

نظرية للعصمة ونسبتها إليه، فعالجوا الوهم الأول بالثانى، ودخلوا فى سلسلة كبيرة من الأخطاء الفادحة، وبالجملة لقد وقعوا فى وهم التصورات، وأخطأوا حدود المنهج ورسومه، فصارت أفكارهم خليط من الوافد المغلوط، والتطبيق الساذج لعقائد الدين، ولذلك زعمنا أن الزيدية قد نجحوا فى نقدهم من هذه الناحية[١].

لقد كان من المتصور، حسب ما زعموا فى عصمة الإمام، أن يكون بيانه فى الله توحيداً وعدلاً أشفى وأفضل وأوضح بياناً من غيره، ولكن الذى حدث فى الواقع كان غير ذلك، حيث شاب مذهب الروافض والباطنية، مزيجاً من الخلط والتخبط فى العقيدة، وهى أساس الدين، والدليل على هذا، ما حمله التصور الباطنى للإلهية، من نظرة مادية فلسفية إلحادية، جمعت بين أوشاب وأطراف عديدة من العقائد القديمة الشركية، بما تحمله من خرافات وأساطير، كالثنوية والمجوسية والمانوية[٢]، ويبين ذلك ويؤكده قول يحيى بن حمزة: "مثل استدلالكم بكون الأفلاك سبعة، والسيارة سبعة- فضلاً عن وجوب كون الأئمة سبعة- ثم هذا الاستدلال أحسن ما يوجد فى كلياتكم، فإذا شرعتم فى قولكم إنه، تعالى، لا موجود ولا لا موجود، ولا معدوم ولا لا معدوم؛ وفى قولكم بالسابق والتالى، ومع ذلك تعولون فى تقرير تلك الخرافات على الوجوه العقلية!.. ومن كان هكذا حاله، كيف يتأتى له القدح فى النظر والعقل"[٣]!!..

رابعاً: كذلك نقد الزيدية فكرة الوجوب، وترجع عندهم إلى ضرورة مراعاة الله للحكمة واللطف والأصلح لعباده، فهى مجرد تصور أمر عقلى موجود، والوجوب فى حد ذاته أخلاقى أو هو الأولى بالله، وليس كما تصورته الباطنية إلزامى حتمى، فمن ذا الذى يلزم الله بفعل؟!.. ولو وجب على الله، تعالى، نصب الإمام المعصوم لفعله؛ ولو فعله لكان ظاهراً موجوداً، ضرورة واستدلالاً، فلما لم يكن ظاهراً موجوداً- عقلاً وسمعاً أو بأحدهما- ثبت العلم بغير وجوبه وكذب مدعيه على الله[٤].

خامساً: أما سوء قصد الباطنية والإمامية، فقد اتهمتهم الزيدية صراحة بذلك، ووجهت إليهم الاتهام بالقدح فى أصول الدين، ومحاولة هدم أسسه بنظرياتهم الخرافية الأسطورية فى العقائد، بداية من الغيبة والرجعة والبداء على الله، ونهاية بالإمام المعصوم والتأويل الباطنى ومبدأ التعليم، وبما يترتب عليها من نتائج خطيرة.. كما سخروا من فكرة

---

(١) انظر فى ذلك: الغزالى فضائح الباطنية، ص١٤٥ .
(٢) انظر الغزالى: فضائح الباطنية، ص٤٠ .
(٣) انظر يحيى بن حمزة العلوى: مشكاة الأنوار.. ص٨٤، وقارن الكرمانى: راحة العقل، ص١٣٥، وما بعدها، تقديم د/ مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت، ط. ثانية، ١٩٨٣م.
(٤) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٦٤،٦٣ .

الإمام الغائب المختفى المعصوم، وأكدوا أنه مجرد وهم وادعاء باطل، روج له الفريقان على السواء[١].

ولو افترضت صحة العصمة، فأين هذا المعصوم المدعى؟!.. ولا يجد الباطنية جواباً على هذا السؤال سوى التمويه، ولذلك يقول يحيى: "أين إمامكم هذا الذى زعمتم أنه يستفاد منه جميع الحقائق ومعرفة أحكام الدين وعلوم الشريعة؟!.. كلما سألناهم هذا السؤال أشاروا إلى جلف جاهل يعجز عن الفهم أو التعلم، فضلاً عن الإحاطة بالعلوم والتبخر فيها[٢]!

أما الاثنا عشرية[٣]، إذا سألوا عنه: "لم يشيروا إلا إلى إمام لم يعرف له فى الدنيا نبأ ولا خبر ولا حس ولا أثر"[٤].. إنه مجرد وهم يسكن عقولهم، وتصور ضعيف أدخله أعداء الإسلام، بهدف تقويض الإسلام وهدم أصوله وفروعه عن طريقه[٥].

ادعى الكرمانى الباطنى أن الله قد أمرهم بطاعة الأئمة المعصومين، فيما يذهبون إليه من **تأويلاتهم الباطلة للنص**، وكان هذا محل نقد شديد من الزيدية، حتى قال أحدهم مبيناً نتائج هذا الاتباع الأعمى -وهو يحيى بن الحسين- إن ذلك ينتهى بهم إلى ضرورة تأليه الأئمة، وجعل كلامهم تشريعات وأحكاماً[٦]، وهو محق فى تحليله، فقد ألهوا أئمتهم وعبدوهم ولم يتوقف الأمر على قبول تأويلاتهم الباطلة.

٥- رفض عقيدة المهدية والوصى عند الشيعة :

أ- عقيدة المهدية لدى الباطنية :

تناول يحيى بن الحسين عقيدة المهدية عند الباطنية، فهم يقصدون بها المهدى العبيدى الفاطمى وكذلك نظرية عصمة الأئمة.. وفى ثنايا رده عليهم بين موقف أهل السنة والجماعة من ذلك، وذكر الكثير من أقوال أئمتهم فى خرافاتهم، فاستعان بكتاب؛ **المقريزى المواعظ والاعتبار**، وكتاب **منهاج السنة** لابن تيمية وغيرها، وأبدى اعتزازه بانتمائه لأهل السنة، وهو موقف كبار علماء الزيدية المتأخرين، فقال: "ورأيت رسالة لبعض أهل السنة فى الرد على

---

(١) انظر يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار، ص٨٥.. وقارن الشريف المرتضى: الشافى.، ص٥٨، والكلينى: أصول الكافى؛ ١/٣٢٨.. وانظر الغزالى: فضائح الباطنية، ٤٢-٤٤ .

(٢) قارن الطوسى: الغيبة، ص٥.. ط. النجف الأشرف١٣٨٥هـ.

(٣) انظر محسن الأمين: أعيان الشيعة، ٤/٣٢٦؛ مطبعة ابن زيدون، دمشق، ط. ثانية، ١٣٦٢هـ/١٩٤٣م، والكلينى: أصول الكافى، ١/٣٢٨ .

(٤) انظر يحيى بن حمزة: مشكاة الأنوار؛ ص٨٥ .

(٥) انظر الحمادى: كشف أسرار الباطنية، ص٣٥، وما بعدها تحقيق د/ محمد زينهم عزب، ط. أولى، ١٩٨٦، دار الصحوة.

(٦) انظر يحيى بن الحسين: المسالك فى ذكر الناجى من الفرق والهالك، ١٩ ظ، وقارن الكرمانى: راحة العقل، ص٥٦٥-٥٦٦ .

من حكم، وفضائل المهدى الموجود- وهذا العنوان من عناوين كتاب على بن الوليد مختصر الأصول- وقد كان صاحبه يدلل على أن المهدى العبيدى هو المهدى المنتظر[1]!

ثم تطرق إلى خلطه فى المنهج، واستمالته لجماهير الفرق، لكى يوافقوه على مقالته فقال: "خلط فيه ضعيف الحديث بخرافات الصوفية، وقد بدى هذا المؤلف مرونة واضحة، نحو الزاعمين بظهور المهدى، سواء من الشيعة أو من غيرهم، فلا مانع عنده من وجود أكثر من مهدى فى أكثر من زمان!.. أما ما جاء من أحاديث فى المهدى المنتظر عند أهل السنة وغيرهم- فقد أثبت أن ما جاء فيها، مطابق تماماً للمهدى العبيدى"[2]!!.. لقد آمن الربانيون اليهود بعقيدة الغيبة أو بخروج المسيح، وهى عقيدة تخصهم، وقد أكد ذلك كثير من علماء وقادة اليهود[3]، وربما تأثرت بهم الشيعة إلى حد بعيد.

ب- فكرة الوصى والدور عند الروافض :

أقام الرافضة زعمهم فى الوصية، على أنه لم يكن قرن من القرون خلا، ولا أمة من الأمم الأولى، إلا وفيها وصى نبى، أو وصى من وصى، حجة لله قائمة عليهم، عالم لأحكامه كلها فيهم، مفروضة عليهم طاعته ومعرفته، ليس لأحد ممن معه فى دهره حالة ولا صفته، لا يهتدى إلى الله أبداً من ضلّه، ولا يعرف الله، سبحانه، أبداً من جهله[4].

وقد قام إمام الزيدية فى عصره، القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرسى ت٢٤٦هـ.. بالرد على زعم الرافضة فى رسالته "الرد على الرافضة"، وقد خصصها لهذه القضية، ونقدها من نواحى عديدة من حيث المفهوم والمضمون.

فإذا كان لم يمض زمان من الأزمنة، إلا وفيها وصى حجة لله غلى عباده، عالم بالحلال والحرام، فما الحاجة لأن يرسل الله الرسل[5]؟!.. إن فى وصيهم وحجتهم الكفاية، لبيان الحق وقيام الحجة وهداية البشر! وهو باطل يكذبه الكتاب ولا يشك فى كذبه مسلم ولا ملحد، قال تعالى: {**ولقد أرسلنا من قبلك فى شيع الأولين**}[6]، وقال تعالى: {**وإن من أمة إلا خلا فيها نذير، وإن يكذبوك فقد كذب الذين من قبلهم جاءتهم رسلهم**

---

(١) انظر يحيى بن الحسين: المسالك، ١٦،.

(٢) انظر يحيى بن الحسين: المصدر السابق، ١٦ ظ.

(٣) John Hick: **An Interpretation of Religion**, 1989, p.47.

(٤) انظر القاسم الرسى: الرد على الرافضة، ص٨٩ ، وانظر

Encyclopaedia Britannica, Vol. Ix, 141.

(٥) انظر القاسم الرسى: الرد على الرافضة، ص٨٩ .

(٦) سورة الحجر: آية١٠ .

بالبينات وبالزبر وبالكتاب المنير}[١]، فالحجة لا تقوم بغير الرسل والرسالات، والهدايات لا تعرف إلا بها، أما الوصى فلا تقوم به حجة، ولا تقع به هداية مشـرك، ولا غيـره ممـا زعموا.

كذلك لا يكمل الدين ولا يتم بوصى حجة[٢]، ولكن على لسان نبى خاتم، وجعل سيدنا محمد شهيداً على أمته، وأمته شهداء على الناس من بعد، بما أعطاهم من الهداية والولايـة، واستخلفهم ووعدهم المزيد من فضله، إن قاموا بشكره.. وقد أخبر بفسق من كفر نعمه، ولم يؤد شكره[٣].. وهؤلاء الأوصياء إذا لم يأتوا من الإيمان والأعمال الصالحة، ولم يفعلوا مثل ما فعل الأنبياء والرسل، كيف يمكن أن يسموا مؤمنين أو مسلمين، أو أن يجعلهـم الله أئمـة هدى؟!..

كما سخر الزيدية من عقائد الرافضة، التى ذهبت إلى الغلو فى التشبيه والتجسيم، فقد جعلوا من أنفسهم أوصياء، وهل يكون وصياً موقناً ومعتصماً مؤمناً ومسلماً مـن يشـبه الله **بصورة آدم** وبما فيه من صور الشعر واللحم والدم؟!..

وهم يقصدون التعريض **بهشام بن سالم الجواليقى**، وهشام بن الحكم الشـيبانى وقـد أفحشوا فى مقالة التشبيه، حتى بلغوا حد الشرك، وإن لم يقصدوا ذلك، ولكنه مـن ضـلالات العقول بلا حجة أو برهان، أو اتباع وحى السماء[٤].

ويرجع القاسم الرسى فكرة الوصية إلى **البرهمية**، ويقول إن الرافضة تـأثروا بهـم تلقفوها منهم وهم قوم كفار قالوا بإمامة آدم وكفروا بكل بنى مرسل أو دعوة.. واخترعـوا فكرة الوصية، التى **تلقاها شيث** عن آدم وأولاده من **بعده عنه**. وجعلـوا الأوصـياء مـنهم، وإنكار للفترات والجاهلية، وما فيها من شرك وضلال، والذى يقتضى إرسال الرسل.. كمـا أن الوصى والولى يعنى أن الناس لم يكونوا أمة واحدة، ولكن جماعات متفرقة[٥].

أين ذهب هؤلاء الأوصياء عند بعثة النبىE ؟.. لم يكن هناك وصى واحد منهم، ولا قائم بهدى ولا حجة لله على عباده، وهو مما يعلم يقيناً، ويدل على كذبهم فى دعواهم.. وإذا كانوا محجوبين، فما الذى دعاهم إلى ذلك، بعد أن أقـام النبـىE منـار الهـدى، وأعـلام التوحيد[٦]؟!

---

(١) سورة فاطر: الآيتان ٢٤،٢٥ .

(٢)Sayyde. H. Nasr: Ideals and Realities of Islam, p.162.

(٣) انظر القاسم الرسى: الرد على الرافضة، ص٩٠ .

(٤) انظر القاسم الرسى: المصدر السابق، ص٩٢ .

(٥) انظر القاسم الرسى: المصدر السابق، ص٩٤ .

(٦) انظر القاسم الرسى: المصدر السابق، ص٩٥ .

والروافض تدعى العلم والوصية فى بعض البشر، واتصالهم بوحى السماء، ومعرفة الغيب، وهم بذلك يكذبون القرآن، الذى يقول بأن جميع البشر يولدون فى جهل وضلال، حتى يعلمهم الله ويهديهم **{والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون}**[1].

وتزعم الرافض أن الأوصياء كانوا على علم وهدى، يوم أرسل الله الرسل والأنبياء بالدين والهدى مما يعنى أنهم برأوا من الضلال والجهل.. فإذا كانوا يؤمنون بالإسلام ديناً، وبمحمدε رسولاً، وبالقرآن الكريم كتاباً ووحياً منزلاً، عليهم الإيمان بأن جميع الناس حين نزول وحى السماء على نبيه،ε، قد كانوا فى ضلال وجهل، ولم يكن ثمة وصى ولا ولى يعلم شيئاً من الهدى والدين.. فإن فعلوا هذا، كفروا بمقالاتهم فى الأوصياء.. وإن لم يفعلوا وصرحوا بإيمانهم بالاثنين معاً، تناقضوا وافتروا على الله كذباً[2].

وقد سألهم الزيدية عن النبى محمد،ε، بحكم الدورة التى يدعونها، يعنى أنه كان قبل النبوة وصياً لمن قبله من الأنبياء، **فهل كان النبى كذلك وصياً** بحق، لمن قبله منهم؟!.. ولا يخلو الأمر من إلزام وتوبيخ؛ لأنه إذا كان النبى محمدε وصياً لمن كان قبله، فمن هو الوصى الذى كان لسيدنا محمدε، وهل كان عربياً أم أعجمياً[3].

وإذا كان وصياً عربياً على ما يصرحون به، فهو إذن أمياً، لكونه من أمة أمية فى ذلك الزمان ومن المعلوم أن أمة العرب لم ينزل الله فيها قبل القرآن قرآناً ولا وحياً ولا رسولاً، ليجوز أن يكون له أحد وصياً كما يزعمون[4]؟!..

أما إن قالوا بأن وصية،ε، كان أعجمياً ويعلمه ويقتدى به، فقد أكذبهم القرآن الكريم نفسه **{ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر، لسان الذى يلحدون إليه أعجمى، وهذا لسان عربى مبين}**[5]..

---

(١) سورة النحل: آية٧٨ ..
(٢) انظر القاسم الرسى: الرد على الرافضة، ص٩٦-٩٧ .
(٣) انظر القاسم الرسى: المصدر السابق؛ ص٩٧ .
(٤) انظر القاسم الرسى: المصدر السابق، ص٩٨ .
(٥) سورة النحل: آية١٠٣ .

ومن لوازم الوصية أن تكون الرافضة أهدى من سيدنا محمدع، فإنه لم يلق وصياً ولا حجة لله قائمة ولا دلياً يأخذ عنه حين بعثته، أما هم فى زمانهم -العصر العباسى الأول- فهم أهدى من النبى لمعرفتهم بالوصى!![1].

لقد كان النبىع ضالاً فهداه الله، ولم يدر ما الإيمان حتى علمه الله، قال تعالى: **{ووجدك ضالاً فهدى}**[2].

{قل لو شاء الله ما تلوته عليكم، وأدراكم به، فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون}[3].

فكيف يكون كذلك النبىع حين مولده وبعثته ويكون وصى الروافض عالماً مهتدياً حين مولده وطفولته؟!.. لقد أفضى الله إلى نبيه بيقين المعرفة، حين قال له: **{قل إن صلاتى ونسكى، ومحياى ومماتى، لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا أول المسلمين}**[4]. وأخبرع بأنه أول أمته وقرنه إيماناً وإسلاماً.

وأخبر، تعالى، بأنه أرى إبراهيم، عليه السلام، ملكوت السموات والأرض، ولم يكن ثم ولى ولا وصى يأخذ منه الإيمان ولا الإسلام، ولو كان معهما -عليهما السلام- ذلك الوصى الذى يكون مع المرسلين حين بعثتهم، لكان إسلامهما من إسلامه، وإيمانهما من إيمانه، ويقينهما من يقينه! لقد جاهد إبراهيم، عليه السلام، حتى بلغ مراتب التوحيد والإيمان واليقين، وصارع عبدة الأصنام والأوثان والنجوم والأفلاك فى عصره من الملحدين[5].

وما تزعمه الرافضة من وجوب معرفة الوصى بعينه، دعوى باطلة لا سند لها من عقل أو نقل وهى فى ذلك تفترى على الله، وتعلم ما لم يعلمه خليل ولا حبيب. وتزعم أنها أهدى سبيلاً وتهدى به، ومعلوم أنه لم يكن أكرم ولا أفضل عند الله من رسله، فقد اصطفى إبراهيم من رسله ليكون خليله، ومحمد ليكون حبيبه، عليهما السلام، وهى مراتب لا يدعيها وصى ولا ولى وما خصت به الرافضة أوصياءهم من علم بالغيب وإطلاع على الوحى

---

(١) سورة الضحى: آية٧ .
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) سورة يونس: آية١٦ .
(٤) سورة الأنعام: الآيتان١٦٣،١٦٢ .
(٥) انظر القاسم الرسى: الرد على الرافضة، ص٩٩-١٠٠ .

ومعرفة بالشرائع، لا يكون إلى ألهة مدعاة، أشركوا بها عبادة الله رب العالمين، وخرجوا بها عن دين الإسلام، الذى دعا إلى التوحيد، ونبذ الأنداد والشركاء[1].

وقد حاول الرافضة بيان أن الله قد وضع الأمارات، والعلامات والأوصاف، لمعرفة رسول اللهE، ولذا ينبغى أن تكون لأوصيائهم وأئمتهم أوصاف هم الآخرين وينكر عليهم الزيدية ما خلعوه على أئمتهم من عصمة ومعرفة الغيب واتصال بالسماء.. وذكروهم بأن الإمام إن لم يكن للنبى متبعاً، ولشريعته مقيماً، ولدينه داعياً، ولمنهجه مقتضياً، لم يكن إماماً ولا جديراً بهذه الإمامة[2].

جـ- سبب غلو الروافض فى على، كرم الله وجهه :

تساءل الزيدية وغيرهم من كبار علماء الإسلاميين، عن الأسباب التى جعلت الروافض يغالون فى سيدنا على بن أبى طالب، كرم الله وجه، حتى ادعوا فيه الإلهية. وقد وافق الزيدية المتأخرين ابن أبى الحديد فى تعليله لذلك فى كتابه شرح نهج البلاغة من أن هناك سبباً ذاتياً يرجع لشخصية سيدنا على، فقد كان يخبرهم عن بعض الغيوب، ويشاهدون صدقها عياناً، ويمكن إرجاع ذلك إلى استقرائه معطيات الواقع المعاش، وترتيب المقدمات المشاهدة وتعليل الظواهر وما تأول إليه الأحداث، ولكن من رأى منه، كرم الله وجهه، هذه الحوادث ادعى له الإلهية، على الرغم من أن بعضهم كان يرى مثلها من رسول اللهE ولم يدعوا له الإلهية، كما فعلوا مع سيدنا على، كرم الله وجه[3].

السبب الآخر هو البيئى، فقد كانت البيئة التى نشأ فيها التشيع، ذات ثقافة تعتمد فى عقائدها على الغلو المفرط فى الخرافة والأسطورة، بالإضافة إلى الشعوبية، التى ساعدت على تغذية تطرف الفرق الشيعية، لتحقق أغراضها المرجوة من هزيمة دولة الإسلام فى ميدان العقائد، بعد أن هزمها وأسقط دولتها فى الميدان العسكرى، فلم يكد الفرس يتراجعون ويتقهقرون عسكرياً، حتى غزو دولة الإسلام ثقافياً، للنيل منه، فى ميدان كانت خبرة أبنائه فيه قليلة شيئاً ما[4].

فما بدا من عبدالله بن سبأ ومن ذهب مذهبه، من ادعاء الألوهية لسيدنا على فى حياته وبعد مماته، كان وجهاً من وجوه الشعوبية فى الكيد للإسلام والنيل منه، وكذلك وجهاً لعداوة

---

(١) انظر القاسم الرسى: المصدر السابق، ص١٠٠ .

(٢) القاسم الرسى: المصدر السابق، ص١٠١ .

(٣) انظر يحيى بن الحسين: المسالك، ١١،، وقارن المفضل الجعفى: الهفت الشريف.، ص١٢٧، وما بعدها تحقيق د/ مصطفى غالب، ط. أولى، دار الأندلس، ١١٩٦٤م، ظ.

(٤) انظر القاسم الرسى: المصدر السابق، ١١ ظ.

للمذاهب والأديان السابقة على الإسلام، لما فعله بها من هزيمة: "**ولو كان هؤلاء موجـودون فى زمن النبى، لفعلوا ذلك بالنبى، إضلالاً ومكيدة فى الإسلام**"(١).

فقد كان للوسط الذى عاش فيه الشيعة، وما اعتزوا به من ثقافة، أثر بالغ فى غلوهم: "ومما ينقدح لى فى الفرق بين هؤلاء، وبين العرب الذين عاصروا رسول الله ﷺ، أن هؤلاء من العراق وساكنى الكوفة، وطينة العراق ما زالت تنبت أربـاب الأهـواء، وأصـحاب النحـل العجيبة، والمذاهب البدعية"(٢).

فقد ضمت هذه البيئة مذهب مانى وديصان، وغيرهم من أصحاب الأديان الأرضـية، القائمة على الخرافة فى أغلب جوانبها. ولذلك لم يكن عجيباً أن يظهر الغلو فى عقائد الشيعة، الذين قطنوا فيها. "**وليست طينة الحجاز هذه الأذهان بالمجاورة**، ولم يكن فيهم من قبل حكيم ولا فيلسوف ولا صاحب نظر ولا جدل، ولا موقع شبهة، ولا مبتدع نحلة، ولهذا نجد مقالـة الغلاة طارئة، من حيث سكن على بن أبى طالب فى العراق والكوفة"(٣).

❋❋❋❋❋❋❋❋

(١) انظر يحيى بن الحسين: المصدر السابق، ١١ ظ.
(٢) انظر المسالك فى ذكر الناجى من الفرق والهالك، ١٢,.
(٣) انظر يحيى بن الحسين: المصدر السابق نفسه.

الفصل الثالث

فى الرد على من طعن على الراشدين

ويشمل على ما يلى :

١- نقد الشيعة فى الطعن على أبى بكر الصديق والرد عليهم.

٢- نقد الشيعة فى الطعن على عمر والرد عليهـــــــــــم.

٣- نقد الشيعة فى الطعن على عثمان والرد عليهـــــــــــم.

الفصل الثالث

فى الرد على من طعن على الراشدين

١- نقد الشيعة فى الطعن على أبى بكر والرد عليهم :

أدى مذهب الشيعة فى الإمامة إلى الطعن على الصدر الأول، وكان أبرز الشخصيات التى نالت من الطعن ما لم تنل غيرها شخصية الشيخين أبى بكر وعمر، رضى الله عنهما، وقد تنوعت وجوه وأساليب الطعن عليهما، ومجموع ما افتروه فى هذا الباب قصدوا به النيل من صحابة المصطفى،ε، عامة وخير الناس بعده، صُحابته الكرام، مما يؤدى إلى هدم ركين من أركان الدين، فيهون بعد ذلك أى شئ فيه.

وربما كان الشيعة أسلاف هؤلاء المرتدين الذين ارتدوا ونافقوا، فحاربهم أبو بكر الصديق، رضى الله عنه، وأخضعهم وأذل أعناقهم، أو كانوا من أبناء الفرس الذين ساقهم أمامة بعد فتح العراق وبلاد ما وراء النهر، ودخل جنوده بعد ذلك فى عهد عمر المدائن عاصمة ملكهم، فسقطت الدولة إلى غير رجعة، وانطفأت نيران الفرس/ المجوس إلى يوم القيامة، وحطم الصحابة عرش كسراهم، لكى لا يكون عرش سوى عرش الرحمن، ولا رباً يعبد ويطاع سوى الله رب العالمين[١].

فكل هذا الغل الشيعى على الشيخين، لا يمكن تفسيره فى ضوء ما يقدمونه من طعون مفتراه فيهما، والشيخان هما من هما فى الإسلام تديناً وفضلاً وتقوى وورعاً، لقد أرادوا من الطعن على وزيرى النبىε، الطعن عليه نفسه، فقد ساعداه وآزراه وناصراه وناسباه وحفظا الأمنة من بعده.

فهل حقاً الشيعة أصحاب دين دعاهم دينهم إلى سب الصحابة، والطعن على أعلام الدين وعلى رأسهم الشيخين من أجل أمير المؤمنين لأخيهم وصاحبهم ومشيرهم وخلفهم فى حمل أمانة الخلافة؟.. فسيدنا على وآل بيت رسول اللهε وآله، براء منهم إلى يوم الدين، ومثالبهم فى تاريخ الإسلام لا تنسى وفضائحهم لا تنكر، ولا غرو أن كفرتهم الزيدية والحق معهم[٢].

---

(١) انظر المقدسى: رسالة فى الرد على الرافضة، ٢٢٧، وما بعدها، مخطوط وط مصور بمعهد المخطوطات العربية، ميكروفيلم رقم، ٥٧، توحيد.

(٢) انظر كذلك حميدان بن حميدان: حكاية الأقوال العاصمة من الاعتزال، ٦، - وعلى الرغم من أن الإمام عبدالله بن حمزة كانت له آراء متطرفة فى باب الإمامة، إلا أنه أكفر الرافضة بمقالتهم وكذلك الخوارج.

الشبهة الأولى والرد عليها : رجع الشيعة المفترون إلى عهد النبوة، حيث كان أبو بكر وعمر، رضى الله عنهما، وزيراه وموضع سره وقادة جيوشه، وسيفه على من عاده من المشركين من أهله وأهلهما، أو نافقه من أهل المدينة، مع المخلصين من المؤمنين من صحابته، رضى الله عنهم أجمعين، فماذا يفعل المبطلون فى سيرة الشيخين، التى زخرت بكل عظيم وفضل؟!.. افتروا عليهما- وهما مثال الطاعة لرسول الله- أنهما قد عصيا الرسول،ε، فكفروا بعصيانهما لرسول الله،ε، فاتخذا طريق العقبة، رغم نهى النبىε، لهما أن يقطع أحد هذا الطريق، وقد عصاه فريق من المنافقين، وهموا بإيذاء النبىε[1].

ورد الزيدية هذا الخبر سنداً ومتناً، فقالوا هذا خبر راويه كذاب **وهو على بن مجاهد الكاملى، وكان رافضياً** لا يتورع عن الطعن فى الصحابة.. أما متنه ففيه ما يفضح كذب صاحبه، ذكر فيه أنهما جاءا وحلفا بين يدى الرسول،ε، ما سمعا النداء، وهذا يوجب ألا يكون ذنباً، وقد قبل الرسول،ε، عذرهما[2]، ورد بعض الزيدية هذا الخبر، معللاً عليه بأنه لا يفيد فى القدح على الشيخين، وجنس من الكذب البين، وقد تعلق به بعض أهل الحشو من الإمامية والذين يروجون الباطل من القصاص، ولا يتهم مسلم ولا تسقط عدالته بالأخبار الكاذبة، ولو كان صحيحاً ما اعتمدوا عليه؛ لأنه من أخبار الآحاد، وخبر الواحد ظنى الثبوت والدلالة، فى باب الأصول، ولا يؤخذ به فى الأمور العظيمة التى تشابه ما نحن فيه، سيما لو خالفت المعلوم من الدين بالضرورة، والمعلوم على عكس ما دعت الشيعة، فعدالة وطهارة الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، ثابتة للقريب والبعيد ولا يقدح فيها مثل هذه الأباطيل[3].

ولا نأخذ على البستى سوى افتراضه تواتر وشهرة هذا الحديث، فقال لو كان هذا الخبر كذلك لكان صريحاً فى التفسيق!.. وأنى له أن يكون كذلك، وراويه شيعى كذاب ومروجوه مثله؟!.. ولكن يحمد له اعتقاده أن هذا الخبر من تلفيقات الحشوية، ظناً منهم أنهما قد يفسقان -وحاشا لله ذلك- إن خالفا النبىε، فيما نهى عنه، وقد ذكر فى نص الخبر أنهما لم يسمعا المنادى واعتذرا، ولكن الافتراء له أهله، ويفضح بعضه بعضاً، فلا يوجب تكفيراً ولا تفسيقاً، وليرجع المبطل بخفى حنين كما جاء[4].

الشبهة الثانية حول ميراث السيدة فاطمة، رضى الله عنها، والرد عليها:

---

(١) انظر فى ذلك الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٤٦-٢٤٧ .
(٢) انظر كذلك القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٣٤٣ وما بعدها.
(٣) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٣ ط.
(٤) انظر كذلك ابن تيمية: منهاج السنة، ٤/٢٢٠ .

افتعل بين السيدة فاطمة وسيدنا أبى بكر الصديق، رضى الله عنهما، من الخلاف ما أخرجه عن حقيقته وضخموا فى الأحداث، حتى يمكن القول بأنهم قد صنعوا سيرة خاصة به، وكل ذلك بسبب ميراث السيدة فاطمة فى فدك من أبيها،ε[1]، فما تكون فدك، ولم لم يورثها أبو بكر للسيدة فاطمة؟!.. أفاء الله على رسوله بالنصر على اليهود فى غزوة خيبر، ففتحت صلحاً. فكانت فدك- وهى قرية صغيرة من قرى الحجاز- إحدى غنائم الغزوة، التى خص الله بها رسول،ε، فصار ينفق من ريعها ونخلها على الجهاد، حتى توفاه الله تعالى[2].. جاءت السيدة فاطمة، رضى الله عنها، بعد وفاة رسول الله،ε تطالب بحقها فى فدك، فمنعها سيدنا أبو بكر، رضى الله عنه، لقوله،ε: "نحن معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة"[3].. **فقيل:** إن السيدة فاطمة، رضى الله عنها، قد اقتنعت بما ذكره لها أبو بكر الصديق من حديث والدها المصطفى،ε، **وقيل:** إنها ذهبت وهى غاضبة، وقاطعته حتى ماتت بعد ذلك بستة أشهر، وندم أبو بكر على هجرها، وود لو أنه أعطاها ميراثها[4].

لقد كان موقف سيدنا أبى بكر والصحابة لا يصدر إلا عن تشريع، وهكذا كان موقفه من ميراث السيدة فاطمة، أمضى حديث المصطفى،ε، الشرع والتسليم بما أمر أو نهى[5]، وتصور أبا بكر نابع من صميم التصور الإسلامى. فماذا قالت الشيعة فى هذه الحادثة؟.. اتهمت الشيعة أبى بكر وصورته على أنه غاصب لحق السيدة فاطمة، مما يوجب فى حقه **التفسيق**، وما يترتب عليه فى الشريعة، من عدم جواز ولايته ولايات عامة، فضلاً عن خلافة المسلمين، كما ترد شهادته، ويقدح فى عدالته، قياساً على حكم السارق والظالم، فقد فعل أبو بكر ما هو أكبر من كونه ظلماً أو فسقاً[6].. واستعان الشيعة بالنص- وأحسب ذلك من أجل التلبيس على العوام والدهماء- فقالوا قد غير ما أنزل الله على رسوله،ε، حيث قال تعالى: **{يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين}**[7]، فكيف يوصى الله عباده

---

(١) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٢٨-٢٣١، وابن المطهر منهاج الكرامة، ص١٠٩-١١٠.
(٢) انظر ياقوت الحموى: معجم البلدان، ٣٤٢/٦-٣٤٣، مطبعة السعادة بمصر١٣٢٣هـ.
(٣) الحديث رواه البخارى فى مواضع عديدة من صحيحه، ٢٢٧/٦، ح(٣٠٩٣)، (٢٧١٢-٤٠٣٦-٦٧٢٦،٤٢٤١)، ومسلم، ح(٤٩-٥٠)، وأبو دلود، ١٣٩/٣، ح(٢٩٦٣)، والترمذى، ١٣٤/٤، ح (١٦٠٨)، وأحمد فى مسنده، ١٣/١،١٠، وابن سعد فى الطبقات، ١٨/٨، ومالك فى موطئه، ص٦١٤، ح(٢٧).
(٤) انظر ابن تيمية: منهاج السنة؛ ١٥٧/٢، وما بعدها.
(٥) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٣٣٢.
(٦) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٣ ط.
(٧) سورة النساء: آية١١.

بأولادهم، ولا يوصى النبىε بأولاده؟![1]، وكذلك عين الله جهة الميراث والمستحقين له، فى قوله تعالى: {**إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين**}[2]، كما أن العادة قائمة فى الناس عامة والأنبياء خاصة، أن يورثوا أولادهم، قال تعالى: {**وورث سليمان داود**}[3]، فكيف يتفق النص المنزل المحكم، بما ذكره عن رسول اللهε، وربما لم يسمعه منه غيره[4]؟!. فقد روى أبو بكر حديثاً رفع حكم الكتاب ونسخه فى حق السيدة فاطمة وحدها، فخصص عامة وقيد مطلقه[5]، فإذا كانت السيدة فاطمة هى المقصودة من التخصيص، ومستثناة من ظاهر قول الله تعالى: {**يوصيكم الله فى أولادكم**}[6]، ألم يكن من الأولى أن يخبرها رسول اللهε، ذلك، ويبلغها هذا الخطاب بنفسه، فكيف يمكن أن تكون المقصودة به ولم تبلغ بنسخه ولا تخصيصه[7]؟!

ورد الزيدية على هجوم الشيعة المشبوه من خلال عدة محاور:

الأول: إن مدار القضية كان أرض خيبر والسهم الذى كان لها :

أ- **فقال فريق:** إنها ذهبت إليه تستخبر وتستعلم، لا أكثر، فلما عرفت الخبر، اقتنعت برأى الخليفة وذهبت.

ب- **الفريق الآخر:** قال إن رسول اللهε، قد نحلها هذه الأرض قبل موته ودخلت فى حوزتها، فلما توفىε، طالبها أبو بكر أن تأتى بشهود، فجاءت **برجل وامرأة**، فطالبها برجل مع الرجل، ومع المرأة امرأة أخرى[8]، فعدلت إلى الميراث[9]، فحاجها الخليفة بقوله،ε: "**نا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة**"[10]، **ويقال إن رد فعل السيدة فاطمة لم يكن التسليم**، ولكن احتجت وغضبت وانصرفت، وكان هذا آخر لقاء بينهما، حتى ماتت بعد ذلك بستة

---

(١) انظر يحيى بن الحسين: كتاب تثبيت الإمامة، ٤٧ ط.
(٢) سورة النساء: آية ١٨ .
(٣) سورة النمل: آية ١٦ .
(٤) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٣٢، وابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١٠٩ .
(٥) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق١/٣٣٢ .
(٦) سورة النساء: آية١١ .
(٧) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٣٠ .
(٨) قيل سيدنا **على وأم أيمن**، انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق١/٣٣٢-٣٣٣، وابن تيمية: منهاج السنة، ٢/١٦٦-١٦٧ .
(٩) انظر ابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١٠٩-١١٠، والشهرستانى: الملل والنحل، ١/٣٣ .
(١٠) سبق تخريجه قريباً.

أشهر[١]، ولكن الشيعة ضخموا الحادثة، وادعوا أن القوم قد فسقوا بتصرفهم هذا معها، فأى تصرف يشيرون إليه وفسقوا به، هل كان رد السيدة فاطمة فسق عند الشيعة؟!.. لقد كان هدفهم ذم شخصية أبى بكر والصحابة جميعاً، بما فيهم السيدة فاطمة، رضى الله عنها.

وذكر الزيدية والشيعة نص حديث عن رسول الله،ع، فى فضائل ومناقب السيدة فاطمة، رضى الله عنها، هكذا: "**فاطمة بضعة فى من آذاها فقد آذانى، ومن آذانى فقد آذى الله، ومن أخذ مالها فقد آذاها**". ولا يخفى ما فى نص الحديث من دلالات والمقصود منها.. ولكن نص هذا الحديث يرويه أهل السنة على نحو آخر، رواه البخارى فى صحيحه هكذا "**فاطمة بضعة منى، فمن أغضبها أغضبنى**"[٢]، ولم يتفق مع الزيدية والشيعة فى شئ سوى صدره فحسب، كما أنه قد تغيرت عنده عبارة من آذاها فقد آذانى" بـ "فمن أغضبها أغضبنى"، أما الحاكم فى مستدركه رواه بشكل آخر، وعلى النحو التالى: "**فاطمة بضعة منى، يقبضنى ما يقبضها، ويبسطنى ما يبسطها، وإن الأنساب تنقطع يوم القيامة غير نسبى وسببى وصهرى**"[٣]، وعند مقارنة هذه الروايات ترى أن المسافة بينهما كبيرة، وهو ما يدل على أثر المذاهب فى توجيه الأحاديث، حسبما تأثر الرواة بالمذاهب[٤]..

لقد قصد الشيعة الإساءة إلى أبى بكر، والصدر الأول من صحابة رسول الله،ع، الذين امتدحهم الله فى كتابه ورسوله فى سنته، وأبو بكر الصديق لا يعدل فضله أحد من صحابة الرسول وهو الذى خصه الله فى كتابه بقوله: {**ثانى اثنين إذ هما فى الغار**}[٥]، والذى

---

(١) انظر ابن حزم: الفصل فى الملل والنحل، ١٦٢/٤، وابن حجر: فتح البارى، ١٣٢/٧، ١٣١.

(٢) انظر فتح البارى، ١٣١/٧، ح(٣٧٦٧)، دار الريان للتراث ط. ثالثة ١٤٠٧هـ.

(٣) رواه الحاكم فى المستدرك، وقال صحيح على شرط الشيخين، وحسنه السيوطى فى الجامع الصغير، ٧٤/٢، عن أبى سعيد الخدرى، وأحمد فى مسنده، ٣٩١/٥،٨٠/٣، عن حذيفة مختصرا، وقال ابن حجر الهيثمى رواه أحمد وأبو يعلى ورجالهما رجال الصحيح، ٢٠١/٩، والحاكم، ٢٠١/٩، والترمذى فى جامعه، ٧٠١/٥، مطولاً عن أم سلمة، وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

(٤) سورة التوبة: آية ٤٠.

(٥) الحديث صحيح رواه أحمد فى مسنده، ٢٥٩/٥.

قال فيهع: "لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان الأمة لرجح إيمان أبي بكر" .. وما روى في فضله ومناقبه وعدالته كثير، وكذلك سيدنا عمر بن الخطاب، قالع: "خير هذه الأمة بعد النبيين أبو بكر وعمر"[١].

كما اعتمد الشيعة على مقالة العصمة[٢]، فالسيدة فاطمة من آل بيت النبي، ولذا فهي معصومة، وكذلك شاهدها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب معصوم هو الآخر بدعوى الإمامة، فالأئمة معصومون[٣]، ولذلك قالوا بأنها كانت محقة في دعواها أن رسول اللهع، قد سلمها ميراثها قبل وفاته، وقد طالب أبا بكر بتسليمها ميراثها، الذي كانت قد قبضته من قبل.. فلما عجزت عن إثبات أنها قد تسلمته بالفعل، عدلت إلى القول بأنه ميراث مستحق لها، وجاءت في قولها الأول بما لا ترد شهادته لعصمتها وعصمته عند الشيعة[٤]، وفي قولها الثاني: رده أبو بكر بالحديث الذي رواه عن رسول اللهع، وطالبها بالشهود ولم تطالبه بشهود على روايته[٥].

ورد الزيدية على دعوى الشيعة بأنه لم يكن يعلم عصمتها ولا عصمة شاهدها، وإن كان قد أخطأ في عدم التبين والنظر، وإذا كان يعلم فقد حكم بخلاف ما علم، إلا أن الحاكم ليس عليه النظر إلى حال من يفصل في دعواه، وإنما عليه النظر في بينته، فلما لم تتمكن من إثبات دعواها، أمضى هو ما سمعه عن رسول اللهع، ووضع المال في يد الفقراء[٦].

مضى الشيعة في التشكيك في الحديث، حيث أن فاطمة طالبت بنصف ميراثها من أبيها، كما أمر الشرع، فردها بالحديث ولم يرد زوجات[٧]، النبيع، فقالوا إما أن يكون هذا الحديث ناسخاً للآية أو مخصصاً لها[٨]، والنسخ لا يكون بحديث آحاد، فإن كان مخصصاً

---

(١) الحديث حسنه السيوطي في الجامع الصغير، ٢/١٠، ورواه ابن عساكر عن علي والزبير معاً، وضعفه أبو بكر الهيثمي في مجمع الزوائد، ٩/٥٣، ولكن ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة أشار إلى صحته، ص١١٨ .

(٢) انظر الشريف المرتضى: الشافي، ص٢٣٥، وابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١١٠، ابن تيمية: منهاج السنة، ٢/١٦٦ .

(٣) انظر الكليني: أصول الكافي، ١/٢٠٠، ٢٦٩-٢٧٠، وابن المطهر: الألفين، ص١٤٩-١٨٤، والنيسابوري: إثبات الإمامة،ص٤٣ .

(٤) انظر ابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١١٠.. وقارن القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ق١/٣٣٢-٣٣، وابن تيمية: منهاج السنة،٢/١٦٦ .

(٥) انظر الشريف المرتضى: الشافي،ص٢٣٣ .

(٦) البسيج: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٤.. وقارن القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق١/٣٣٢ .

(٧) انظر الشريف المرتضى: الشافي، ص٢٣٠، وابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١٠٩.. وقارن ذلك بابن تيمية: منهاج السنة، ٢/١٥٧ .

(٨) انظر الشريف المرتضى: الشافي، ص٢٣٢، وقارن بأدلة أهل السنة في خبر الواحد في الفقه، فالعمل به قائم من عهد النبوة نسخاً وتخصيصاً، ولا وجه لما احتج به الشيعة، انظر في ذلك الآمدي: الأحكام في أصول الإحكام، ٢/٩٠-٩٧ .

للآية، فالتخصيص كان لابد أن يعلمه شركاؤها فى الميراث من آل بيت رسول الله،ع، كلزواجه[١].

وتتخفف الزيدية من تبعات الشيعة، فاعتذرت عن أبى بكر، فقالت يبدو أنه قد أخطأ التأويل، أو سمعه عن غيره عن رسول الله،ع، وكان فى الحديث زيادة أو نقصان، فالتبس الأمر عليه، وهذا الخطأ فى النهاية لا يعد كبيرة تقتضى التفسيق، حيث أن للإمام أن يجتهد فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر.

وللشيعة[٢]، اجتهاد يوافقهم عليه الزيدية، هو أن الحديث يمكن أن ينصرف إلى صدقات النبى،ع، فما تركه من صدقات لا يورث وهو صحيح، ولكن يعطى للفقراء ويقسم بينهم، ولذا لا ينبغى اعتبار فدك من الصدقات، فكان عليه أن يعطيها فدك- إعظاماً وإعزازاً لها وتقديراً..

وأن يغرم للفقراء من بيت مال المسلمين، وتقول الزيدية لا بأس فى هذا التأويل، كان حقه أن يفعل ذلك، ولكن يبقى الأمر على ما هو عليه، وهو أنه لا يدل على أن عدم فعله ذلك يعد فسقاً ولا غيره.. كما أن الظاهر من حال زوجاته أن ميراثهن كان ظاهرة أنهن قد تملكنه قبل وفاته،ع، ولذا جرى على فاطمة فى أرض فدك ما لم يجرى عليهن، لما فيه من شبهة الملك أو احتمالها، ولذلك لا يجب فيه تفسيق[٣].

الشبهة الثالثة حول إنفاذ بعث أسامة :

كذلك ادعت الشيعة مخالفة أبى بكر لأمر رسول الله،ع، فلم ينفذ بعث أسامة بن زيد[٤]، فى موعده، وهو مما اتهم به عمر هو الآخر[٥]، ولم يخرجا فى الجيش وتخلفا عنه، فقد أمر النبى،ع، بإنفاذ بعث أسامة يوم الأحد، وتوفى يوم الاثنين[٦].. فكان أن ضاع أمر

---

(١) سمعت هذه الدعوى فى الأوساط الزيدية أيضاً، وذلك ممن تحامل على أبى بكر الصديق كالهادى إلى الحق فى كتابه تثبيت الإمامة، ٤٨،.. أما دعوى أنه خبر واحد فهو غير صحيح، فقد رواه غير أبى بكر. انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/ ٣٣٢، وابن تيمية: منهاج السنة، ١٥٨/٢.

(٢) انظر الطوسى: تلخيص الشافى، ١٤٦/٣-١٤٧.

(٣) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق ٣٤ ط.

(٤) أسامة بن زيد بن حارثة، خب رسول الله،ع، هو وأبيه، كان شجاعاً، فأمره رسول الله،ع، على جيش لغزو الروم فيه كبار الصحابة، توفى سنة٥٤هـ. انظر طبقات ابن سعد، ٤٢/٤، والإصابة، ٢٩/١، وأسد الغابة، ٧٩/١.

(٥) انظر طبقات ابن سعد، ٦٧/٤، دار صادر، بيروت، د.ت، وتاريخ الطبرى، ٢٢٦/٣.

(٦) انظر طبقات ابن سعد، ٢، ق٢/٣،٥٨ق١/٣، والطيالسى، ح(١٤٢٦)، والواقدى فى مغازيه، ص٤٣٤، وأحمد فى مسنده، ٤٥/٥،٦، ومالك فى موطئه، ص١٥٩، ح(٢٧).

الرسول،ع[1]، ومصالح المسلمين[2]، ورأت **الزيدية** فى الاتهام السابق تعنتاً واضحاً، فربما جاز أن يحمل كلام رسول الله،ع، على أنه توجيه للإمام بعده، بالمسارعة فى إنفاذ بعث أسامة، لما فيه من خير ومصلحة للمسلمين، وما فعله أبو بكر كان اجتهاداً، وما كان عن رأى واجتهاد يجوز فيه الاختلاف ولا شئ فيه.

وذهبت **المعتزلة** إلى جواز مخالفة الرسول،ع، فيما ليس بشرع، ولذا جاء اجتهاد أبى بكر فى إطار كونه إماماً، فلم يخرج مع بعث أسامة لأن وظيفته تحول بينه وبين الخروج، كذلك أمر عمر بالبقاء لحاجته إليه فى أمور الحكم بالمدينة، كما أنه أخر البعث بضعة أيام حتى يدفن الرسول،ع، وتهدأ الأمور، وتستقر الأحوال، فجاء تحذير النبى،ع، وتشديده فى عدم تأخير البعث أكثر من اللازم؛ لأنه كان يعلم فى مرضه أنه سيكون مع الرفيق الأعلى، وأن الأحوال ستتغير بموته، فليكن بعث أسامة من الأمور التى يجب على الإمام بعده أن يمضيها بأمره،ع، كان وحياً يوحى[3].

ولكن وجد متشددو الشيعة والزيدية فى هذه الشبهة مأرباً لهم، فقد كان الكلام موجهاً للإمام على بحكم كونه أمير المؤمنين بعد رسول الله،ع، عندهم لا أبى بكر والمخاطب بهذا الأمر[4].. وقد قمنا بالرد عليهم من قبل وأفضنا، وانتهينا إلى أن ذلك لا يعد فسقاً ولا غيره على أصول مذهبهم فى الإمامة[5]، فلا حاجة لإعادته هنا.

الشبهة الرابعة حول نص ما قاله أبو بكر بعد وفاة رسول الله،ع:

حدث بعد إعلان وفاة النبى،ع، ما يشبه الفوضى، فقد تباينت ردود الأفعال بين الصحابة، فأخذت الصدمة البعض فانهدت قواه، ومنهم من بات غير مصدق، وأخذته الدهشة والذهول أو غشى عليه، وكان عمر من هؤلاء الذين اعتقدوا أن ما حدث لرسول الله،ع، هو نفس ما حدث لبعض الأنبياء من قبله، والأمر مجرد غيبة ما يلبث أن يعود بعدها النبى،ع، معافى سليماً، وربما كان يوحى إليه فى هذا الوقت[6]، وقد ساعده على هذا التصور أن

---

(١) انظر طبقات ابن سعد، ٦٨/٤، والواقدى فى المغازى، ١١١٩/٣-١١٢١، تحقيق مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

(٢) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٤٦-٢٤٧، وابن المطهر: كشف المراد، ص٢٣٤-٢٣٥، وقارن رد أهل السنة والمعتزلة، ابن تيمية منهاج السنة، ٢٢٠/٤، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٣٤٣/١-٣٤٩.

(٣) انظر فى ذلك القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٣٤٧/١.

(٤) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٥١.. وانظر رد القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٣٥٥/١-٣٥٧.

(٥) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٢٤ ط.

(٦) انظر تاريخ الطبرى، ٤٤٢/٢.

النبىε، قبلها بيوم واحد كان بخير وخرج من غرفته وصلى بهم، واستبشر الصحابة بذلك وسعدوا به[١]..

وجعلت الأحداث السابقة عمر يصيح فى الناس منكراً موت النبى،ε، مؤكداً أنه، ε، قد غاب عند ربه، أو أنه يوحى إليه، وسيعود ليقطع ألسنة أقوام قد ادعوا موته، وطبيعى أن ردود أفعال الناس تختلف وتتباين عند حدوث الأهوال، أو نزول المصائب والصدمات الكبرى، ولكن يبقى التأكيد على أن ذلك ما نال من إيمان للصحابة الكرام[٢].

وكان أربط الصحابة جأشاً سيدنا أبو بكر الصديق[٣]، رضى الله عنه الذى ما إن سمع بخبر وفاته،ε، وكان عند بعض أزواجه خارج المدينة، إلا وعاد مسرعاً ودخل غرفته،ε، فوجده مسجى فى بردته، فكشف عن وجهه الغطاء، واستوثق من وفاته، فقبل ما بين عينيه وبكى، وقال: **"طبت حياً وطبت ميتاً يا رسول الله"**، وخرج على الناس فسمع جلبة عمر وصولته على الناس، فصعد المنبر النبوى، وأشار على الناس بالسكينة والهدوء، وحمد الله وأثنى عليه بما هو خير، ثم قال قولته المشهورة المعروفة: **"أيها الناس من كان يعبد محمداً، فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله، فإن الله حى لا يموت"**.. ثم عزز كلامه بقوله تعالى: **{وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه، فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين}**[٤].. ساعتها أخذت الناس السكينة، وخر عمر مغشياً عليه، وهدأت النفوس وتماسك الصحابة، وأخذهم الصبر، فانصرفوا إلى أمور منها تجهيز رسول الله،ε، وانشغل بعضهم بالدعاء والصلاة والقرآن، وفكر كبار الصحابة فى أمر الأمة بعد نبيها[٥]، وعلق عمر على مقالة أبى بكر على المنبر والآية التى استشهد بها بقوله: "والله كأنى لم أسمعها إلا اليوم"[٦]، من شدة الموقف عليه.

ولكن الشيعة حرفت الكلم عن مواضعه.. وعدوا كلامه دليلاً على فسقه، فقالوا على لسان الصديق: "ألا من كان يعبد محمداً فقد مات"إلهه الذى كان يعبده، ومن عبدالله فإنه حى لا يموت"[٧]!.. ولا يخفى ما فى كلامهم من غمز بالصديق، وما بين النصين من تفاوت شديد، فالثانى ينسب الألوهية إلى سيدنا محمدε، حقيقة، ويضيفها إليه، ويسلم بأن هناك من يعبد

---

(١) انظر البخارى، ١/١٧٢-١٧٣، والنسائى، ٣/٤٠٣، والحاكم فى المستدرك، ٣/٦٧، والبيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٣٣٨-٣٣٩؛ وفى مسند أحمد، ٦/٩٦ .

(٢) انظر ابن هشام فى سيرته، ص١٠١٩؛ تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٥م.

(٣) انظر البخارى؛ ٧/٢٤، ح(٣٦٦٨)، وابن سعد فى طبقات، ٣، ق١/١٢٩ و١٥٠، وابن هشام فى سيرته، ص١٠١٩، وأحمد فى مسنده، ١/٣٩٦،٥ و٤٠٥ .

(٤) سورة آل عمران: آية١٤٤ .

(٥) انظر ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ١/٤٤١ .

(٦) انظر الإمام أحمد: المسند، ٦/٢١٩، وتاريخ الطبرى، ٢/٤٣٦، ٤٣٧ .

(٧) البخارى، ٧/٢٤،٢٣، ح(٣٦٦٧).

محمداً من دون الله من بين الصحابة، وهؤلاء الذين كذبوا موته، ولذا عليه أن يعلم بموت إلهه[١]!

وقوبل هذا الافتراء من الزيدية بالسخرية والاستهزاء، فقالوا هذا جهل وتعصب بارد، وأثبتوا كذبه كذباً صريحاً، وكونه من روايات الآحاد التى لا يحتج بها هنا.. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ذكروا الرواية الصحيحة الموجودة فى كتبهم، وتطابق رواية أهل السنة، ووصفوا كلام الشيعة بأنه **كلام شامت**، فما ذكره أبو بكر كان تهديداً وتقريعاً على الكفر والردة، وحثاً وتثبيتاً على الإيمان.. وتعجبوا كيف عدوا كلاماً من أحسن محاسنه وفضائله، رضى الله عنه، دليلاً على فسقه[٢]؟!

الشبهة الخامسة حول اتهامه بعداء بنى هاشم:

لم يخل جراب الشيعة من سهام مسمومة، لتعكير أجواء أعظم فترة فى تاريخ الإسلام باصطناع عداوات، وافتعال أحداث لم تكن، يموهون على العوام بها، ويوهمونهم بحب آل البيت، وهم أشد الناس عداوة وكراهية لهم[٣].. فقالت فى الصديق إنه كان عدواً لبنى هاشم وبيت النبوة، فكيف كان ذلك منه؟.. قالوا عدل عنهم فى الولايات العامة وما دونها، فترك أحب الناس لرسول الله ﷺ، إلى أبغضهم لرسول الله ﷺ، فأمر **عكرمة بن أبى جهل**[٤]، على الجيوش وولاه الولايات، وكذلك **زياد بن لبيد**[٥]، **لحارث بن هشام**[٦]، **وعبدالله بن أبى ربيعة** المخزومى[٧]، **ويزيد بن أبى سفيان**[٨]، **ومعاوية بن أبى سفيان**[٩]..

---

(١) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٤٨٨-٤٩٠ .

(٢) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٥، ٣٥ ط.

(٣) انظر صدق هذه المقالة مما ذكره الإمام عبدالله بن حمزة، ت٦١١هـ، **فى شرح الرسالة الناصحة**"، حميدان بن حميدان: حكاية الأقوال العاصمة من الاعتزال، ٥ط-٦جـ- وقد حققته.

(٤) **عكرمة بن أبا جهل عمرو بن هشام**، كان شجاعاً مقداماً، أسلم بعد فتح مكة ورغب فى نصرة الإسلام بعد أن كان أشد الناس عداوة له هو وأبوه، فشهد المشاهد وولى الأعمال العامة لأبى بكر، واستشهد فى اليرموك وقيل يوم مرج الصفر، ١٣هـ، عن عمر يناهز ٦٢ سنة، انظر الذهبى: تاريخ الإسلام، ١/٣٨٠ .

(٥) كيف يكون أبو بكر مخطئاً فى استعمال زياد بن لبيد، وقد استعمله رسول الله، من قبل على الصدقات وكان محل ثقته؟!.. انظر ابن هشام فى سيرته؛ ٢/٦٠٠.. وقد عمل لأبى بكر أميراً على صدقات اليمن وخراجها، فأحسن البلاء؛ انظر ابن سعيد فى الطبقات، ١/٣٢٣. وما ذكره الواقدى فى تاريخه من أنه ولاه باحثة الشام بعد ذلك يؤيد ثقته فيه؛ انظر البستى، ٣٥ ط.

(٦) **الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومى**، أبو عبدالرحمن، صحابى أسلم يوم الفتح، كان شريفاً فى الجاهلية والإسلام، مات سنة١٨ هـ فى طاعون عمواس، انظر ابن عبدالبر: الاستيعاب، ١/٣٠٧ .

(٧) ذكر البستى أنه أخ لأبى جهل بن هشام، انظر كذلك ابن الأثير؛ الكامل، ١/٢٣-٢٧ .

(٨) **يزيد بن أبى سفيان**، أبو خالد.. صحابى أسلم يوم الفتح وكان من عمال رسول الله ﷺ، على الصدقات وتولى لأبى بكر وعمر، وكان من الفاتحين، تولى دمشق وتوفى بالطاعون سنة١٨هـ، انظر ابن الأثير: أسد الغابة، ٥/١١٢ .

(٩) **معاوية بن أبى سفيان**، صحابى: أسلم يوم الفتح، وكان داهية له مآثر ووقائع كثيرة ومشهورة فى الإسلام، تولى الإمارة للراشدين أبى بكر وعمر وعثمان ونازع عليا على الحكم حتى انتزعها من الحسن ابنه، فأسس الحكم الوراثى فى تاريخ الإسلام، ت٦٠هـ.. انظر المسعودى: مروج الذهب، ٢/٤٢، وابن الأثير: الكامل، ٤/٢

وهؤلاء وآباؤهم كانوا أعدى أعداء النبى،ع، فى الجاهلية.

وهؤلاء قوم مغرضون، ألا يعلمون أن الإسلام يجب ما قبله، وقد قبل الله توبتهم وإسلامهم[١]، وعفى عنهم وحسن إسلامهم، ودخلوا فى دولة الإسلام، وصاروا رعاياها، وأنصاره وأهله،ع، وبذلوا أرواحهم لحفظ هذا الدين فى عهده،ع، وبعده فى عهد الراشدين[٢]، فماذا على الخليفة إن وجد فيهم النصح والقوة على الأمر أن يتخذهم أمراء وولاة وعمالاً؟!.. ويقال لهم هل جاء فى أحداث التاريخ وفى هذه الفترة الزاهرة، أن أبا بكر رد أحداً من آل بيت النبى، ع، عن الإمارة أو الولاية وهو يصلح لها؛ ليقال ذلك الإفك؟!

ربما كان بنو هاشم فى شغل بالعلم ونشر الدين، وانقباض عن الإمارة والولايات العامة، صيانة لأنفسهم من أوساخ الدنيا ومعرفة منهم بأقدارهم، ووجد الصديق فى العترة الطاهرة حرجاً إن عرضها على أحدهم فرده.. وللصديق موقف مماثل مع كبار الصحابة، فلم يؤثر عنه أن ولى أحداً منهم، فهل تحكم عليه، كما قالت الشيعة المفترون بما لا يحكم به إلا على الفساق والكفار لذلك[٣]؟!.. لقد فجر الشيعة فى خصومتهم حين خاصموا، وأعلنوا الحرب على الإسلام واغتيال وتشويه رموزه وأعلامه للكبار.. فهل كان غرضهم نصرة أمير المؤمنين وإنصافه من اخوته وأصحابه ومحبيه أكثر منهم حقاً؟!.. نشك فى ذلك، ولا هكذا تورد الإبل..

ويرد الزيدية على هذه الافتراءات والظنون فيقولون: "لا يليق ولا يجوز أن نثبت التكفير والتفسيق، والبراءة ممن ثبت أنه من السابقين فى الإسلام والمهاجرين، من أهل بيعة الرضوان، وشهد بدراً وأحداً"[٤].

الشبهة السادسة حول ادعاء تآمره على أمير المؤمنين وقتله غيلة:

روى بعض المؤرخين أن أبا بكر قد أمر خالد بن الوليد بضرب عنق على بن أبى طالب، فقال: إذا أنا قد سلمت، فقم فاضرب عنقه. ثم بدا له، فسلم تسليمة خفيفة عن يمينه، ثم قال: لا يفعل خالد ما أمرت. ثم سلم عن يساره[٥].

---

(١) انظر الواقدى فى مغازيه؛ ص٣٢٤،٣١٥ .

(٢) انظر طبقات ابن سعد، ق٢/١٣٣، وانظر ابن حجر: الإصابة، ١/٤١٣ .

(٣) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٥ ط.

(٤) البستى: المرجع السابق، ٣٥ ط.. وقارن ابن حزم الفصل فى الملل والنحل؛ ٤/١٨٢-١٩٣.. وذكر البستى أن ذلك مما رواه الواقدى وهو محمد بن عمر بن واقد الأسلمى، وقد عده النسائى من الكذابين المعروفين، انظر كتاب الضعفاء والمتروكين، ص١٢٣ .

(٥) يذكر البستى أن الثقفى، وهو يوسف بن عمر، ت١٢٧هـ رواه فى تاريخه، كما رواه على بن مجاهد الكاملى فى التاريخ الكبير، انظر البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٥ ط.

ويروى عن ابن عباس أنه قال: "**إذا أنا صليت فاضرب عنقه**، فلما رفع وسلم فيما بينه وبين نفسه، ثم قال: يا خالد ما أمرتك. فقال علي: أو كنت فاعلاً؟!.. فقال: نعم. فعقد على بيده بإصبعين، ثم قال: والله لأنت أضيق حلقة من ذلك".

ويكفي إجمال رد **الزيدية** على الشيعة، حيث قالوا: "خبر في الأصل يطعن في طريقه، وعلى ناقله، وهو غير معلوم في نفسه، فلا تقام به الحجة"[١]، **وهو سخف من قائله المقصود به التشنيع والقدح**، وخبر مفتعل لا يعول عليه في الباب[٢]، أي إن هذا اللغو الشيعي هو محض افتراء، ومحاولة فاشلة- للنيل من **الشيخين وأمير المؤمنين، وجميع الصحابة** والإسلام بعد ذلك.

الشبهة السابعة حول ادعاء مبايعة علي لأبي بكر قهراً :

روى **الشيعة** وغيرها قصصاً كثيرة في مبايعة علي كرم، الله وجهه، لأبي بكر، خلاصتها أنه قد قهر علياً على البيعة، وأوذي ومن معه من آل بيته، وهدد بالقتل وأهين إهانة بالغة[٣]، فقد طال انتظار الخليفة **لعلي والزبير**، ومن معهما من خاصة آل بيت النبي،ع[٤]، وتهجم عمر وفرقة معه من الصحابة على بيت السيدة فاطمة، واقتحموه عنوة، وأخرجوا علياً ومن معه وجروه على الأرض، وبايعوا جميعاً بين يدي الخليفة وأمام الناس يشهدون[٥]، ورووا أيضاً تهديد الخليفة له بالقتل، وكذلك عمر، وأن تضرب عنقه إن لم يبايع، وهدد بإحراق بيته بمن فيه[٦]، كما ذكروا ندم الخليفة عند موته على ما فعل بعلي والسيدة فاطمة، وضخموا من الأحداث، حتى انتهى الأمر بموت السيدة فاطمة كمداً وغضباً، لما حدث لها ولزوجها من إهانة على يد الخليفة وعمر[٧]!

وهكذا تحول أعلام الصحابة إلى مجموعة قتلة ومتآمرين بعضهم على بعض، وهدف الشيعة من ذلك تكفير الشيخين والصحابة أو تفسيقهم على أقل تقدير[٨]، ولكن جاء رد الزيدية على هذه التهم قوياً ومنصفاً، فهذه الأخبار رويت من طرق ضعيفة، ورجالها مطعون فيهم،

---

(١) البستي: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٥ ط.
(٢) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠، ق٢/٢٩ .
(٣) انظر تاريخ الطبري، ٢٠٨/٣، وابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ١٦٣/٤،١٦٢ .
(٤) انظر المسعودي: مروج الذهب، ٤٢/٣-٤٤ .
(٥) انظر الطوسي: تلخيص الشافي، ٤٨/٣ .
(٦) انظر ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ١٢/١ .
(٧) انظر الشريف المرتضى: الشافي، ص٢٤٩، والقاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠، ق١/٣٥٣،٣٥٢ .
(٨) قارن بين هذا الدفاع المجيد، وما ذكر حميدان بن حميدان: التصريح بالمذهب الصحيح، ٧٠، ط ٧١، ٨١،.. وسخريته من الأئمة الزيدية الذين يترضون الصحابة والشيخين.

ونسبوا إلى الحديث زوراً، وطعن فى أنسابهم، فلم يسلم فيه شرط قبول خبر الواحد، ولو كان صحيحاً لم يقع به العلم، ومثل هذه الأخبار لا يجوز أن تظهر ظهوراً يوقع العلم؛ لأن أعظم شئ يتصور -لو كان صحيحاً- أن يكون ذلك قد حدث فى الصدر الأول، فيستدل بفقده على كونه كذباً، وأنه لم يكن أصلاً[١].

كذلك استدل الزيدية بما كان بين أمير المؤمنين والشيخين، من علاقات ود ومحبة ومشورة، تدحض أكاذيب الشيعة فيهم، فقد روى أنهم كانوا يرجعون لأمير المؤمنين فى القضاء والعلم والفتوى والفصل بين الناس، ويستمدون من جهته الرأى والمشورة، فيما كان يحدث من الحوادث، كما كان أمير المؤمنين يحضر صلواتهم وأعيادهم، ويصلهم ويثنى على الشيخين فى كل زمان ومكان[٢]، وقد أطنب الزيدية فى رواية ما كان بين الشيخين وعلى، كرم الله وجهه، من رضى وود ورحمة، بما يثبت أن ما يروجه الشيعة لا أصل ولا أساس له من الصحة[٣].

كان المنهج الزيدى فى نقد روايات الشيعة فى هذا الباب، منهجاً موفقاً للغاية، وبما يحصل بينها من معارضة يسقط بعضها بعضاً، حتى قالوا ربما تعارضت هذه الروايات بما روى من أخبار مفتراة فى باب الجبر والتشبيه!!.. فهما من جنس واحد، ورواها رواة مفترون على الله ورسوله والعترة والصحابة الأطهار، فمن ينسب لله صورة ويداً ورجلاً وعيناً وجنباً، وأنه ينزل ويجئ ويذهب إلى غير ذلك من أعاجيب، لا يتورع عن اختلاق روايات ملفقة فى حق الصحابة، ويتهم أعلامهم بأبشع وأفظع الأشياء[٤].

ولقد تفوق المنهج الزيدى فى نقد الشيعة، حين ردوا هذه الأكاذيب، جملة وتفصيلاً؛ لأنها أخبار موضوعة[٥]، كما وصفت، والقصد من وضعها الطعن على الرسول والأصحاب؛

---

(١) قارن ما ذكره الشيعة من نفى هذه الأخبار، بما ذكره البيهقى من تبرير تأخره والزبير عن البيعة ستة أشهر، الاعتقاد والهداية، ص٣٥٢،٣٥١، وكذلك ابن كثير: البداية والنهاية، ٣٠٢/٦، مكتبة المعارف، بيروت، ١٣٨٨هـ/١٩٦٧م.

(٢) انظر مسلم فى صحيحه بشرح النووى، ٤/٦-٥، وابن سعد: الطبقات، ٣٤/٣، والحاكم: المستدرك، ١٥٤/٣، والبخارى، ٢٤،٥١/٧، وقد جمع يحيى بن حمزة العلوى كثيراً من شهادات الإمام وأبنائه فى الثناء والترضى للشيخين والصحابة فى كتابه، عقد الآلى، ٧٤،-٧٥ ط بتحقيقنا.

(٣) انظر البيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٣٥٣ .

(٤) البسيّ: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٦ ط.. وقارن، القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق١٢٨/٢، وما بعدها، والجاحظ: العثمانية، ١٤٠-١٤٣ .

(٥) انظر ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٥٦/٤، وما بعدها.

ليكون ذلك وضع الدين وأهله النهائى أمام الناس، ولا معنى لتأويل هذه القصص؛ لأن القول باحتمال صحتها من الكبائر المبطلة للأعمال، لكنها لا تصح، ولا ينبغى[١].

صعد الشيعة فى الأحداث، ومزجوا بينها وكثفوها، لإلقاء اللوم والتبعة على أبى بكر بأى شكل، فقالوا بما هو مستحيل عند عوام الناس، فقالوا إنه ولى خالداً على الجيش، وعفا عنه حين قتل مالك بن نويرة[٢]، ليتزوج بامرأته[٣]، وولاه **قنصرين**[٤]، لما سلف منه، من تآمره معه على قتل أمير المؤمنين غيلة، وتستره عليه!.. وزادوا على ذلك أن استدلوا بما كان من عمر، عندما نهاه الخليفة عن النيل من خالد، فقد ذكره بما حدث بينهما، وتراجعه عن قتل على، وهى يد يعرفها لخالد[٥]، حتى توعده عمر إن تولى الأمر فقال: **"والله لئن وليت من أمور المسلمين شيئاً لأقيدنك به"**[٦]، أى **بمالك** بن نويرة، حيث قتله **خالد**، وهدف **الشيعة** من هذه الأحاديث المفتراة والخرافات المختلقة، إقامة حكم التفسيق على أكرم خلق الله بعد الأنبياء والمرسلين.. وقد ردت عليهم **الزيدية** بتكذيبهم فيما أحدثوه من خرافة بن خالد وأبى بكر، وتآمرهما على أمير المؤمنين- كما سبق وأشرنا-.

أما ما جاء فى كتب التاريخ من نهى أبى بكر عمر عن خالد، فهو لقوله،ع، **أنه سيف من سيوف الله مسلول على أعدائه**[٧]، وما أراد أبو بكر أن يغمد هذا السيف، والمسلمون يخرجون من نصر إلى آخر على يديه، ولأنه اجتهد وللأمير والوالى أن يجتهد فى أحكامه، ولو أخذ[٨]، كل أمير على اجتهاده الذى أخطأ فيه، لما كان هناك أمير ولا إمارة أصلاً.

---

(١) قارن بين ذلك وما ذكره حميدان بن حميدان: تنبيه أولى الألباب، لوحة ٤٨ .

(٢) **مالك بن نويرة اليربوعى، أبو حنظلة**، أسلم بعد الفتح وولاة الرسول،ع، على صدقات قومه، وكان شاعراً فارساً، وقيل ارتد مع قومه، ونفى آخرون ذلك.. قتله خالد ليتزوج امرأته، وقيل غير ذلك. انظر تاريخ الطبرى، ٣/٢٨٠، وابن حجر العسقلانى: الإصابة، ٣/٣٣٦ .

(٣) هناك روايات مختلفة بين المؤرخين فى تفسير هذا الأمر، والذى نعتقده براءته من الافتراء، فما كان مثله ليفعل ذلك، وهو صاحب المروءة والندى العفيف، انظر ابن الأثير: الكامل،٢/٣٥٨،٣٥٧، وابن كثير: البداية والنهاية، ٦/٣٢٢ .

(٤) مدينة من مدن شمال الشام على حدودها مع تركيا.

(٥) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٤٩، وما بعدها.. وانظر الرد، القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٣٥٤،١-٣٥٥ .

(٦) انظر ابن الأثير: الكامل، ٢/٣٥٨ .

(٧) انظر الإمام أحمد بن حنبل: المسند، ٤/٥،٩٠/٣٠٠،٢٩٩، دار الفكر، بيروت، ط. ثانية "مصورة"، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

(٨) لرسول الله،ع، موقف مماثل من خالد بن الوليد يوم قتل أسرى بنى خذيمة فما كان منه،ع، إلا أن رفع يديه إلى السماء، وقال: **"اللهم إنى أبرأ إليك مما صنع خالد"** فقد ظنهم كفاراً فقتلهم= =ورأى النبى،ع، أن من حقه أن يجتهد، ولا يحمل اجتهاده ولا دمهم بموافقته على اجتهاده، وجعل أمره إلى الله، وتبرأ من عين فعله، لأنه لا يلزمه، وكذلك فعل أبو بكر يوم بنى يربوع..

كما أن خبر خالد وما حدث من أمره فى شأن مالك بن نويرة وزوجته، قد اضطرب نقله فى كتب المؤرخين[١]، ولو صح فهو من أحاديث الآحاد، التى لا يصح بها تفسيق ولا غيره، وقد وفق الزيدية حين قالوا يمكن أن يكون ما حدث من أبى بكر فى شأن خالد من باب الاجتهاد، وأن خالد قتل مالكاً اجتهاداً هو الآخر[٢]، ولذا لا يجب أن يقتص منه، ولا يجب فيه تفسيق المجتهد بفعله ولا تخطئته، إذ إن ذلك يعرف بضرب من النظر والاستدلال، ولا يجرى مجرى المعلوم المقطوع به فى باب الأحكام[٣].

الشبهة الثامنة نصه على عمر من بعده :

أخذ الشيعة عليه نصه على عمر من بعده، وعدوله عن أمير المؤمنين على، رضى الله عنهم، فقد أخطأ- عندهم- لأن النبىﷺ، نص على الإمام من بعده، وأخطأ عند من قال إن يتركها شورى، فلا هو اختار أمير المؤمنين؛ لأنهُ المنصوص عليه عندهم، ولا تركها شورى، كما فعل رسول اللهﷺ، على قول غيرهم[٤]، وتنبهت الزيدية إلى ذلك فقالوا هذا الكلام غير معتمد عند أكثر المسلمين؛ لأن نص الإمام على إمام من بعده ليس بمحظور شرعاً، فإذا اعتقد أنه إمام، فنصه على الإمام من بعده حكم من أحكامه، التى اجتهد فيها، وإذا كان لم يفسق بسائر ما صدر عنه من أحكام فكيف يفسق بهذا الحكم؟!.. وانتهى الزيدية إلى حكم كلى فى هذا الباب، أن كل ما طعن فيه على أبى بكر الصديق شبه لا يدل على التفسيق[٥]، ولكن حاول خصوم الشيخين من الروافض، بكل ما أوتوا من قوة، إدانتهما فقالوا إن لم يكن فى هذه الأدلة متفرقة ما يدل على التفسيق، فبمجموعها يكون ذلك، إذا انضم بعضها إلى بعض، ضرورة، كما يعلم جود حاتم وشجاعة أمير المؤمنين ضرورة[٦].

والحقيقة إن هذا الغل على الشيخين وصحابة الرسول لا جدوى منه، فما ذكروه من روايات وأخبار لا يخرج عن ثلاثة احتمالات هى:

انظر الفتح،٧/٦٥٣-٦٥٤، ح(٤٣٣٩)، والنسائى، كتاب آداب القضاة، باب — وابن سعد: الطبقات ٢،ق١/١٠٦، وأحمد: المسند، ٢/١٥٠، وابن هشام: السيرة، ص٨٣٣، والواقدى: المغازى، ص٣٥٣ .

(١) انظر تاريخ الطبرى؛ ٣/٢٨٨، وابن الأثير: الكامل، ٢/٣٥٨، والبلازرى: فتوح البلدان، ص١٠٧ .

(٢) انظر الجرجانى: شرح المواقف، ٨/٣٥٧ .

(٣) البسيق: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٦ ط.

(٤) انظر فى ذلك الباقلانى: التمهيد، ص٤٩٧، وما بعدها، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/٨٠٥، وقارن بما ذكره يحيى بن الحسين: كتاب تثبيت الإمامة، ٤٨ ط-٤٩،

(٥) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/١١١، وكذلك ٣١٩. والآمدى: غاية المرام، ص٣٨٩.

(٦) انظر الخياط : الانتصار، ص١٣٧، ١٣٨، وكذلك١٦٩،١٦٤ .

١- ما ليس ذنباً، ولا يدين أحداً، ومعلوم وقوعه يقيناً.
٢- ما ليس ذنباً، ولا يعلم وقوعه عند الزيدية وحق عند غيرهم، ومن ثم لا يعلم كونه فسقاً.
٣- ما كان ذنباً وكبيرة، ولكنه غير ثابت، رواية سنداً ومنقوض -متناً- ومتعارض بما هو معلوم ضرورة، واختلف فيه الناظرون، فمن قائل إن مظنون وقوعه، أو قائل إنه معلوم كذبه، وما كان حاله، على ما وصفنا، لا يخبر عن معنى واحد، فكيف يقوى بعض بعضاً"[1]؟!

على أن من الزيدية وغيرهم **من توقف بصدد هذه الأخبار** والروايات -وأحسبهم تياراً يميل إلى الاعتدال من الشيعة- فاعتبروها من جنس الهذيان، الذى لا يقع بها حكم يورث تهمة أو يسقط مروءة، ومن ثم رأوا وجوب التوقف، وامتنعوا من الموالاة والمعاداة جميعاً.

وقال فريق آخر من الزيدية -أحسبهم سلفهم- ورأى أهل السنة أنهم منهم، وهم أهل النصفة والعدل، قالوا إذا علم فى الأصل الموالاة، وكانت هى المؤثرة على غيرها، فما الذى يمنع منها ويوجب المعاداة؟!.. فوجوب المعاداة لا يكون إلا بما هو معلوم، شرعاً وعقلاً، وعليه لا يجب التوقف، ولا معنى له، بل يجب أن نوالى على الشرط، وهذا المذهب فى منتهى النصفة والعدل الذى عليه جمهور أمة الإسلام، ولا يعرفه الرافضة بطوائفها، وقليل من متعصبى الزيدية[2].

وبعد، فقد علمت بداية أن تتبعى هذه الشبه، بالتحقيق والعرض والنقد والتعليق **أمراً مرهق وصعب**، ولكن ما الحيلة والهدف الذى رصدته يلوح لى، وهو ما رجوت من ورائه من تدريب العقل المسلم على تقبل **النقد بصدر رحب، على أصول الإسلام** وقواعده الراسخة، حتى **نبدد ظلام الفرقة والتشرذم الإسلامى**، وينفجر نور الوحدة، إن شاء الله بلا دخن.

٢- نقد الشيعة فى الطعن على عمر والرد عليهم

ذهبت **الشيعة** إلى أن قبول عمر بن الخطاب للخلافة خطأ منه، وكذلك بيعته لأبى بكر والتزام أمره والاستخلاف والتصرف له فى أيام حياته[3]، وقالت بعض **الزيدية** بذلك وهو،

---

(١) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٦ ط. وانظر يحيى بن حمزة: عقد اللآلى، ص٩٧.
(٢) انظر يحيى بن حمزة: عقد اللآلى، ٧٩، ط-٨٠,٠٠، ٨٧ ط.
(٣) انظر الشريف المرتضى: الشافى، فى الإمامة، ص٢٤١-٢٤٢.

الهادى ومن وافقه، فقالوا بأن ذلك كان خطأ وفسقاً معلوماً ظاهراً[١]، حتى إن من قال من الأمة بصوابه، كأهل السنة ومن وافقهم[٢]، أو أنه من مسائل الاجتهاد، قد لُخطأ عندهم.

ولكن عبر عن الزيدية أئمة وعلمائهم أبو القاسم البستى، ت٤٢٠هـ، حيث أفرد للموضوع كتاباً سماه "الإمامة"، بين فيه أنه لا دلالة على ما ذهب إليه الشيعة وبعض الزيدية، وواصل فى كتابه الرائع "البحث عن أدلة التكفير والتفسيق" تفنيد آراء الطاعنين على الفاروق، بزعم أن أدلتهم تفضى إلى الفسق، ولذا سنعرض لها وللرد عليها بالتحليل والتفسير والنقد[٣].

الشبهة الأولى فيما دار عند وفاة رسول الله ﷺ، وما كان من عمر :

جاء فى الأخبار، أنّ النبى ﷺ، حين حضرته الوفاة، طلب ممن حوله قرطاساً ودواة ليكتب لهم كتاباً، فقال: "هلم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا من بعده". فقال عمر: حسبنا كتاب ربنا واختصموا فى البيت، وحدث هرج، فكان من عمر أنه قال: إنه يهجر. ولم يطعه، حتى التمس كتاباً ودواة ولوحاً، وقد روت الشيعة هذا الحديث وكذا الزيدية بهذا النص، وهو فى كتب السنة بأكثر من رواية، ولكن ما أثبتناه هنا فى مسند عبدالرزاق[٤]، وتعلقت الشيعة بهذا الحديث، ورأت أن فيه دليلاً على تكفير عمر أو تفسيقه -على أقل تقدير- مما يمتنع معه ثبوت إمامته، حيث لا إمامة لكافر أو فاسق[٥].

ولكن الزيدية فى معرض دفاعها عن سيدنا عمر رضى الله عنه، استبعدت صحة هذا الحديث بهذا النص سنداً، فقدحوا فى رواته الذين رووه، وهم على النحو التالى: عن إسحق بن راهوية عن عبدالرازق عن معمر عن الزبيرى عن عبدالله بن عقبة عن ابن عباس قال ــ الحديث، وقالوا: إن التفسيق لا يثبت بأخبار الآحاد فإن صح هذا الحديث فلا دلالة فيه على ذلك، واستبعدوا صحته أصلاً[٦]، كما تعرضت الزيدية للآثار المترتبة على هذا الحديث، والتى

---

(١) وقارن بالهادى: يحيى بن الحسين، كتاب تثبيت الإمامة، ٤٨ ط.

(٢) انظر الأشعرى: اللمع، ص١٣٣-١٣٤، والبيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٢٣٦-٢٣٩، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/ ٣-٣٢.

(٣) انظر البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، من ٣٧، -٣٩.

(٤) انظر مسند عبدالرزاق، ٥/٤٣٨-٤٣٩.. وقارن البخارى فى مواضع كثيرة، ١/٤، ٣٩/١٢٨، ٥/١١-١٢، ٦/٧، ١١/٧٣٨-٩، ٧٧٩/٣٧، وفى صحيح مسلم بشرح النووى، ٥/٧٦، وأحمد فى مسنده، ٦/٤٧.

(٥) انظر ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ١٢/١٩٥، وابن المطهر الحلى: منهاج الكرامة، ص١٣٧.

(٦) انظر كذلك الواقدى: المغازى، ٢ق٢/٣٢٤، ٣٦.

تأتى على غير هوى ومراد للشيعة[١]، فقالوا يستحيل صحة هذا النص، ولو كان صحيحاً، لكان يعنى إسقاط مقولة **الشيعة** فى الوصية ووجوب تكذيب النبى والإعراض عن السماع منه أو قبول شريعته، ففى نص الحديث أنه أوصى **لأبى** بكر الصديق، رضى الله عنه، على رواية من قال ذلك، وفيه بيان كفر عمر بعد إيمانه، وهو كذب بين، فلم يكن منه ذلك، ولم يعلم عنه حين وفاته،ﷺ وكل ما فى الأمر أنه ظن أن النبى كان مغشياً عليه[٢].

أما احتجاجهم بقوله،ﷺ: "**أفعل فعلاً لا تضلون بعده**" فقد يكون لفظ "لا تضلون" من كلام الراوى، فالنبى،ﷺ، لا ينطق عن الهوى[٣]، وجهل عمر بموته،ﷺ، لا يوجب تفسيقاً ولا تكفيراً، ولكنه من **افتراءات الشيعة** عليه، فإنه لم يقل بأنه لا يموت، فيكذب ما جاء به الوحى وتواتر عنه،ﷺ، ولكنه ظن أنه قد غشى عليه، أو ذهب كما ذهب **موسى** حين لقى ربه وسيعود، وقد ذهل عمر عن نفسه، حتى رده أبو بكر إلى الصواب بمقالته المشهورة، والتى سبق وتعرضنا لها[٤].

الشبهة الثانية كانت بيعة أمير المؤمنين لعمر قهراً :

زعمت **الشيعة** أن أمير المؤمنين بايع لعمر قهراً تحت حد السيف، ورووا خبراً لا يصح، قال فيه **الثقفى** إنه فى يوم أخذ بيعة الناس على عمر فى المسجد، كما أراد الصديق، لم يحضر أمير المؤمنين وأرسل عنه مندوباً، وبعد وفاة الصديق"يوم البيعة الفعلى، لم يحضر كذلك أمير المؤمنين وأرسل مندوباً عنه، وحين سأله عن علة غياب أمير المؤمنين لم يجب، فهدد عمر بقتل أمير المؤمنين إن لم يحضر، وحضر أمير المؤمنين وعرف به الرجل- هكذا- وأخذ أمير المؤمنين يشكو للأنصار من قولة عمر!.. وانتهى الشيعة إلى أن الفعل العمرى كان عظيماً فى الدين، ترتب عليه سقوط الولاية وبطلان الأعمال.

ويبدو جلياً أن للباطل وجهاً لا يخفى عن ذى بصيرة، فيرتد على مفتريه، لذا قال أهل **الأنصاف من الزيدية** إنها شبهة مردودة، ولا تصح، سنداً ومتناً، **فالثقفى** متهم بالتشيع

---

(١) قارن بما ذكره الهادى: كتاب تثبيت الإمامة، ٤٨ط-٠,٤٩. وكيف تبع "الجارودية" المتطرفة.

(٢) انظر تاريخ الطبرى، ٤٤٢/٢، وابن سعد: الطبقات: ٢ق،٥٣/٢، وأحمد ١٩٦/٣، ٢١٩/٦، والبخارى، ٢٣/٧، ح(٣٦٦٧).

(٣) قارن بذلك البخارى، ٧٣٨/٧-٧٣٩، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربى، بيروت، "مصورة"، د.ت.

(٤) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٥، وانظر البيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٣٤٦-٣٤٧.

والكذب، مما جعل محدثو الشيعة يختلفون فى حديثه فضلاً عن أهل السنة[١]. كما أن ما حُدث به هو من قبيل الأخبار المصنوعة لا على أساس؛ لأنه لم يثبت عن عمر مثل ذلك، ولا علم ما هو قريب منه، يضاف إلى ذلك أن التفسيق بخبر الواحد لا يثبت عند الزيدية والمعتزلة، وكذا أهل السنة[٢]، ولكن البستى يستدرك -بما يشبه الاسترضاء بما لديه من نزعة مذهبية، جعلت من الإمامة عقيدة ومداراً لأحكام الولاء والبراء، فيقول أجمعت الزيدية على أن الوعيد بالفتك بأمير المؤمنين، لو ثبت فى حق عمر أو غيره، لا يبعد أن يكون صغاً؛ لكونه أعظم من الخروج عليه، ويتضمن الاستخفاف والاستهزاء به، لكن الخبر غير معلوم الثبوت[٣].

الشبهة الثالثة كان عمر فى باطنه على أبى بكر بخلاف ظاهره:

ادعى يحيى بن الحسين أن عمر كان على أبى بكر الصديق بخلاف الظاهر، وليؤيد زعمه روى عن عبدالله بن عمر أنه قال: "كنت عند أبى يوماً فاستأذن عبدالرحمن بن أبى بكر[٤]، فقال: دويبة سوء وهو خير من أبيه[٥]، وأذن له. وساله فى حطيلة[٦]، وكان قد حبسه. فقال: دعنى أهذبه بطول الحبس، فلما خرج. قلت: يأبه. عبدالرحمن بن أبى بكر خير من أبيه؟!.. فقال: ومن ليس خير من أبيه؟!.. ولكن كيف ترى محبته فى الناس؟ - قال: قلت: إنه لأحب إليهم من ضياء أبصارهم. - فقال: على رغم أنف أبيك.. إلى كلام طويل ذكره. -ثم قال: قلت له: هلا أظهرت مكانه؟ -فقال: إذن ترضخ هامة أبيك بالجندل[٧].

ثم هم قوم بأفاعيل.. فذلك حملة على أن قام فى الناس -فقال: كانت بيعة أبى بكر فلتة وقى الله شرها من عاد إلى مثلها فاقتلوه"[٨] -وقال: وهذه القصة تدل على أن باطنه

---

(١) هو عباد بن كثير الثقفى البصرى، قال البخارى : تركوه، وكذا النسائى، انظر كتاب الضعفاء الصغير، ص٧٥، والذهبى: الميزان، ٣٧١/٢، والتاريخ الكبير، ٤٣/٦ .

(٢) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٤٤٧-٤٤٨ .

(٣) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٧، وقارن القاضى الباقلانى: التمهيد، ص١٧٦، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١٨٤/١، والفراء: المعتمد فى أصول الدين،ص٢٢٤-٢٢٥.

(٤) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن أبى بكر الصديق التيمى، صحابى شجاع حضر اليمامة وشهد غزو إفريقية ووقعة الجمل مع شقيقته عائشة، تصدى لمعاوية فى بيعته ليزيد ومات فى طريقه لمكة، سنة٥٣هـ، انظر ابن حجر: الإصابة، ت٥١٤٣ .

(٥) انظر الشريف المرتضى: الشافى فى الإمامة، ص٤٢، والجرجانى: شرح المواقف، ٣٥٧/٨ .

(٦) هو جرول بن أوس العبسى، شاعر مخضرم أسلم ثم ارتد، وغلب على شعره الهجاء، حتى هجا نفسه، ت ٤٥هـ. انظر ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، ص٩٣، وابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص٢٣٨ .

(٧) أى بالحجارة.

(٨) انظر القاضى أبو بكر الباقلانى: التمهيد، ص٤٩٥، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق١، ٣٣٩-٣٤٠ .

كان بخلاف ظاهره، وأنه كان لا يعتقد إمامة أبى بكر، وسماه **حصيل بنى تيم**[١]، **لقد تقدمنى ظلما**، وخرج إلى منها آثماً. -قالوا: "لقد تقدمك ظالماً" عرفناه، فكيف خرج إليك منها آثما؟! - فقال: إنه لم يخرج إلى منها إلا بعد الإياس منها. وذكر فى الحديث: إنه همَّ أن يسلم له الأمر فى حياته. فذكر فيه أنه قال له المغيرة[٢]: فكيف أثبت ذلك، وقد دعاك إليها يوم السقيفة[٣]؟!.. فقال: والله لأعدك من دهاة[٤]، العرب!.. إن الرجل ماكرنى فماكرته، فوجدنى أحذر من قطاة[٥]، لما رأى شغف الناس به، أراد أن يعرف ما فى قلبى. فعرض علىَّ الأمر، فلو قبلت لما ساعدنى الناس عليه، وظننت أنه سيعود إلى الأمر عن قريب"[٦]، وهذا الخبر أيضاً روى على ما فى نفسه"، ولنتهى الهادى إلى أن من كانت هذه صورته لم يعد إماماً ولا مسلماً!! [٧].

وهكذا نجد الهادى قد فاق الروافض تطرفاً، وخالف آل البيت سلفاً وخلفاً، وسن سنة سيئة ولم يتبع آباءه أجمعين فى الترحم والترضية للشيخين، ويمكن القول بأنه صوت نافر فى تيار الزيدية ورثة من **الجارودية**[٨]، المتطرفة، وسنعود إليه بالدرس والتحليل عند دراسته دراسة مستقلة، بإذن الله، لنعرف دواعى تطرفه فى مسألة **الإمامة**.. أما جمهور الزيدية فقد نقدوا هذه الشبهة على النحو التالى:

أولاً: هذه القصة تتعارض والمعلوم ضرورة من سيرة وحال عمر بن الخطاب، العدل التقى المؤمن التقى، مع رسول الله ﷺ، الذى توفى وهو عنه راض[٩]، ولا تتفق مع حاله وطاعته لأبى بكر الصديق، الذى والاه حياً وميتاً، واقتدى به واتبع سيرته والتزم أوامره، واعتقد فى تعظيمه وهيبته، ويعلق أهل السنة على ما حكوه بين قصة

---

(١) الحصيل: الرزيل من كل شئ.. انظر الوسيط مادة "حصل"، ١٧٣/١ .

(٢) **هو المغيرة بن شعبة بن أبى عامر الثقفى**، أبو عبدالله. صحابى من القادة والولاة أسلم وشهد الحديبية واليمامة وفتوح الشام، تولى الكوفة لعمر وعثمان، واعتزل الفتنة، وتولى الكوفة لمعاوية، ت٥٠هـ.. انظر ابن الأثير: أسد الغابة؛ ٤٠٦/٤، وتاريخ الطبرى؛ ١٣١/٦ .

(٣) انظر ابن هشام: السيرة النبوية، ٢٢٧/٤، وتاريخ الطبرى، ٢٠٢/٣ .

(٤) **الداهية**: العاقل الحكيم والبصير بالأمور، وصاحب الرأى الجيد.

(٥) **القطاة**: نوع من اليمام يؤثر الحياة فى الصحراء ويتخذ أفحوصة فى الأرض، ويطير جماعات، ويقطع مسافات شاسعة وبيض مرقط، ج قطاً، وقطوات، وقطيات، ٧٥٤/٢، (الوسيط).

(٦) انظر الشريف المرتضى: الشافى فى الإمامة، ص٢٤٢ .

(٧) انظر الهادى يحى بن الحسين: كتاب تثبيت الإمامة، ٤٩.

(٨) انظر الأشعرى: مقالات الإسلاميين، ص٦٦-٦٧ .

(٩) ادعت الشيعة أن الرسول ﷺ قد توفى وهو عنه غير راض انظر هذه الدعوى عند ابن المطهر الحلى: منهاج الكرامة، ص١٣٧، وابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ١٩٥/١٢ .

عبدالرحمن بن أبي بكر معه أنها من الأكاذيب الباردة، ولا يشك عاقل في عقل عمر ومعرفته، فكيف يليق به التظاهر بذمه والقدح فيه[١].

ثانياً: وإذا كان هذا هو المعلوم من ظاهره، فما ادعاه الروافض، وقلة من الزيدية الهدوية، من أن الفاروق عمر كان باطنه بخلاف ظاهره تجاه أبي بكر الصديق، أمر مجهول، وهو ككتاب لا يعرف مصنفه، لا يصح. ومن اعتقد تفسيقه بمثل هذه الخرافات، فقد ظلم نفسه، هذا رأى علماء الزيدية في مقالة بعضهم وتعنتهم، وتبنيهم لبعض الأقاصيص التي يروجها كذبه الشيعة، فهي خرافات وأساطير لا تصح، ونقدها على يد جمهور الزيدية المنصفين فما أبعد المسافة بينهما[٢]!.. ويقول القاضي عبدالجبار: "ما يطعنون به من الأشياء التي لا أصل لها في الروايات المرتبة والمنقولة بين أهل الرواية، فلا يجوز ذكره في هذا الباب؛ لأن الأمر في كثير منه كذب ظاهر، وفي أن الداعي لهم إليه التعصب دون الدين"[٣].

الشبهة الرابعة براءة عمر من بيعة أبي بكر على ما تدعي الشيعة:

زعمت الشيعة أن عمر تبرأ من بيعته لأبي بكر، فقال: **"كانت بيعة أبي بكر فلتة، وقى الله شرها، من عاد إلى مثلها فاقتلوه"**[٤].. صحيح أن عمر قال ذلك، أما إنه قد تبرأ من بيعته لأبي بكر فلا. والناس مختلفون في تأويلهم لهذا الكلام[٥]..

أ- فمنهم من قال مراده هو أن الشورى لم تكن أرست قواعدها، فأما بعد أن صار للشورى في دولة الإسلام مكان، وعرف أهل الرأي والحل والعقد، فمن عقد لرجل من غير شورى، فقد أراد الفتنة، ومن ثم فقد حل قتله.. وقد لوح عمر بالقتل في كلامه على سبيل المبالغة والزجر، لا الحقيقة، ومن ثم بطل حكم الشيعة عليه بالتفسيق لأجل ذلك[٦].

ب- أما من اعترف ببطلان بيعة أبي بكر، فكيف يكون فاسقاً عند الشيعة وهي تقول ببطلان بيعته؟!.. إنه ليس ذنباً عندهم، وكان من المفروض، إن كان التأويل ثابتاً عندهم على ما أرادوا، أن يمدح عمر لا يذم[٧]!

---

(١) انظر الأمدي: غاية المرام، ص٣٨٩، والجرجاني: شرح المواقف، ٣٥٨/٨، وهو ما يقتضي القدح في إمامته وتوليته؟!

(٢) البسيج: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٧ ط.

(٣) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق٢/٢٨،٢٩، وابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠٩/١٢-٢١٠.

(٤) انظر الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة، ص٢٤١-٢٤٢.

(٥) انظر في ذلك الجرجاني: شرح المواقف، ٣٥٨/٨، والقاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠،ق١/٣٣٩.

(٦) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠، ق١/٢٤٠.

(٧) انظر ابن تيمية: منهاج السنة، ١١٨/٣-١١٩.

وقد ذهبت المعتزلـــة أن القادح فى إمامة أبى بكر فاسق.. وعمر لم يقصد القدح عند جمهور المسلمين عدا الروافض، وكيف ينكر بيعة أبى بكر وبيعته فرع بيعة أبى بكر[١]؟!.. لقد عينه بعده ووافقه على ذلك جمهور الصحابة، فلا يمكن إذن أن يكون قصـد عمـر هـذا المعنى التى ترامى إلى أذهان للروافض، ولم يخطر ذلك ببال أحد من الصحابة، ولو حـدث لردوا على عمر[٢]، وإذا كان هذا لا يفوت على العوام، فكيف بالعقلاء من الناس[٣].

الشبهة الخامسة قدح الشيعة فى علم عمر والرد عليهم :

زعمت الشيعة أن عمر لم يكن عالماً بالدرجة الكافية التى ترشحه للإمامة، فمن يقول مثل قوله فى بيعة أبى بكر: **"من عاد إلى مثلها فاقتلوه"**. قد أخطـأ؛ لأن مـن بـايع بيعـة صحيحة، فكيف يستحق بها القتل، كما قال[٤]؟!

فهل كان عمر لا يعرف أن من قام ببيعة للإمام لا يستحق القتل بها، كما زعموا؟!.. وإن كان كذلك، فكيف فات أبو بكر هذا الأمر، وهو يجهل القدر الكافى من الشـرع، الـذى يرشحه للإمامة من بعده، ثم ينقاد الناس له بعد ذلك، وهم يعرفون حاله وقدره من العلم[٥]؟!

لقد كان هذا التعبير تعبيراً مجازياً للمبالغة والزجر وليس حقيقيـاً، وإن فـرض أنـه ضرب أحدهم وقام بهذا الفعل، فأقضى ضربه له للموت، على هذا التصور، فـلا يجـب أن يكون خطأ، على **مذهب الشيعة والمعتزلة**[٦]، لأنه يأمر الناس بالارتياء لأنفسـهم الأفضـل والشورى، وألا ينفرد قوم، فى خفاء- بأمر يشترك فيه المسلمون معهم، وعليه فالقطع **بالفسق فى أمر لا يعلم أنه خطأ**، وإذا علم لم يعلم كونه فسقاً، لا يحل شرعاً[٧].

الشبهة السادسة حول علم عمر أيضاً :

زعمت الشيعة أن غيره كان أكثر وأوسع منه علماً[٨]، ويترتب على ذلك عدم أحقيته بالإمامة، وقيامه بها بغى على أهلها، وتصرفه فيما لا حق له فيه، وقصدوا من ذلك بيان سعة علم سيدنا على، كرم الله وجهه[٩]، وكانت أدلتهم على ذلك ما يلى : كان يرجع فى الفتاوى إلى

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق،١/٣٣٩-٣٤٠ .
(٢) راجع معنى ما ذكره سيدنا عمر ودلالة اللفظة- "فلتة" فى لسان العرب، ٢/٧٦، وعند الآمدى: غايـة المرام، ص٣٨٩، والقاضى عبدالجبار، المرجع السابق، وابن تيمية: منهاج السنة، ٣/١١٨أ.
(٣) البيجى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٧ ط.
(٤) انظر الطوسى: تلخيص الشافى، ٣/١٦٠،١٥٩ .
(٥) انظر الجرجانى: شرح المواقف، ٨/٣٥٨ .
(٦) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق١/٣٣٩-٣٤٠، وابن تيمية، منهاج السنة، ٣/١١٩،١١٨ .
(٧) البيجى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٨،
(٨) انظر ابن المطهر الحلى: منهاج الكرامة، ص١٣٧ .
(٩) انظر الشريف المرتضى: الشافى فى الإمامة، ص٢٥٢ .

إلى أمير المؤمنين وغيره[1]، وقال بنفسه: "لولا علي لهلك عمر"[2]، وقال أيضاً: "ما من معضلة إلا ولها علي بن أبي طالب"[3]، كما قال: "لا أراني بسوء ما أراك يا علي"[4]، وضرب من أبى حكم علي، كرم الله وجهه، وقال له: "أتدري من هذا؟.. هذا مولاك ومولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة"[5]، وقال للعباس في مناظرته له يوم دخلوا الشام: "هو من أحق بها منى ومنك- يقصد الإمامة- تركناه وراءنا بالمدينة- يعني علياً"، وقال أيضاً لابن عباس: "ما أظن صاحبك- يعني علياً- إلا مظلوماً"، وقوله: "أرد إليه ظلامته". -وقوله: "ما أظن القوم إلا أنهم استضعفوه"، وجواب ابن عباس له بقوله: "والله ما استضعفه الله حين ولاه سورة البراءة، وغير أبا بكر به"[6]، وخلص الشيعة من كل ما تقدم، بأن فيها ما يدل على اعترافه لأمير المؤمنين بالعلم والفضل والتقدم[7].

ولا يرى الزيدية وجمهور الأمة[8]، أن في هذه الأدلة ما ينهض على إثبات الفسق، فمن الثابت **جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل**، ولعل عمر كان هذا مذهبه، فكان يعترف لأمير المؤمنين بالعلم والفضل، ويعترف لنفسه بالإمامة[9]، ويرى علماء الزيدية أن هذه خلة لم تثبت بالدليل أنه فسق، كالخطأ في نفس الإمامة، فلو أنه حين حكم أن الحق لعلي تولى الأمر، ولم يكن أمير المؤمنين ممن حاربه أو نابذه أو أظهر أن الحق معه له، على وجه يميز حزبه من حزب عمر، لم يكن فسقاً-عند من لا يقول بالتفسيق في الخطأ في الإمامة- لأنه لا دلالة على ذلك في الشريعة.

هكذا يكون الحكم هنا كالحكم في الخطأ في الإمامة سواء، والكلام عليه كالكلام على من فسق بالخطأ في الإمامة، فلا وجه لإفراده بالكلام مرة أخرى[10].

---

(١) انظر ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ١٢/١٧٩، والقاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠، ق٢/١٢.
(٢) انظر سنن أبي داود، ٢/٢٢٧؛ دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
(٣) انظر ابن حجر: الصواعق المحرقة، ص١٢٥ .
(٤) انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ق٢/١٠٢ .
(٥) انظر البغدادي: تاريخ بغداد، ٨/٢٩٠ مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٤٩هـ/١٩٣١م، وابن حجر: الصواعق المحرقة، ص١٧٧ .
(٦) انظر ابن هشام: السيرة النبوية، ٤/١٤١، وتاريخ الطبري، ٣/١٢٢-١٢٣ .
(٧) انظر الشيخ المفيد: الإرشاد، ص٣٧ .
(٨) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠، ق٢/١٨، وابن تيمية، منهاج السنة، ٣/١٣٩-١٤٠ .
(٩) البستي: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٨،
(١٠) البستي: المصدر السابق، نفسه.

الشبهة السابعة موقفه يوم الحديبية :

ادعت الشيعة أن موقفه يوم الحديبية يكفي لتكفيره، فقد قال: "إن الرسول قد وعدنا بأنا ندخل مكة محلقين رؤستا ومقصرين والآن فقد منعنا"، وقد منعه أبو بكر من الكلام، وأخذه إلى خيمته، ثم قال له: "إنه لم يقل متى، وسيكون هذا من بعد" ولم يزل به حتى سكن وهدأت ثورته[١]، وهذا يوجب الكفر[٢]..

ولكن الزيدية ردت عليهم بأن هذا الادعاء غاية في الغلط والخلط؛ لأن أقصى ما في هذه الرواية أنه قد أشكل عليه الأمر، وأخطأ في التأويل، وهو بشر غير معصوم، فلما سمع كلام أبي بكر عاد إليه صوابه، وسكن فؤاده وسكت[٣]، لقد كانت الزيدية على وعي من القضية، ولا يدفعها غل الشيعة وحقدهم على الشيخين، ولذا بلغوا مرادهم من الحقيقة، فهذا الكلام لا يدل على أنه اعتقد تكذيباً لله أو رسوله، ولو ثبت ذلك، لكان رجوعه وتسليمه تجديداً لإيمانه وتوبته، ومن ثم فلا حجة فيه لأحد[٤].

الشبهة الثامنة موقفه من خالد بعد أن تولى الأمر :

كما رأى الشيعة في موقف عمر بن خالد وجهاً من وجوه الطعن عليه، فقد حلف ليقتلنه بمالك بن نويرة، فقال: "والله لئن وليت من أمر المسلمين لأقيدنك به"[٥]، ثم ولي الأمر، ولم يفعل شيئاً من ذلك، ولكنه عزله، وعين أبا عبيدة بن الجراح[٦] بدلاً منه على جيش الشام، ورده إلى المدينة، وصادر أمواله ولم يترك له سوى ستين ألفاً، ورد الباقي إلى بيت مال المسلمين[٧].

وكان لرد الزيدية موقف رصين عاقل، فهذه شبهة لا تثبت فهي من روايات الآحاد وخبر الواحد لا يقع بها حكم.. ولعل أولياء الدم قد عفوا في أمر القصاص، فلم يكن له أن

---

(١) انظر في ذلك الواقدي المغازي، ٦٠٦/٢-٦٠٧، وابن هشام، السيرة النبوية، ٢٠٣/٤، والبخاري، ٢٥٦/٣، وأحمد: المسند، ٤٨٦/٣، وتاريخ الطبري، ٦٣٤/٢، وابن الجوزي: سيرة عمر، ص٣٧، تحقيق طاهر الحموي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.

(٢) انظر ابن المطهر الحلي: نهج الحق وكشف الصدق، ص٣٣٦-٣٣٧، تحقيق فرج الله الحسني، دار الكتاب اللبناني، د.ت.

(٣) انظر البخاري: ٢٥٦/٣، ومسلم، ١٤١/١٢، ح(٩٤).

(٤) البستي: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٨ ط.

(٥) انظر ابن كثير: البداية والنهاية، ٣٢٢/٦ .

(٦) هو أبو عبيدة، عامر بن عبدالله بن الجراح، من كبار الصحابة الفاتحين كان شجاعاً تولى قيادة جيوش الإسلام، وكان يلقبه النبيe بالأمين، وهو من العشرة المبشرين. توفي في طاعون عمواس سنة١٨ هـ. انظر ابن الجوزي: صفة الصفوة، ١٤٢/١ .

(٧) انظر الشريف المرتضى: الشافي، ص٢٤٩، ٢٥١، وابن المطهر الحلي: منهاج الكرامة، ص١٣٥، وانظر الجرجاني: شرح المواقف، ٣٥٧/٨-٣٥٨ .

يطالب خالداً به.. أما أخذه مال خالد ورده إلى بيت المال، فلعله رأى أن ذلك ممـا اجتمـع عنده من الغنائم، فاجتهد فى أخذه ورده إلى بيت المال، فعلام يلام خليفة المسلمين فى ذلك[١]؟!

الشبهة التاسعة أكره أمير المؤمنين أن يزوجه ابنته :

ادعت الشيعة أنه أكره أمير المؤمنين حتى زوجه ابنته أم كلثوم[٢] وهدده، وهدد بنـى هاشم[٣]، وهو كذب صراح، فقد روى عن عمر قوله عن رسـول اللهﷺ: "كل نسب وسبب ينقطع إلا نسبى وسببى"[٤].. فأردت أن أتزوج بها[٥]، وروى أهل الحديث أن أمير المؤمنين نعتهـا إليـه ليراها ويرضاها[٦].

كان هذا الدليل أحد الأدلة التى كذب بها الزيدية الروافض، فى ادعائهم قهـر أميـر المؤمنين على البيعة لعمر، ودليل على صحة بيعة عمر وإمامته، لأن أمير المؤمنين لا يزوج ابنته من الفساق، فإذا زوجه بنت رسول اللهﷺ، دل ذلك على أنه غير فاسـق كمـا ادعـوا، وحاشاه أن يكون كذلك، والظاهر من الشرع الرضى، إلا أن يثبت الإكراه، ولم يثبت[٧].

الشبهة العاشرة جعل الأمر شورى فى الستة :

وجد الشيعة فى موقف سيدنا عمر من الاستخلاف من بعده، بعد أن طعنه أبو لؤلـؤة المجوسى[٨]، وجهاً من وجوه الطعن فى هذه الشخصية النابغة الورعة، فقد جعل الأمر شورى فى الستة، وهم صفوة الصحابة والبقية الباقية من العشرة المبشرين بالجنة، ورأى أن ذلك هو الصواب، حتى يجد المسلمون سعة فى اختيار الأفضل لهم، فقد كان كل واحد منهم أفضل من

---

(١) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٨ ط، القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق١/٣٥٤-٣٥٥.

(٢) هى أم كلثوم الكبرى بنت على بن أبى طالب وفاطمة الزهراء، تزوجها عمر وولدت له زيـداً ورقية، ثم تزوجها عون بن جعفر بن أبى طالب، ثم أخوه عبدالله وتوفوا عنـها جميعـاً انظـر طبقات ابن سعد، ٨/٤٦٣، وابن الأثير: الكامل، ٣/٥٤ ..

(٣) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢١٦، والطوسى: تلخيص الشافى، ٢/١٦٠ .

(٤) عزاه السيوطى للطبرانى والحاكم والبيهقى عن عمر، والطبرانى عن ابن عباس والمسـور، وكـذا ابـن عساكر عن ابن عمر وصححه، الجامع الصغير، ٢/٩٣-٩٥، والمناوى: فيض القدير، ٥/٢٠.. وكذا صححه الحاكم وتعقبه الذهبى، وقال منقطع، ٣/١٤٢، وأشار الهيثمى إلى أن الطبرانى رواه ورجالـه ثقات.

(٥) انظر ابن قتيبة: عيون الأخبار، ٤/٧١، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د.ت.

(٦) انظر القاضى أبو بكر الباقلانى: التمهيد، ص٤٦٤، والجاحظ: العثمانية، ص٢٤٢، ٢٣٦.

(٧) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٨ ط.

(٨) البخارى، ٧/٧٤، ح(٣٧٠٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصـحابة، (٤٤)، بـاب فضـائل عمـر، ١٥/٢، ١٥٨، ح(١٤)، وابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣، ق١/١٤٤، والإمام أحمد، ١/٤٢، ٤٨ .

أخيه فى أشياء ويتميزون عليه فى أشياء أخرى، وكل منهم كان متطلعاً للإمامة والحكم، فمن الخير أن يجعله فيهم جميعاً. ووصف كل واحد بالصفة التى تمنعه من اختياره بعينه دون غيره[١]، فقال مثلاً فى عثمان رضى الله عنه: "**إنه يحلق بأقاربه**"[٢]، وقال فى الزبير: "**فرعون هذه الأمة**" وقال فى غيره: "**مؤمن الرضا كافر الغضب**"، وقال فى أمير المؤمنين: "**إن به دعابة**"[٣]! وهذا مما يعد إدراكاً ومعرفة عميقة بالرجال[٤]، ولكن الشيعة اعتبرته **طعناً فى خيار الصحابة- الذين كفروهم**[٥]!

أخذوا عليه كذلك قوله فى **سالم مولى أبى حذيفة**[٦]، "**لو كان سالم حياً، لم يخالجنى فيه الشكوك**"[٧]، أى لو كان حياً لوليته الإمارة، وسالم كان مولى لأبى حذيفة، ففضله على خيار الصحابة، وأجاز الولاية العظمى لأحد الموالى[٨]..

ووافقت **الزيدية الشيعة** أن اختيار سالم للإمامة خطأ لا شك فيه، لقولها بالنص الخفى فى أمير المؤمنين وابنيه الحسن والحسين وذريتهما لمن خرج ودعا إلى نفسه، وكان أهلاً للإمامة.. ولذلك لا تجيزها فى غيرهم غير أنهم ذهبوا إلى تأويل نص كلام سيدنا عمر، فربما قصدوا إدخاله فى الشورى، لكونه ثقة مؤتمن فى رأيه، أو ليكون أحدهم- عند من ذهب إلى أن الإمامة بالاختيار وفى قريش وغيرهم على السواء، وربما كان عمر منهم[٩].

أما أنه كان مولى لأبى حذيفة والولاية لا تكون لعبد، فربما حرره أبو حذيفة. وما وصف به عمر أحوال الستة ليس طعناً فيهم، بل هو إخبار بأحوالهم، **وما ظهر من صفاتهم، ولا علاقة له بالتعديل والتجريح** أو الطعن عليهم من أى وجه[١٠].

---

(١) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٥٧-٢٦٠، وابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١٣٩-١٤٠.
(٢) انظر ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٥٩/١٢-٢٦٠.
(٣) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٥١٠.
(٤) انظر الباقلانى: المصدر السابق، ٥١١.
(٥) **هو أبو عبيدة بن ربيعة، صحابى جليل**، كان عابداً زاهداً مجاهد، وضع النبى سره عند مولاه وعند أبى حذيفة، كان محل تقدير الصحابة، واستشهد فى اليمامة مع مولاه أبى حذيفة.. انظر طبقات ابن سعد، ٨٤،٨٥/٣، وابن الأثير: أسد الغابة، ١٥٥/٢٠.
(٦) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢٠/٢.
(٧) انظر تاريخ الطبرى، ٢٢٧/٤.
(٨) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢٣٥/١-٢٣٦، والقاضى الباقلانى؛ ص٥٠٨، والشهرستانى: نهاية الإقدام، ص٤٨١.
(٩) انظر الصاحب بن عباد : الزيدية، ص١٠٨.
(١٠) البستى: ٣٨، ط.. وانظر ابن أبى الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٥٦/١٢.

الشبهة الحادية عشرة أمره بقتل من خالف من السنة :

طعن الشيعة فى عمر، رضى الله عنه، لأمره بقتل من خالف من أهل الشورى فقال: "إذا اختلف أهل الشورى فكونوا فى جنبة عبدالرحمن بن عوف"(١)، فلو كان أمير المؤمنين على فى الجانب الآخر لحل قتله بمقالة عمر(٢)!.. ومن أمر بقتل أمير المؤمنين فقد فسق، كما أن أمير المؤمنين قد أخطأ خطأ عظيماً بدخوله فى الشورى(٣)، ولم يسع الزيدية إلا أن تدافع عن عمر من ناحية، وأمير المؤمنين من الناحية الأخرى، لترد كيد الشيعة عنهما، فالخبر من أخبار الآحاد الذى لا يفيد علماً يقينياً، ولا يقع به حكم من أحكام الدين، ولئن بدا هذا الحديث متواتراً.

كما اختلفوا بعد ذلك فى تأويل مراد عمر من كلامه السابق: فمنهم من قال: أراد اجتماعهم والسرعة فى قيامهم بالاختيار، حتى لا يختلفوا فيما بينهم ويتأثر الناس بهم فتكون فتنة، وقال آخرون: أراد به المبالغة فى الزجر خشية وقوع الفتنة بينهم، وهو كسابقه على كل حال(٤).

فماذا لو كان، رضى الله عنه، قصد حقيقة كلامه حرفياً؟.. قالت الزيدية إن من أمر بقتل من لا يجوز قتله، على أمر لا يجب فيه القتل، فقد فسق قطعاً، ومن قتل من يعظم محله فى الإسلام أجمعت الأمة على فسقه، ولذلك أثرت السلام، ودفعت بعدم ثبوت الخبر على وجه يوجب العلم، ونفت بيان مراده على وجه اليقين(٥)، وهكذا أصابت نار الشيعة أصحابها ومن جاورهم! وما أبعد الشقة بين نافخ الكير وحامل المسك!

وأخيراً انتهت الزيدية إلى أن هذه الطعون فى عمر الفاروق، رضى الله عنه، لا تفيد شيئاً، وهى من جنس سابقتها، وهى إما حديث خرافة وافتراء أو كذب بين، أو تأويل لكلام سيدنا عمر، على غير مراده الصحيح وبشكل مغرض، وما كان كذلك لا ينال ممن كان له السبق فى الإسلام، وتواترت الأخبار بفضله وجهاده وعدالته وزهده، وصدق نصحه لله

---

(١) هو **عبدالرحمن بن عوف بن عبدالحارث،أبو محمد**، من كبار الصحابة والعشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، كان ذو فضل ومآثر معروفة وجهاد مشهود، نجح فى التجارة حتى صار علماً، وعرف عنه البذل والعطاء، ت٣٢هـ، انظر أبا نعيم: حلية الأولياء، ٩٨/١، ومحب الدين الطبرى: الرياض النضرة، ٢٨١/٢-٢٩١.

(٢) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢٠/٢، وما بعدها، والباقلانى: التمهيد، ص٥٠٧.

(٣) انظر ابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١٣٩-١٤٠، وابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٥٦/١٢.

(٤) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٨ ط.

(٥) البستى: المصدر السابق، وابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٥٦/١٢.

ورسوله، وكان من العشرة المبشرين بالجنة، ولحد أعمدة الدين[١]. فمن أراد النيل منه فإنما يريد فى الحقيقة النيل من الإسلام ورسوله، وقد توفى،ﷺ وهو عنه راض، والمؤمنون راضون عنه شاكرون له[٢]، فأين يذهب الشيعة من الله، بما كذبوا على الشيخين وافتروا، وأين يذهب من تبعهم من متطرفة الزيدية[٣]؟!

٣- نقد الشيعة فى الطعن على عثمان والرد عليهم

ذهب الشيعة إلى أن عثمان قد أخطأ ببيعته لأبى بكر وعمر من بعده، ودخوله فى الأمر وبيعة من بايعه، وعدوله عن سنة الشيخين، رضى الله عنهما، وعدوله عن أمير المؤمنين، وقد جرى مجراهم فريق من الزيدية لتبعوا الهادى الذى تأثر بالجارودية[٤]. ولكن جمهور الزيدية لم يروا فيما كان من عثمان خطأ من أى وجه، فأمير المؤمنين كان له موقف من بيعة أبى بكر وعمر، ساعد على عدم معرفة الناس به ولا عرف هو بنفسه، وسكت وتوقف ودخل فيما دخل فيه الجميع، فكان العدول عنه إلى غيره، وقد شارك هو نفسه بذلك على وجود هذا الحال، وليس بخطأ من العادل عنه إلى غيره، إذ كيف يعرف إمامته، وهو لم يخرج ليطالب بها، ولم يعرف بنفسه، ولم يطالب بحقه الذى يزعمونه؟!

ومن ثم ليس هنا محل للكلام فى خطأ عثمان بن عفان حين اختارته الشورى، وبايعة أمير المؤمنين على بنفسه بالإمامة[٥].

أما أنه قد خالف سنة الشيخين فى منهج الحكم، واتخذ طريقاً يخصه، فهو كلام جدلى[٦]، القصد منه الإساءة للإمام فى ذاته والطعن عليه، ومن ذمه لترك سنة الشيخين فى الحكم، قد ذم من قبل الشيخين وقدح فيهما، فعلام يتعلل بما تتصل منه قبلاً، ولم يحز لديه القبول؟!

ومع ذلك أخذت على سيدنا عثمان أحداث حدثت فى عهده، وأفضت للنهاية المأساوية والفتنة الكبرى، التى شارك فيها الجميع، القائم بها والساكت عنها على حد سواء[٧]؛ وهذه

---

(١) انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣، ق١/١٩٠، وما بعدها. والواقدى: المغازى، ص١٤٧، والبيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٢٣٦-٢٣٩.

(٢) انظر ابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١٣٧، وابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ١٢/١٩٥.

(٣) انظر يحيى بن الحسين: كتاب تثبيت الإمامة، ٤٦-٤٧،

(٤) انظر الرد عليهم عند القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/٣١، وما بعدها.

(٥) انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣/٣٤١-٣٤٣، وتاريخ الطبرى، ٤/٢٢٧-٢٣٩.. وانظر الصاحب بن عباد: الزيدية، ص٦٤، وما بعدها..

(٦) انظر هذا الشرط فى بيعته، الباقلانى: التمهيد، ص٥١٦.

(٧) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٥٣٠-٥٤٣، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/٣٩-٥٧.

الأحداث منها الحقيقي، ومنها ما يحمل طابع الغبن له والإساءة عليه، والتحامل على شخصه الكريم، ولكن مجموعها كان أساساً قامت عليه الفتنة الكبرى، والتي بدأت بمقتله شهيداً بمنزله، ولم تتته على ما اعتقد فعلياً للآن[١].

الحدث الأول إيواء عثمان لطريد رسول الله ع :

طعن الشيعة ومن وافقهم[٢]، في سيدنا عثمان، بحجة إيوائه لطريد ع، الحكم بن العاص[٣]، وقد راجعه بعض الصحابة، فقال لهم: كنت قد استأذنت النبي ع، في رده، فأذن لي، وقلت لأبي بكر بعد وفاته، فقال[٤]: إنك شاهد واحد، وكذلك عمر، فلما انتهى إليّ رددته بإذن رسول الله ع.

وقد أنكرت معتدلة الزيدية، وعلماء الأمة هذا الطعن عليهم؛ وتساءلوا هل كان يقبح منه أن يحكم بعلمه في قريبه، ويقف فيه موقف التهمة، أو كان يلزمه؛ لأنه حق للغير فيما جرى مجرى المنافع[٥]؟! والنظر.. وانتهى الزيدية إلى أن المسألة من مسائل الاجتهاد، وللإمام حق الحكم باجتهاده، وغاية الأمر أن يكون قد أخطأ ولا يجب أن يفسق، لأنه لا دلالة عليه[٦].

الحدث الثاني إخراجه لأبي ذر من المدينة :

طعن الشيعة في سيدنا عثمان لإخراجه أبي ذر[٧]، من أحب البقاع إليه وهي المدينة، إلى أبغض البقاع إليه وهي الربذة[٨]. ومحل أبي ذر في الدين معروف، ومكانه من الرسول مشهود، وثناء الرسول عليه مشهور[٩].

---

(١) انظر القاضي عبدالجبار: المصدر السابق، ٢٠، ق٢/٥٨-٥٩، والبستي: مصدر سابق، ٣٩،.

(٢) انظر الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، ص٢٧٢، وابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٩/٣

(٣) هو الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو مروان، أسلم يوم الفتح ونفاه الرسول ع، لسوء خلقه، إلى الطائف، فقد كان يحاكي مشية النبي ع، فلما تولى عثمان أقدمه للمدينة، ووصله بمائة ألف درهم. انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٤٤٧/٥، وابن الأثير: أسد الغابة، ٥١٤/١ .

(٤) انظر تاريخ الطبري، ٣٤٧/٤؛ والقاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ق٣٩/٢ .

(٥) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ق ٢/٥٠-٥١، وابن تيمية؛ منهاج السنة، ١٩٥/٣-١٩٨.

(٦) البستي: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٩،.

(٧) هو جندب من جنادة بن سفيان من غفار، أبو ذر من كبار الصحابة، عرف بالصدق، وكان زاهداً سكن البوادي بعد وفاة النبي ع، ولكنه ثار على معاوية وحرض الفقراء على الأغنياء، فاستقدمه عثمان وأثار عليه بسكنى الربذة، توفي فقيراً معدماً، ٣٢هـ.. انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ١٦١/٤-١٧٥، وابن حجر: الإصابة، ٦٠/٧ .

(٨) الربذة: قرية تبعد عن المدينة بثلاثة أميال. انظر ياقوت الحموي: معجم البلدان، ٢٢٢/٤ .

(٩) انظر الطوسي: تلخيص الشافي، ٥٦/٤، ابن المطهر: نهج الحق، ص٢٩٨-٣٠٠؛ وانظر تاريخ الطبري، ٢٨٤/٤-٢٨٥ .

والحقيقة أن أبا ذر الغفارى، رضى الله عنه، كان صاحب شخصية متميزة فريدة ذات ملامح وطابع خاص، بدا ذلك واضحاً منذ العهد المحمدى، وفى عهد عثمان مثل جانب المعارضة، المحافظة فى صفوف الصحابة الكبار، فاعترض على سياسات عثمان وعماله كثيراً خصوصاً المالية[١]، وقد كان عهد عثمان عهد فتوحات كبيرة، مما زاد من موارد الدولة من الغنائم والجبايات والضرائب والجزية، وكان أبو ذر قد عاش أغلب عمره مجاهداً مرابطاً، فأفزعه الترف والرفاه، الذى بات يهدد الدولة من وجهة نظره، فانتصر للزهد على الترف، وللفقراء على الأغنياء، ولسياسة الشيخين على سياسة عثمان وعماله، وانتهت هذه المعارضة إلى الشجب والعنف، والشدة والخشونة تجاه عثمان وعمال ولاياته كمعاوية فى الشام.. ولا غرو، فقد كانت التجربة السياسية رائدة، وحدود الأغلبية والمعارضة لم تتحدد ملامحها بعد[٢].

وحملت سياسة عثمان طابعاً تجديدياً إصلاحياً، يتواكب مع عهده الجديد، والفتوحات العظيمة فى الشرق والغرب، وتعددت علاقات ومسئوليات الدولة، وكل ما أدخله من إدارات ونظم لم تكن موجودة عند العرب بداية، ولم يكونوا على دراية به، مما أفزع بعض الصحابة ومنهم أبى ذر، وقد اجتهد عثمان بما له من حق فى التصرف والملك، فى شأن أبى ذر، فقد بلغه إيذاء أبى ذر لولاته واستعداء الرعية عليهم، بما يشبه التحريض على الشغب والثورة، فإذا كان أبو ذر قد بلغت به الخشونة مبلغها، بداعى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[٣]، وحرصاً منه على الصالح العام، فقد كان من حق الإمام حماية عماله وسياسات الدولة العليا، ولذا نفاه إلى خارج المدينة بعد استشارته له، وإلى مكان اختاره بنفسه، يتقى فيه آثار تصرفاته[٤]، التى قد تفضى إلى إخلال بالأمن العام، وتعالى المعارضة إلى حد الفوضى غير المسئولة، فاجتهد فى أمره فهل أخطأ!!

لذا ينبغى عدم التجنى على سيدنا عثمان فى ذلك، فمن حقه حماية ولاته وسياسات الدولة، بما يراه فى الصالح، ومع ذلك حمل تصرفه مع أبى ذر تقديراً كبيراً له، فاستشاره وهو دليل على رحمة الصحابة بعضهم ببعض[٥]، كما أن أكذوبة الخلاف الشخصى بينهما ينبغى نفيها تماماً، فما كان عثمان مع جلال قدرة ومنزلته فى الإسلام، ليخرجه الخلاف

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٤٠ .

(٢) انظر ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٣/٥٢، والبلاذرى: أنساب الأشراف، ٤، ق١/٥٤٢-٥٤٦ .

(٣) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٥٤-٥٥، والباقلانى: التمهيد، ص٥٣٥،٥٣٤ .

(٤) انظر ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٣/٥٢-٥٤ .

(٥) انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٤/٢٢٧ .

الشخصي إلى إيذاء صحابة رسول الله ﷺ، بحال من الأحوال، سواء في أمر من أمور الدين أو الدنيا[١].

وأحد علماء الزيدية يوافقنا في ذلك، وهو يمثل الاتجاه العام عندهم، في أنه لا يحسن القدح في شخصية سيدنا عثمان ولا أبي ذر؛ لأنهما من كبار الأصحاب، لأن ما كان من أبي ذر وعثمان تصرف عارض يحدث، طالما كان حاكم ومحكوم وخلاف في الرأي، وللمعارضة أن تبدي معارضتها كلما عن لها ذلك، ورأت أنه في الصالح العام، كما أن للحكومات أن تستجيب أولاً تستجيب، في ضوء سياستها العامة وتوجهاتها، وللمعارضة حد ينبغي ألا تتجاوزه وقد أدت المعارضة المتهورة بعد ذلك إلى مقتل الإمام، وحدوث الفتنة الكبرى والفرق بين المسلمين، ولكن لا بأس فقد كانت التجربة رائدة، وحق الريادة علينا قبول إيجابياتها وسلبياتها جميعاً[٢].

ولقد اختلف العدلية وغيرهم في تصرف سيدنا عثمان تجاه أبي ذر، فمن قائل بحقه في التصرف، بناء على أنه إمام للمسلمين، ولذلك لا خطأ في تصرفه البتة[٣]، ومن قائل بعدم حقه في التصرف؛ لأنه ليس الإمام- وهم الشيعة، وقد تصرف فيما لاحق له فيه، وقطع بخطئه في فعله، وهم غلاة متطرفون[٤]، وتوسط فريق ثالث- رغم موافقته للشيعة في نظرية الإمامة- فلم ير دلالة على فسقه، رغم إقرارهم بخطئه، لأنه أخرجه من بلده ظناً منه أن في ذلك صلاحاً للمسلمين، فلا يفسق وإن كان مخطئاً[٥]، وبدا أن هناك فريقاً انساق وراء الروايات الموضوعة، والخرافات التي تستهوي العوام وأصحاب الهوى، وجعلها قاعدة لتفسير نفسي لشخصية الإمام وأبي ذر، ورفعة أقدارهما تنأى بهما عن هذا التفسير، فقطع بخطأ الإمام ونسبه للحسد والظلم والتعدي، وزاد على ذلك أنه كان مغرضاً وناقماً على أبي ذر لقربه من الإمام على وجماعته!

وهذا الغلو والتطرف الشيعي، صار قاعدة عامة اصطلى بنارها من جاورها، فإذا كان الظاهر من حاله رضي الله عنه، البر والتقوى والورع والصلاح، وحسن تصريف الأمور، والنصح لله ولرسوله وللمؤمنين، فمن أين لهم العلم بحاله وما كان في صدره؟!.. ما اساء بسيدنا عثمان أصلاً في إخراجه لأبي ذر من المدينة، بل قد يكون محسناً له وللمسلمين

---

(١) انظر ابن تيمية: منهاج السنة، ٤/١٩٨-١٩٩ .
(٢) البستي: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٩، .
(٣) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق٢/٥٤-٥٥ .
(٤) انظر الشريف المرتضى: الشافي، ص٢٧٧-٢٨٠ .
(٥) البستي: المصدر السابق، نفسه.

جميعاً، ولد الفتنة وألف القلوب، ورد النفوس إلى الهدوء والسكينة، وما علم عنه حسد لأبى ذر أو غيره[١]!!

الحدث الثالث حمى الحمى عن المسلمين :

نقم على سيدنا عثمان أنه حمى الحمى عن المسلمين[٢]، وفى ذلك تعارض بين فعله، وما قاله،ع، كقاعدة عامة: "المسلمون سواء فى الماء والكلأ"[٣]، وهو الحشيش وقد رد، رضى الله عنه، على من اعترض عليه فى حينه، بأنه حمى لإبل الصدقة ولمال المسلمين، لا لحاجته وإبله، ولا ليعود عليه الأمر بمنفعة، ولكن لمنفعة المسلمين. وهو مجتهد فى ذلك؛ ولو كان كلام رسول الله،ع، يعنى أمراً قاطعاً لا اجتهادا ولا تعددا للرؤى فيه، لما تجاوزه عثمان إطلاقاً، طالما أنه قد راعى المصلحة العامة للمسلمين. وقد رأى إبل الصدقة قد هزلت، بسبب إغارة إبل الناس على مراعيها التى ترعى عليها، فخصص لها أرضاً ترعى فيها ولا يشاركها غيرها فى الكلأ والماء.. وهو يحسب لسيدنا عثمان فكيف يعد من أخطائه ومسالبه[٤]؟!.. إذن لا معنى لكلام خصوم بخطئه، إذ لم يعلم أصلاً، ولا يجب أن يكون فسقاً على زعم من نقم عليه[٥].

الحدث الرابع حاول قتل المتظلمين من واليه بمصر :

نقم عليه ترضيته للمتظلمين من **عبدالله بن أبى السرح**[٦]، وكتب لهم كتاباً بعزله، ثم كتب إليه بقتلهم، ويقتل زعيمهم **محمد بن أبى بكر**[٧]، وقد وجد للكتاب مختوماً بختمه، مع أحد العائدين مع الركب إلى مصر[٨]، ولكن سيدنا عثمان أنكر بنفسه هذا الاتهام، وأقسم لهم ما

---

(١) البستى: المصدر السابق، ٣٩،.. وانظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/٥٥ .

(٢) الطوسى: تلخيص الشافى، ٤/٥٦، وما بعدها، وابن المطهر: نهج الحق، ص٢٩٤، وما بعدها.

(٣) رواه ابن ماجة، ٢/٨٢٦، ح(٢٤٧٢)، وقال الألبانى: ضعيف، فى ضعيف الجامع، ٦/٩، ورواه أحمد وأبو داود، وحسنه السيوطى فى الجامع الصغير، ٢/١٨٦.. وانظر صحيح الجامع، ٦/١٩.

(٤) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/٥٢، والباقلانى: التمهيد، ص٥٧٤، وابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٣/٣٩ .

(٥) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٩ ط.

(٦) **عبدالله بن أبى سرح العامرى:** أسلم قبل الفتح وكتب الوحى- لرسول الله،ع، وشارك فى فتح مصر وولى أمرها ٢٥هـ وفتح إفريقية كلها، واعتزل الفتنة فى آخر أيامه ت٣٧هـ. انظر ابن الأثير: أسد الغابة، ٣/١٧٣، وابن كثير: البداية والنهاية، ٧/٢٥٠ .

(٧) **محمد بن عبدالله بن عثمان،** أسلم قبل الفتح وكان عابداً زاهداً، أحبه المصريون عند تولية إمارتها، شهد صفين والجمل مع على وقتله معاوية بن حديج بعد هزيمته، وحرقه عمرو بن العاص بدم عثمان سنة٣٨هـ. انظر ابن الأثير: الكامل، ٣/١٤٠، وتاريخ الطبرى، ٦/٥٣ .

(٨) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٧٠، وابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١٤١ .

كتب ولا علم له بهذا الكتاب، وما أمر بكتابته، وإن كان الخط خط كاتبه مروان بن الحكم، والختم الذى على الكتاب ختمه[١].

وقطع المنصفون من الزيدية وجمهور الأمة- عدا المفترين على أئمتها وقدوتها- لا علم لنا بأنه فعل ذلك، وهو من باب حسن الظن بالمسلمين، فعوام الناس ودهماؤهم لا يتأتى منهم ذلك، فما بالك بخواصها وأصحاب العدل والثقة منها، وقد أنكر سيدنا عثمان هذا الكتاب، وحلف لهم ما فعل، والبينة على من ادعى واليمين على من أنكر، وهذه مناظرة جرت فى الصدر الأول، ولم يكن حسناً ما ادعى عليه، هذا هو الحق[٢].

ولقد أساء المدعون لأنفسهم، وأساءوا لرجل من العشرة المبشرين المطهرين أهل للنقاء بما لا يليق، وليس فى القصة ما يدل، من قريب أو بعيد، على وقوع هذا الفعل المشين منه، فإن كان فعل- وما نظنه فعل- فهو كما ادعت الفئة الظالمة له بلا شك، وإن لم يكن قد فعل ما نسب إليه، وهو منه براء، فما وجه القول بوجوب تفسيقه بعد[٣]؟!

الحدث الخامس ضرب عماراً :

كما نقم على سيدنا عثمان بن عفان ضربه لعمار بن ياسر[٤]، رضى الله عنهما، وقد دلب الأخير على أمره بالمعروف، وقصة ذلك طويلة وسلم الجميع بوقوعها[٥].. وهذا الخبر من أخبار الآحاد، ويفترق الناس حول فهم وتأويل هذه الحادثة إلى طائفتين.

أ- **الطائفة الأولى:** قالوا من حقه تأديب رعيته، بما له من سلطة التصرف، كإمام اختارته الأمة، ولا شئ عليه، وأقصى ما يمكن أن يقال أنه اجتهد وأخطأ، أو أفرط فى تأديبه، لكن لا يوجب فسقاً ولا غيره[٦].

ب- **الطائفة الأخرى :** قالوا لقد أخذ عثمان منصباً لم يكن من حقه، وإنما من حق المنصوص عليه وهم الروافض، وعليه يرون خطأ عثمان ويفسقونه فى ضربه وتأديبه، على ما بدر منه من إساءة طالته وطالت معاونيه وولاته[١].

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠،ق٢/٤٧-٤٨، وابن تيمية: منهاج السنة، ٣/١٨٨-١٨٩.
(٢) انظر ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٣/١٤، والباقلانى: التمهيد، ص٥٣٩-٥٤٠ .
(٣) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٤٨-٤٩، والبستى: مصدر سابق، ٣٩ ط.
(٤) **عمار بن ياسر الكنانى، أبو اليقظان، أحد السابقين الأولين، لم مآثر ومناقب كثيرة فى الإسلام،** كان شجاعا مقداماً محباً لآل البيت، لقبه النبى بالطيب المطيب، استشهد فى صفين، سنة٣٧هـ، عن عمر يناهز الـ ٩٤ سنة. انظر أبا نعيم: حلية الأولياء، ١/١٣٩، وابن الجوزى: صفة الصفوة، ١/١٧٥ .
(٥) انظر البلاذرى: أنساب الأشراف، ٤، ق١/٥٣٧-٥٣٩، وتاريخ الطبرى، ٤/٣٩٩ .
(٦) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٥٤ .

لقد كان عمار فى الحقيقة ميالاً لسيدنا على بن أبى طالب وحزبه من البداية، ويرى أنه أحق من عثمان بالخلافة، بل أحق من الشيخين، وسكت لعدلهما وزهدهما ومكانهما فى الإسلام، فلما نقض عثمان كثيراً من الأحكام، أو تقاليد الحكم التى كانا عليها، وترك الاقتداء بهما، بدأ فى معارضة وشجب كل قراراته، مما دعاه إلى تحذيره كثيراً، فلما لم يستجب ضربه، ويمكن القول إن عماراً كان **صاحب اتجاه محافظ تقليدى**، يفزعه كل تجديد أو إصلاح لم يكن له مثيل أو شبيه فيما قبل[٢]. . ولا شك أن ضربه لعمار كان تأديباً، وليس تعدياً من الإمام، ولا ظلماً للمضروب- إن استحقه- وإنما مارس سلطاته الممنوحة له باسم الأمة، أمنا أن يكون، كما صورته الشيعة فى باب الأحكام، فسقاً، فهو مما لا يعلم شرعاً ولا عقلاً[٣].

الحدث السادس ضرب عبدالله بن مسعود :

وأخذ على سيدنا عثمان ضربه **لعبدالله بن مسعود**[٤]، حتى كسر ضلوعه وهذا الخبر مشهور، ونقله **كثير من الرواة**[٥]. . ورد **الزيدية** وجمهور أهل السنة، بأن القصد غير معلوم، وهو من أخبار الآحاد التى لا يقع به حكم من الأحكام، فهو ظنى للوقوع والدلالة[٦].

لقد اشتد ابن مسعود فى نقده ومعارضته لعثمان وخاشنه، وكلمه الناس فى المعارضين له، فألان لهم الكلام، وبسط القول وشرح مواقفه السياسة فى أمور كثيرة، وحقه فى التصرف كإمام لتحقيق مصالح الأمة، ولكن هذا التيار الناهض تمادى إلى أن تجاوز كل الخطوط الحمراء والحدود المسموح بها، فحملت معارضته كل الآثار السيئة والسلبية، كتيار جديد، لم تكن تعرفه الأمة من قبل، ورائد[٧].

فما كان من عثمان إلا أن ضرب عبدالله بن مسعود، لما لم يستجب لتحذيره، ولم يرتض أن تكون معارضته فى الحدود المعقولة، ولم يكن ذلك على الدين ليقدح فى حق أحدهما، وكان من المفروض وضع قواعد تتحقق بها الشورى الإسلامية، تدعم المؤسسة

---

(١) انظر ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٤٨/٣ .

(٢) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٥٣٠، وما بعدها، وابن تيمية، ١٩٣/٣-١٩٤ .

(٣) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٣٩ ط.

(٤) **عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلى، أبو عبدالرحمن**، من كبار الصحابة السابقين الأولية، وأول من جهر بالقرآن، وكان خادماً للرسول رفيقاً له، وكان عالماً، تولى بيت مال الكوفة، ثم قدم فى خلافة عثمان، توفى عن ستين عاماً سنة٣٢ هـ. . انظر أبا نعيم: حلية الأولياء، ١٢٤/١، وابن الجوزى: صفة الصفوة، ١٥٤/١ .

(٥) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٧٦، والطوسى: تلخيص الشافى، ١٠١/٤، ٥٦-١٠٦ .

(٦) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٥٣-٥٤، وابن تيمية: منهاج السنة، ١٩٢/٣-١٩٣.

(٧) انظر ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ٤٨/٣ .

الحاكمة، وتتاح للمعارضة المستنيرة حقها المشروع، فيستفيد النظام الجديد والأمة، كرقابة على الإمام ولاته، ولا تسقط هيبة الحكام فى الوقت نفسه.

فلا ينبغى التجنى على سيدنا عثمان؛ لأنه مارس حقه فى تأديب عبدالله بن مسعود، وإن كان بالغ فى تأديبه، فلا يجب الحكم عليه بالفسق أو غيره[١].. ونحن بدورنا ندين المبتلغة فى ردود الأفعال، ونقطع بأن عثمان كان لديه وسائل أخرى وبدائل عديدة، يمكنه من خلالها التأثير على معارضيه، دون الضرب المبرح، والذى يزيد من إصرار المعارضة وإشعالها، وقد يكون فتيل الثورة الذى يشعله الحاكم بنفسه.

والمغالون فى شخص سيدنا عبدالله بن مسعود، اعتبروه شخصية مقدسة التعدى عليها يوجب الفسق، ومن ثم أدانوا عثمان، فهو حاسد له ولدينه وعلمه وتقواه[٢]، وهو افتراء لا معنى له، فعثمان كان صاحب منزلة وفضل ومآثر معلومة فى الدين، ولا يدانيه فيها أحد ولو كان ابن مسعود[٣].. ولهذا الاتجاه المتطرف هدف وقصد مغرض، وهو الوقيعة بين الصحابة حملة الدين وقدوة المسلمين، وهدم ركن الدين، ولن يتحمل الأتباع من بعد وزر التعصب لأحدهما على الآخر، فتصدع وحدة المسلمين.

فلا عثمان تعمد الإيذاء ولا قصده، ولا ابن مسعود وعمار وحزبهما قصدا الوقيعة والفتنة[٤]، ولكن الريادة فى المؤسسة الشورية كان حديثاً، ولا عهد للعرب به، وقد تجاوز كل من الفريقين فى تقدير الأمر لصالحه، فكان ما كان والله قدر واقع لا يمكن الخروج عنه.. ومن الزيدية من يدافع عن عثمان بعدم علمه الفعل -يقيناً- وأنه ما كان بغير حق، وقد وقع على وجه الخطأ لا العمد، ولهذا فعثمان برئ من تهمة الشيعة بالفسق[٥].

الحدث السابع لم يقتل عبيد الله بن عمر بهرمزان :

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٥٤/٢ .
(٢) انظر البلاذرى: أنساب الأشراف، ٤، ق٥٢٤/١-٥٢٥ .
(٣) انظر البخارى، الفتح، ٦٥/٧-٦٧، ح(٣٦٩٥-٣٦٩٦-٣٦٩٧-٣٦٩٨-٣٦٩٩).
(٤) انظر ابن تيمية: منهاج السنة، ١٩٢/٣-١٩٣ .
(٥) البستى: مصدر سابق، ٣٩ ط.

بعد ما طعن **أبو لؤلؤة المجوسي** سيدنا عمر بن الخطاب، طعنة أفضت لاستشهاده، أقدم ابنه **عبيد الله**[١]، على قتل أحد الفرس المعروفين بحقدهم وحسدهم للإسلام ودولته وأئمته، وكان صديقاً ملازماً للقاتل وربما تآمر معه فى الخفاء هو **الهرمزان**، وقد شاهده مع أبى لؤلؤ قبل طعن أبيه، فنقم الناقمون على عثمان؛ لأنه لم يأخذ عبيد الله بدم الهرمزان، وقد قتله عمداً[٢]..

ولكن عثمان قال ما يبرئه من هذه التهمة الملفقة: "أنا أستحى أن يقال: بالأمس قتل أمير المؤمنين، واليوم قتل ابنه بمن لا ولى له، وأنا ولى دمه، وأبذل لبيت المال الدية وأعفو عنه"[٣]، فمن الناحية الشرعية كان الأمر فى غاية الوضوح، فالإمام ولى من لا ولى له، ودم الهرمزان ليس بالضرورة أن يقاد به عبيد الله، طالما وليه قد عفا وقبل الدية فيه.. وقد فعل عثمان ذلك.

لقد اجتهد عثمان وأفضى به اجتهاده إلى حكم شرعى مرضى، قبله هو، وقبله منه جمهور الصحابة ولم يعلق عليه أحد منهم، ومن قال بهذه الشبهة عليه بيان ذلك، أو يكف عن فراه، فلا عثمان أخطأ ولا الصحابة بقبولهم اجتهاده فى الهرمزان، وما تواطأ أحد على دم هذا المتآمر، وما سفح دمه إلا بحق ولوجود الشبهة، قبل عثمان أن يديه من ماله. فما الخطأ فى ذلك[٤]، أو أن هناك نزعة مجوسية فارسية شعوبية فى قلب وعقل من افترى على عثمان[٥]؟!

الحدث الثامن دفع خمس إفريقية لمروان بن الحكم :

وروى أنه دفع خمس إفريقية[٦]، إلى مروان بن الحكم بعد فتحها، ولم يكن ذلك له[٧]. ولكن هذا الخبر غير صحيح، كما قالت الزيدية والمعتزلة[٨]، فلا علم بوقوعه على وجه اليقين، ولكن تبقى المسألة هل من حق الإمام أخذ أموال المسلمين التى ينبغى فى مصارف شرعية محددة، حسب ما أمر الله ورسوله وإعطائها إلى من لا يستحقها، وهل يفسق بفعله أم لا؟

---

(١) **عبيد الله، بن الخطاب العدوى، صحابى** عرف بالنجدة والفروسية، أسلم بعد أبيه، ثم سكن المدينة وغزا إفريقية ورحل إلى الشام، وشهد صفين مع معاوية وقتل سنة ٣٧هـ.. انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٨/٥، والأصفهانى: مقاتل الطالبين، ١٢،١٣ .

(٢) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٨٠-٢٨٢، وابن المطهر: منهاج الكرامة، ص١٤١-١٤٢.

(٣) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/٥٦، وابن تيمية: منهاج السنة، ١٩٩/٣-٢٠٠ .

(٤) انظر ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة، ١١/٣، وما بعدها.

(٥) البستى: مصدر سابق، ٣٩ ط.

(٦) هى بلاد شمال إفريقيا عدا مصر.

(٧) انظر الشريف المرتضى: الشافى فى الإمامة، ص٢٧٥ .

(٨) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/٥٢،٤٥؛ والقاضى الباقلانى: التمهيد، ص٥٣٩ .

دافع سيدنا عثمان عن نفسه، وبين أنه منحه إياه على أن يسددها من ماله الخاص، فقد تصرف فيه على سبيل الاستدانة، وكان هو الضامن، على أن يعوض مستحقيه من ماله وملكه، وأحسبه رضي الله عنه، فعل، فمثله لا يستحل ما ليس له، وإن كان لم يفعل لم يكن لصحابة رسول الله أن يسكتوا عليه.

وهذا الضرب من التهم يوصف بالتعجل، وزرع بذور الخلاف والكراهية لمن تكره حتى تسقط عدالته، ومن ثم يسقط حقه في الحكم وقدره في الإسلام[١].. وللإمام الحق في التصرف في النواحي الاقتصادية برأيه واجتهاده وعلى الوجه الذي يحقق الصالح العام في الغالب دون مراجعة أحد وحسب الظروف المحيطة التي تقتضي ذلك، وما فعله عثمان كان من هذا القبيل[٢].

الحدث التاسع أخذ أموال الفقراء والصدقات وأنفقها في غير مصارفها الشرعية:

نقم عليه أنه كان يعطي العطاءات الكبيرة من مال الفقراء والصدقات[٣]، ولكنه رد على هذه التهمة بأنه كان يأخذه على سبيل الاستدانة، وتعويضهم عنها: .. **"استدنت ذلك على أن أعوض الفقراء من مال الخراج"**[٤].

كان يرى أن بيت مال المسلمين المكان الذي تودع فيه أموال الدولة من مواردها المختلفة، ولا ينبغي تخصيص كل مال بعينه، سواء عند ما يرد على بيت المال أو عندما يصدر عنه، طالما أن ما فيه يغطي النفقات المختلفة المستحقة، دون غبن لأحد، فما كان موجوداً فيه وقت الحاجة من أموال يسد باباً من الأبواب المستحقة على الدولة، إلى أن يأتي إليه ما يفي بحقوق الآخرين، وحركة الدين بين الدولة والدائنين دورية، وخزانة الدولة -وزارة المالية- مسئولة عن تسوية الميزانية العامة في النهاية، وهذا التفكير الريادي لسيدنا عثمان، هو ما استقرت عليه أحوال الاقتصاد فيما بعد، وعلى أساسه وضعت النظم[٥].

فهل نحكم على إمام اجتهد وحكم، فيما له فيه حق التصرف، وفي باب من أوسع أبواب الاقتصاد، بحنكة واستشراف، لما ينبغي أن تكون عليه الدولة، واستحدث في مجال

---

(١) انظر ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٣/٣٣ .
(٢) البستي: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤٠, .
(٣) انظر ابن المطهر: نهج الحق، ص٢٩٣ .
(٤) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق٢/٥٢، والقاضي الباقلاني: التمهيد، ص٥٣٩ .
(٥) انظر ابن تيمية: منهاج السنة، ٣/١٩٠-١٩١ .

التطبيق من النظم ما يشكر عليه، وحاول وضع تصور وأساسيات الفكر الاقتصادى فى الإسلام، رعاية لصالح الأمة، هل نحكم عليه بالفسق[١]؟!

كما روى أنه أعطى ثلاثة نفر من قريش، تزوجوا من بناته، كل واحد منهم مائة ألف، وكان ذلك من بيت مال المسلمين[٢].

وهذه الرواية لا تصح بحال من الأحوال، من حيث السند، كما أنها من أخبار الآحاد، وأنكرها أهل السنة والشيعة على السواء، وبافتراض صحتها، فقد تعمد الراوى إسقاط ما يفيد أنه عوض بيت المال ما أخذه منه، ولو كان قد فعل على الوجه الذى اتهمه الشيعة به، لشاع أمر هذا الخبر، ولوصل إلينا متواتراً مشهوراً، لعظم الحدث واستحالة كتمانه[٣].

روى كذلك أنه كان يقطع بعض المسلمين أموالاً مأخوذة من الغنائم، ويخص فئة دون غيرها، ولا يسوى بين الجميع فى العطاء[٤]. وهذه الرواية كسابقتها لا تصح، سنداً ومتناً، وهى من أخبار الآحاد والفقراء فيها ظاهر بين، الغرض منه الإساءة إليه[٥]، فلو صح أنه كان يفعل ذلك، فللإمام أن يخص من يشاء بالغنائم والعطاء، ويعوض غيرهم بما يراه، أو يزيد للبعض، اجتهاداً، لما يرى لهم من فضل فى الجهاد أو الأعمال المتميزة يستحقون بها ذلك، وقد أجاز ذلك كثير من الفقهاء. وليس على الإمام ذنب أو مؤاخذة حتى يطعن فيه بالتكفير أو التفسيق فى باب الأحكام، غير أن الشيعة بدا غلهم وحسدهم له حياً وميتاً[٦]!

الحدث العاشر استعمل ولاة غير أكفاء :

طعن على عثمان استعماله ولاة غير أكفاء، من أقاربه وغيرهم، اتهم بعضهم بتهم أخلاقية تسقط العدالة[٧]:

أ- استعمل **الوليد بن عقبة**[٨]، وقد ظهر منه شرب الخمر، وصلى بالناس سكراناً[١].

---

(١) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤٠.

(٢) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٥١-٥٢، وقيل أربعة نفر، انظر البلاذرى: أنساب الأشراف، ٤ق١/٥١٤-٥١٥.

(٣) انظر القاضى عبدالجبار: المصدر السابق، ٢٠ق٢/٥٢.

(٤) انظر ابن المطهر: الحلى: منهاج الكرامة، ص١٤١.

(٥) انظر القاضى عبدالجبار، المصدر السابق، ٢٠ ق٢/٥١، وابن حجر؛ الصواعق المحرقة، ص١٧٥.

(٦) البستى: مرجع سابق، ٤٠.

(٧) انظر الطوسى: تلخيص الشافى، ٤/٥٥-٥٦، وابن المطهر: نهج الحق، ص٢٩٠-٢٩١.

(٨) **الوليد بن عقبة بن أبى معيط، أبو وهب**، قرشى جواد شاعر فيه ظرف ومجون، وهو أخو عثمان لأمه، أسلم يوم الفتح، واستعمله الرسول وعمر على الصدقات وتولى لعثمان حتى شرب الخمر وشهد عليه الناس فأقام عليه الحد وعزله، ولما قتل عثمان، اعتزل الفتنة ورثى عثمان وحرض

ب- واستعمل سعيد بن العاص[٢]، وقد ظهر منه ما يوجب إخراجه من الكوفة، حتى أخرجه منها أهلها[٣].

جـ- واستعمل على مصر عبدالله بن أبى السرح، حتى ضجر منه أهلها[٤]، وانتهى الأمر بمقتله[٥].

فماذا على الإمام أن يحدث ولاته ما أحدثوا بعد توليتهم؟!.. أما قبل أن يوليهم، وقد علم من حالهم الفسق أو عدم الكفاءة، فهو مسئول عن ذلك مسئولية كاملة.. ولا يعلم من عثمان أن ولى ما يقدح فى عدالته أو كفاءته[٦].

وقد فعل بعض ولاة رسول الله،ع، ما أخذ عليهم، وجعل الرسول كلما ما يحدث من منهم، نوع من التعليم والتدريب على السياسة والحكم فى الإسلام، فى الدولة الناشئة الجديدة، وفى ضوء الشورى والعدالة والحسنى، وكذلك أخذ على ولاة أمير المؤمنين على بن أبى طالب، ولم يلحقه شئ من الإثم أو غيره[٧].

الحدث الحادى عشر طعن عمار فيه :

دار حوار بين عمار بن ياسر والحسن بن على، فى حضور أمير المؤمنين، فطعن عمار فى عثمان، وقال: "إنه جيفة على الصراط" وكفره. وناظر عمار الحسن فيه على ذلك[٨].

ويبدو أن هناك خبرين لا يعول عليهما، فبهما ما يدل على طعن عمار فى عثمان، وتحامله عليه، لما بدر منه فى حقه[٩]، وقد حقق بعض علماء الزيدية هذين الخبرين فقال:

معاوية للمطالبة بدمه. ت٦١هـ. انظر البلاذرى: أنساب الأشراف، ٤ق١/٥١٩-٥٢٠، وابن حجر: الإصابة، ت٩١٤٩ .

(١) انظر ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ١/٣٢، وتاريخ الطبرى، ٤/٢٥٣ .

(٢) سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص، صحابى، من الأمراء والولاة الفاتحين، تولى لعمر وعثمان الكوفة واعتزل الفتنة، ثم تولى المدينة لمعاوية، كان حازما شديدا وذا بأس. انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٥/١٩، وتهذيب ابن عساكر، ٦/١٣١-١٤٥ .

(٣) انظر المسعودى: مروج الذهب، ٣/٨٠-٨١ .

(٤) انظر ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ١/٣٦ .

(٥) انظر البلاذرى: أنساب الأشراف، ٤، ق١/٥١٢ .

(٦) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/٤٧، وابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة،/١٢-١٣.

(٧) انظر ابن تيمية: منهاج السنة، ٣/١٨٧ .

(٨) انظر الشريف المرتضى: الشافى فى الإمامة، ص٢٧٧، والطوسى: تلخيص الشافى، ٤/١١٤-١١٥ .

(٩) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/٥٤، والباقلانى: التمهيد، ص٥٣١، ٥٣٠ .

أ- **الخبر الأول:** جاء فيه أن أمير المؤمنين سئل عن عثمان، فابتدأ عمار بالرد، فقال: "**هو جيفة على الصراط**"، فأنكر عليه أمير المؤمنين، وقال للسائل: "أيها السائل عن عثمان، **ليس رأيي فيه رأى أبى اليقظان**"، ويقطع هذا الخبر بأن رأى أمير المؤمنين فى عثمان كان على غير ما يرى عمار، إذن لا حجة للمحتجين بهذا الخبر على تكفير عثمان، على لسان أمير المؤمنين.

ب- **الخبر الثانى :** ناظر عمار الحسن فى عثمان، فاختلفا بشدة فتحاكما إلى أمير المؤمنين، فقال أمير المؤمنين لعمار: "أتكفر بما كفر به عثمان"؟!.. والصواب ما جاء فى رواية أهل السنة: "**أتكفر يا عمار برب آمن به عثمان؟!**.. وقيل كان الحسن. قال عمار: لا. قال: "أتؤمن بما كفر به عثمان" قال عمار: لا. قال: فحل قتلنا[1].. وتدل هذه الرواية على رجوع عمار عن رأيه فى عثمان، وأن أمير المؤمنين وأبناءه، وعلى رأسهم الحسن، كانوا يترضون عثمان ويترحمون عليه، ويخالفون عماراً.. وتولى آل البيت لعثمان والدفاع عنه.. كما تشير الرواية إلى حدة عمار على عثمان، مما دعاه إلى ما كان منه[2].

الحدث الثانى عشر: أحدث الضرب بالسياط :

تم على عثمان تغيير سنة من سنته، تأخذ عليه أنه أتى أموراً لم يأت بها رسول الله ﷺ ولا الشيخان، ومن هذه الأمور التى رأى خصوم عثمان أنه ابتدعها، فأحدث الضرب بالسوط، وكانت العادة فيه الضرب بالدرة، فخالف الإجماع[3]، أسبل الستر على الباب، وأجلس حاجباً وبواباً[4]، ولم يقف موقف أبى بكر وعمر على المنبر، ولا موقف رسول الله ﷺ، بل وقف فوق موقفه عليه السلام.

ولا دلالة فى هذه الأمور على شئ، غير أنه اجتهد وأداه اجتهاده إلى ما انتهى إليه، أما موقفه من المنبر، فقد اعتذر عن ذلك بقوله: "**إنما فعلته لئلا يصير ذلك سنة من بعد**"[5]، ولذلك قال أحد علماء الزيدية: "إسبال الستر، وإجلاس البواب، موقوف على اجتهاده، فربما يؤدى الرأى إلى ذلك، وقد أظهر اجتهاده فى حديث المنبر، فلا وجه للتشاغل بمثل هذه الطرق"[6].

---

(١) انظر القاضى الباقلانى: التمهيد، ص٥٣١، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٥٤ .
(٢) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤٠ ، وقارن القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/٤٣
(٣) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٥٣٩ .. والنيسابورى: إثبات الإمامة، ص٨٢ .
(٤) انظر تاريخ الطبرى، ١٨٩/٤ .
(٥) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٥٤١ .
(٦) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤٠ ط.

كما اعترضت السيدة عائشة على تصرفاته، فروى عنها أنها أخرجت قميص رسول الله ﷺ، وقالت: "**هذا قميص رسول الله لم يخلق عرقه بعد، وهذا العبد -تعنى عثمان- قد غير سنته**"[١]، وقد علق عليه الزيدية بأنه لا يعلم، وإن نقله أصحاب الأخبار، ولم ينقل إلا عنها وحدها، فهو من أحاديث الآحاد، وفعل عثمان خلاف قولها- أى متواتر مشهور- فلا يبين أن الأمر، كما ادعت عليه، وظنى أنه من مفتريات خصوم عثمان، فالسيدة عائشة هى التى حملت لواء المطالبة بالقصاص من قتلته، فكيف تقول ذلك فيه[٢]؟!.

وبعد فهل تجاوز عثمان حده، وغير سنة من كان قبله حقاً، أم هذه الأمور من قبيل ما يجوز الاجتهاد فيها؛ لأنها تتعلق بالسياسة والحكم، وليست من أمور الدين[٣]؟.. يمكن القول بأن أحاديث الصحابة، وآراءهم فى بعضهم البعض، قد تحولت إلى تهم عند خصوم الإسلام، استغلوها لهدم ركنه والنيل من أعلامه.

الحدث الثالث عشر: إجماع الصحابة على قتله :

طعن عليه أن الأمة كانت بين قاتل له وخاذل، فلو لم يكن قتله حقاً، لم يتفق عليه المهاجرون والأنصار، وإذا ثبت أن قتله حقاً، لزم القول بتفسيقه.

ورفض علماء الزيدية هذه الحجة بشدة، وقالوا لا شك فى كون قتله كان غير حق، ومن قتله كان آثماً يقيناً، وقد ظلم نفسه وتعدى حدوده[٤]، وعند التحليل العقلى لمقتل عثمان، نجد أنه إما قتل وهو مستحق للقتل، أو غير مستحق له، فإن كانت الأولى فالأمر يرجع لولى الأمر وحده، وهو المختص بإقامة الحدود، وليس للعوام وأفراد الناس دور فى ذلك، وإن كانت الثانية فقد ظلم، وأثم من قتله ويقاد منه[٥].

والتساؤل الذى نضعه على تصور الزيدية للخيارات التى قتل بها عثمان، هو أليس الخروج والثورة من مبادئكم، فإن كان الأمر كذلك، فلم حرمتم على الثوار قتل الإمام، عندما يمتنع عن التنازل طواعية عن الحكم والتنحى؟!.. لقد أراد الزيدية ومن وافقهم بيان براءة الصحابة، وعلى رأسهم أمير المؤمنين **على بن أبى طالب من دم عثمان**[٦].. فقالوا إذا ثبت أن عثمان قد قتل ظلماً وعدواناً، ينبغى القطع بأن أفاضل الصحابة وأمير المؤمنين لم يرضوا بقتله؛ لأنهم كانوا لا يرضون بالظلم والعدوان، وما حدث له كان كذلك[٧].. وكان آل البيت

---

(١) انظر ابن حجر: الصواعق المحرقة، ص١٧٩ .
(٢) البستى: المصدر السابق، ٤٠ ط.
(٣) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/٣٧-٣٨ .
(٤) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٤٨-٤٩، ٥٨-٥٩ .
(٥) انظر البغدادى: أصول الدين، ص٢٨٧-٢٨٨ .
(٦) انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ١٩/٣ .
(٧) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٢٣٥-٢٣٦ .

من المدافعين عن عثمان، وحراسه ضد الثوار، وروى عن علي، كرم الله وجهه، أنه أمر الحسن والحسين ملازمة بيت عثمان والدفاع عنه، والحيلولة بين الثوار والدخول عليه، ومعونته والذب عنه، وعندما علم بمقتل لطم الحسين، وسأله ومن معه كيف تمكن الثوار من الدخول عليه وقتله وهم ببابه، فأقسموا أنهم تكاثروا عليهم وتسور بعضهم الجدار، ودخل عليه وقتله[١]. . فادعاء الإجماع أن الصحابة مهاجرين وأنصاره، قد وافقوا على قتله، هو محض كذب وافتراء من قائله، ولا حجة له فيه ابتداء.

الحدث الرابع عشر: بويع على بشرط عدم القصاص من قاتلي عثمان:

طعن الشيعة في عثمان، واستدلوا على تفسيقه بأن أمير المؤمنين قد بويع، على أن لا قود ولا قصاص في قتل عثمان، فلو لم يكن كذلك لما وافق[٢]. قالت الزيدية ومن وافقهم هذا ادعاء بارد غير ثابت، وغير صحيح في نفس الوقت، إذ كيف يجوز أن يبايع الإمام على شرط باطل، وهو مما يقدح في حاله لقبوله هذا الشرط[٣]؟!

وبعد اعتقد أن ما سبق من أحداث، رد عليها الزيدية ومن وافقهم من المعتزلة وجمهور الأمة، على من طعن في شخص أو تصرفات سيدنا عثمان من الشيعة والروافض، يكفي لبيان براءته مما نسب إليه وألصق به، من كذب وادعاء، ويساعد الباحثين على تحليل وتفسير كثير من الظواهر الفكرية التاريخية مرة أخرى، مع اعتبار ضابط المنهج في العقيدة، كأحد أسس الفهم والكشف عن الحقيقة، فإذا كان للولاء والبراء والتفسيق والتكفير دور- كما رأينا هنا- في الحكم على الناس، فرادى وجماعات، فقد يكون له نفس الدور في تصحيح أحداث التاريخ وتوجيهها التوجيه المناسب، وبالجملة يظهر من هذه الأخبار أنه لا ينبغي القطع- ولا يمكن- بالحكم على سيدنا عثمان بغير ما حكم الله له من براءة وطهارة وبشرى بالجنة مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً، أما ما تجناه الشيعة عليه ببطلان- كما رأينا- فسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون[٤].

---

(١) انظر القاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق٢/٤٩-٥٠ .
(٢) انظر الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، ص٢٨٢ .
(٣) انظر ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ١/١٥٨، والقاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ ق٢/٥٧ .
(٤) البستي: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤٠ ط.

الفصل الرَابع

موقف الزيدية من الصحابة والثورة

ويشمل ما يلى:

١- موقف الزيدية من الصدر الأول.

٢- الزيدية وموالاة الصحابة والراشدين.

٣- أدلة الزيدية على وجوب موالاة الصحابة والراشدين.

٤- المتوقفة من الزيدية عن الموالاة والمعاداة.

٥- سيدنا على بين تطرف الشيعة ومطاعن الخوارج.

أ- تطرف الشيعة فى سيدنا على.

ب- الشبه التى طعن بها الخوارج على سيدنا على.

٦- ما طعن به على الحسنين ورد الزيدية.

٧- موقف الزيدية من القاعدين عن الإمام.

٨- موقف الزيدية من المحاربين للإمام.

٩- ظاهرة الغلو فى الصحابة شملت السنة والشيعة.

الفصل الرابع
موقف الزيدية من الصحابة والثورة

١- موقف الزيدية من الصدر الأول :

تأسيساً على ما سبق قالت الزيدية بإمامة أمير المؤمنين علي، كرم الله وجهه، والحسن والحسين، رضى الله عنهما، من جهة النص، وإن كان خفياً، والخروج والدعوة في ذريتهما، فمن جلس مجلس واحد منهم ولم يعرف إمامته ولم يكن قاصداً للبغي، سواء في عدم المعرفة والقيام بالأمر والتصرف في الإمامة، فلا دلالة على تفسيقه، وهو رأى لبعض الزيدية لا جميعهم[1].. المخالف لهم قال إن لم يكونوا أئمة، لوجب كونهم فسقة والعكس صحيح.. وأنتم توقفتم فيهم، فهم عندكم إذن أئمة!!.. وهذا ما سنرى الرد عليه فيما يلي:

وهذه المسألة على الرغم من كونها من الفروع، بل من فروع الفروع، إلا أن التحكم المذهبي قد بدا أثره فيها، كيف كان ذلك؟.. لقد دار الحديث بداية مع المخالف حول الجهل بالإمامة -مطلقاً- هل يكون فسقاً أم لا؟.. فكيف تحول إلى الوجهة التي أرادها المخالف، وهم الإمامية في هذه المسألة؟!

لقد فضح الزيدية مغالطة مخالفيهم، وجمعوا بين القطع بأن الجهل بها ليس فسقاً، وكون أمير المؤمنين على إماماً قائمة إمامته، ولم يسقط حقه فيها، وإن كانت كذلك، فلم يرجعون عن إمامة إمامهم مهما كانت الأسباب؟!.. إنه أثر المذهب في الفكر، يجعل النتائج دائماً موافقة للمعتقدات المسبقة، ويحول السياسة إلى عقيدة، ويجعل الإمامة مناطاً للولاء والبراء، والتفسيق والتكفير!

وتبنى بعض الزيدية الشطط في موقفه من الراشدين الأوائل[2]، الشيخين أبي بكر وعمر، بل بالغ فشابه الاثني عشرية، في اعتقادهم فيهما والصحابة الكرام، وما زال لهذا المذهب المتطرف آثار باقية داخل الأوساط الزيدية إلى الآن، رغم مخالفته لمذهب الأئمة، بداية من زيد بن علي ت ١٢٢هـ، ونهاية يحيى بن حمزة بن علوى ت ٧٤٩هـ، أبرز علمائهم وأئمتهم المتأخرين، وصدق القائل "أوائلهم سنية سلفية، ومتأخروهم شيعة"[3]، بمعنى أنهم اعتمدوا تطرف الاثني عشرية في الصحابة.

---

(١) مقالة النص الخفي قال بها البكرية في أبي بكر، والعباسية في العباس بن عبدالمطلب عم النبي، انظر الصاحب: الزيدية، ص١٥٩، وما بعدها، والقاضي عبدالجبار: المغني، ٢٠ق١/١١٨-١١٩، والأشعري: اللمع، ص١٣١، والبغدادي: أصول الدين، ص٢٧٩، وابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ٤/٩٠-٩١.

(٢) انظر يحيى بن الحسين: كتاب تثبيت الإمامة ٤٧,٠-٤٧ ط، وهو في موقفه من إنكار إمامة الشيخين يمثل موقفاً زيدياً شاذاً، كان له أثره فيمن جاءوا بعده، وظهر واضحاً في حميدان بن حميدان، وكذلك في كل الهدوية الذين نسبوا إليه، وهو قد تأثر بالجارودية ومقالتهم في الراشدين والصحابة، انظر الأشعري: المقالات ١/١٣٣، والبغدادي: الفرق بين الفرق، ص٣٠

(٣) هو ابن تيمية، وقد سبق.

وهذا الرأى على الرغم من وجاهته، إلا أنه غير مطرد على إطلاقه، لأنا نذكر من متأخريهم ابن الوزير[١]، والشوكانى[٢]، والصنعانى[٣]، والمقبلى[٤]، والجلال المحلى[٥]، ومن قبلهم يحيى بن الحسين صاحب المسالك، وكلهم زيدية سنية أصحاب حديث ورواية ودراية واعتدال، ويناهضون الاتجاه الآخر الذى يمثل الشذوذ والندرة فيهم.

٢- الزيدية وموالاة الصحابة والراشدين :

فإذا بطلت معاداة الصحابة، وعلى رأسهم الشيخان وعثمان، رضى الله عنهم أجمعين، أو تفسيقهم أو تكفيرهم- كما حاول الشيعة الروافض فى شبههم عليهم، والتى أبطلها جمهور المسلمين ومعظم الزيدية، وبينوا كذبها وافتراءها عليهم، فهل والى الزيدية الصحابة؟

اختلفت الزيدية فيهم، فمنهم من كان معتدلاً منصفاً- وهو شأن الأغلبية منهم- فوالى الصحابة جميعاً، عدا من حارب أمير المؤمنين وقطع بموالاتهم؛ لأنه قد ثبت إسلامهم فتجب موالاتهم، ولم يثبت شئ عليهم يزيل ذلك، واعتمد هذا الفريق على حديث العشرة المبشرين بالجنة[٦]، وفيه بشر الرسول،ﷺ، عشرة من أصحابه بالجنة، يقدمهم الأربعة الخلفاء، أبو بكر وعمر وعثمان وعلى، وكذا سائرهم، حتى من وقعت منهم أحداث أخذت عليهم فى الفتنة الكبرى، كالزبير بن العوام وطلحة[٧]، وقطعوا بسلامتهم وعدالتهم وإسلامهم[٨].

كان هناك فريق آخر عارضهم فى خبر البشارة، فنقده من حيث السند، وأول المتن بما يوافق مذهبه وهواه، فقالوا: الحديث غير معلوم، أى أنه من أخبار الآحاد ولا يجوز العمل به من وجهة نظرهم، فهو ظنى الثبوت والدلالة، هذا من حيث السند..

أما من حيث المتن، فأولوه بأن الناس قد اختلفوا على النحو التالى:

---

(١) محمد بن المرتضى اليمانى، أبو عبدالله، المشهور بابن الوزير، ت٨٤٠هـ.

(٢) محمد بن على الشوكانى، ت١٢٥٠هـ.

(٣) محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسنى، الكحلانى ثم الصنعانى، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير، ت١١٨٢هـ.

(٤) صالح بن مهدى بن على المقبلى، ت١١٠٨هـ.

(٥) الحسن بن أحمد بن محمد بن على الحسنى، ت١٠٨٤هـ.

(٦) انظر مفتاح كنوز السنة فى هذه الصفحات، ص٣٥٨، ١٢، ٣٣٧، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٥٢، ٢١٧، ٢٣٦، ١٨، ٢٣٨، وانظر الشهرستانى: الملل والنحل، ١/١٩٢.

(٧) سنن الترمذى كتاب المناقب، (٤٦)، باب ٢٥، ١٨، ١٧، والواقدى: المغازى، ص١٤٧، والطيالسى: ح٢٢٨٧، ١٦٧٤، ٢٣٦.

(٨) انظر ابن حزم: الفصل فى الملل والأهواء والنحل، ٤/١٣٥-١٥٣، والإيجى: المواقف، ٤٠٧.

أ- قال قوم هذا إخبار بحالهم وقت البشارة، فهو إخبار عن الحال لا على العاقبة والمآل.. فكأنه،ع قال: "**إن بقيتم على ما أنتم عليه، فأنتم من أهل الجنة**" فإذا أحدثوا من بعده ما أحدثوا، فشرط البشارة زائل ولا يشملهم، هذا هو تصور الروافض[1].. وهو تأويل باطل فيه غبن وشطط، سببه التجنى على خيار الصحابة، وهو لا يؤثر فى فضل المبشرين، ولا يقدح فى عدالتهم، كما أنه لا ينصف أمير المؤمنين على، على ما زعموا، ولكن يظهر حقيقة وهدف المتأول الجائر[2].

ب- **المنصفون من الزيدية ذهبوا مذهب الجمهور**، إنه **إخبار عن** العاقبة والمآل، وفيه ما يدل على عدالتهم وترضية الله والرسول عنهم، وليس فيه ما يدل على أنه سيبدر منهم ما ينقض عدالتهم وإيمانهم، ولم يقع أبداً.

استدل **الشيعة** ومتطرفة الزيدية بما حدث من **الزبير وطلحة** فى حق سيدنا على، وقطعوا بأن ما كان منهما فسق، فقد خرجوا عليه وقاتلوه، فيجب كون الخبر للحال لا للمآل ولا الاستقبال[3]، وسنرد على هذه الفرقة فيما بعد، عند تناول الزيدية للحكم على الصاحبين الكريمين.

ومن سخف ما ذهبوا إليه استدلالاً على أن الخبر للحال، هو أنه قد يغرى المبشرين بارتكاب المعاصى والآثام، اعتماداً على ما بشروا به!.. ونسوا أن الإغراء يجوز فى أمثالهم من أصحاب الجناية والهوى، لا على أفاضل وأماثل الأصحاب، حملة الدين وركنه الأشم، وكيف يجوز ذلك وفيهم من قطعوا بعصمتهم، آل البيت الكرام **على وفاطمة والحسن والحسين**[4]، عند **الشيعة والزيدية**[5]؟!.. ويدخل فيهم **زوجات الرسول**،ع ومن شهد له بالنسب له تشريفاً وتقديراً[6]، كقوله،ع، "**سلمان منا آل البيت**"[7]،.وغيره.

٣- أدلة الزيدية على وجوب موالاة الصحابة والراشدين :

بنى معتدلة الزيدية موقفهم بالموالاة للصحابة جميعاً، عدا معاوية وعمرو بن العاص، على أدلة من الكتاب والسنة، وسنعرض لبعضها مع رد الفريق الآخر..

---

(١) انظر ابن المطهر الحلى: منهاج الكرامة، ص١٢٥، وما بعدها، والشريف المرتضى: الشافى فى الإمامة، ص٢٧٥، وما بعدها.

(٢) البستى: مصدر سابق، ٤٠ ط، وقارن القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٧٨، وما بعدها.

(٣) انظر ابن حزم: الفصل فى الملل والنحل، ٤/١٥/-١٦٧ .

(٤) سنن الترمذى: ٥/٦١٤، ح(٣٧٦٨)، ٥/٦٥٦، ح (٣٨٧٠).

(٥) انظر الطوسى: تلخيص الشافى، ٣/١٢٢-١٢٤، والصاحب بن عباد: الزيدية، ص١٤٩، وما بعدها.

(٦) انظر الجرجانى: شرح المواقف، ٨/٣٥٥-٣٥٦ .

(٧) انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٤ق١/٥٣ .

أولاً: أدلة من الكتاب :

قال تعالى: {**لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا**}[١]. الآية، فالذين أنفقوا وقاتلوا أعظم درجة من غيرهم عند الله، وهو ما يتفق مع الموالاة لهم المعاداة، وكيف يبشرهم الله بأجر عظيم ويعاديهم أحد[٢]؟!

للفريق الآخر من الزيدية وكل الروافض قالوا بأن هذه الآية لا تدل على وجوب الموالاة؛ لأنها تبين الفرق بين مقادير الإنفاق ودرجات المنفقين؛ وحظ من قاتل قبل الفتح من الآخرة والثواب، ومن قاتل بعده فحسب؛ لا أن هذا الأجر ثابت بالضرورة لكل منفق ومقاتل[٣]، وهو نوع من التخصيص لجأوا إليه، وقاسوه على ما يفهم فى ضوء المعلوم من الوعد والوعيد[٤]، فشرطه بعدم الإحباط، فلا يدل الأجر العظيم على حصول ضرورة لكل من وجد منه الفصل؛ لجواز أن يكون قد أحبطه[٥]!

كما استدلوا بقوله تعالى: {**لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة..**}[٦]. الآية، وأن أبا بكر وعمر، رضى الله عنهما، كانا منهم[٧]، ووضع رسول الله،ع، شماله على يمينه نيابة عن عثمان الذى كان سفيره بمكة، وقد قال عثمان: "**كان شمال الرسول خير من يمينى، وقد بايع نفسه عنى**"[٨]. ففسر الفريق الآخر هذا الآية، بأنها تدل على الرضى فى الحال، أما فى غير البيعة فلا، فليس فيها ما يدل على ثبات حالهم، فالتعلق بها بعيد.

ثانياً: أدلة من السنة :

استدل الزيدية بالسنة كذلك، على وجوب موالاة الصحابة، قال،ع: "**لعل الله اطلع**

---

(١) سورة الحديد: آية١٠ .

(٢) انظر البغدادى: الفرق بين الفرق، ص٣٥٩، والجرجانى: شرح المواقف، ٣٦٤/٨-٣٦٥ .

(٣) انظر البيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٣١٧، وما بعدها.

(٤) انظر القاضى عبدالجبار: شرح الأصول الخمسة، ص٦١١، وما بعدها.

(٥) انظر القاضى عبدالجبار: المصدر السابق، ص٦٢٤-٦٣١ .

(٦) سورة الفتح: آية١٨ .

(٧) البخارى؛ ٦٦/٧-٦٧، ح(٣٦٩٨)، ومسلم، ح (٦٧-٨١-١٣٢)، والترمذى والنسائى والدارمى، وابن سعد: الطبقات الكبرى، ٢ق١/٧٢،٢ق٢/٣٩، وأحمد، ٢٩٢/٣، ٢٩٨، ٣٥٥، ٣١٠، والطيالسى، ح(٨٢٠)، وابن هشام: السيرة النبوية، ص٧٤٦، والواقدى: المغازى، ص٢٥٤ .

(٨) البخارى، ٦٧/٧ (وانظر الهامش السابق)، والترمذى فى سننه، ٥٨٨/٥، ح(٣٧٠٦)، وابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣ق١/٣٨، ٢٤/٨، وأحمد؛ ٧٥،٦٨/١، ١٠١/٢ و١٢٠، والطيالسى، ح(١٩٥٨)، وابن هشام: السيرة النبوية، ص٤٥٧ .

على أهل بدر، فقال: اذهبوا فقد عفوت عنكم"[١]. وقال الفريق الآخر هذا الخبر من **أخبار** الآحاد، وبعيد أن يدل على الموالاة من غيرها؛ لأنه إخبار عن الحال، وليس فيه ما يدل على أنه يتناول العاقبة والمآل.

ثالثاً: شهادة آل البيت :

١- دخل أمير المؤمنين على أبى بكر الصديق، رضى الله عنهما، عند موته وكلمة، وقال له: **"أليس النبى بشرك بالجنة؟!"[٢]**.

٢- وقال فى عمر عندما استشهد: **"إنه ما فى الأرض أحب إلى، أن ألقى الله بصحيفته، مثل صحيفة هذا المسجى"[٣]**.

٣- وكان يترحم عليهما بعد موتهما، ويقول: **"خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر"[٤]**، وغير ذلك كثير.

٤- وروى عن الحسن[٥]، بن على رضى الله عنه، أنه كتب إلى أهل البصرة كتاب الدعوة، وترحم عليهما فيه، وقال: "إن الله قد بعث محمداً وكان الناس على ضلالة، فهداية الخلق بمن قبضه، ونحن أحق الناس بمكانه، غير أن قوماً تقدمونا، واجتهدوا فى طلب الحق، فكففنا عنهم تحرماً عنهم، لإطفاء الفتنة؛ حتى حدث قوم غيروا وبدلوا".

٥- وروى عن **زين العابدين على بن الحسين[٦]**، أنه ترحم عليهما[٧].

---

(١) رواه الدارمى، ٢/٤٠٤، ح(٢٧٦١)، وأبو داود، ٤/٢١٢، ح(٤٦٥٤)، وأحمد فى المسند، ١/١٠٥، ٣/٢، ٢٩٥/٤٧٤، ٣٤٩، وكذلك الحاكم فى المستدرك، وصححه، وأقره الذهبى.

(٢) انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣ ق١/١٢٠، والواقدى المغازى، ص١٤٧ .

(٣) البخارى، ٧/٥١-٥٣، ح(٣٦٨٥)، ومسلم؛ ١٦/١٥٨، ح(١٤)، وابن ماجة، ١/٣٩، ح(١٠٦)، وابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣ق١/٣٦٩.. والبيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٣٦٢.

(٤) ابن حجر الهيثمي: الصواعق المحرقة، ص١١٨، والجامع الصغير، ٢/١٠، وراه ابن عساكر عن على والزبير معاً، وحسنه.

(٥) انظر الإمام يحيى بن حمزة: عقد اللآلى، ص٨٨، ٧٥ ط.

(٦) **على بن الحسين بن على بن أبى طالب، أبو الحسن زين العابدين**، أحد أعلام آل البيت الذى يضرب به المثل فى الحكم والعلم والورع والجود والسخاء، اعتبرته الامامية الرابع من قائمة الأئمة الاثنى عشر عندهم، ولد بالمدينة سنة ٣٨هـ، وتوفى بها سنة ٩٤هـ، انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان، ١/٣٢٠، وابن سعد: الطبقات الكبرى، ٥/١٥٦ .

(٧) انظر الإمام يحيى: عقد اللآلى فى الرد على أبى حامد الغزالى، ٧٥ ط.

٦- وروى أبو مخيف عن **زيد بن على**، رضى الله عنه[١]، أنه سئل عنهما، فقال: "لا أقول فيهما إلا خيرا"[٢]، وكان ذلك سبب خذلان القوم له٠ وكذلك سماهم **الرافض** فى قصة طويلة٠٠ ذكرناها[٣].

٧- وروى عن **الصادق**[٤]، أنه قيل له: ما تقول فى أبى بكر؟ قال: ما أقول فى رجل ولدنى مرتين؟! يعنى من قبل الأمهات[٥].

٨- وكان **الناصر للحق**[٦]، يترحم عليهما، ويثنى عليهما فى كتبه[٧]، وكل ذلك يوجب موالاتهم٠٠ وعلق علماء الزيدية على هذه الروايات، بأنها تصلح للرد على زعم القائلين إن آل البيت قد أجمعوا على التبرؤ من القوم، وبطلان ما ذهبوا إليه٠٠ فما ذهبوا إليه خالفهم فيه جمهور العترة، أئمة وعلماء، ولا إجماع فى ذلك[٨].

ورغم كل ما سبق، نفى **فريق شاذ** منهم أن تكون هذه الروايات دليلاً على الموالاة، بحجة أنها أخبار أحاد عمن قوله حجة، وعمن ليس بحجة٠٠ وغاية هذه الروايات إثبات الترحم عليهما، واقتداء من اقتدى به من أبنائه، أما الموالاة فلا٠

٤- المتوقفة من الزيدية عن الموالاة والمعاداة :.

---

(١) **زيد بن على بن الحسين** بن على بن أبى طالب، أبو الحسين، الشهيد الذى ثار على ظلم بنى أمية وهشام بن عبدالملك فحبسه، ولكنه خرج بعد ذلك عليه وبايعه أهل الكوفة وغدروا به، فقتله الحجاج بن يوسف الثقفى وقطع رأسه، وطافوا به فى البلاد حتى استقرت بالقاهرة فسرقها أهلها ودفنوها٠ انظر أبا الفرج الأصفهانى: مقاتل الطالبين، ص١٢٧، وابن خلكان: فوات الوفيات، ١٦٤/١ ٠

(٢) انظر الإمام يحيى بن حمزة العلوى: عقد اللآل، ٧٦,٠٠ وسنن الترمذى، ٥٧٦/٥، ح(٣٦٨٠)٠٠ وقال: هذا حديث حسن غريب٠

(٣) انظر الأشعرى: مقالات الإسلاميين، ١٣٣/١، وما بعدها، والمسعودى: مروج الذهب، ٢٢٠/٣ ٠٠

(٤) **جعفر بن محمد الباقر بن على زين العابدين** بن الحسين السبط، أبو عبدالله، الملقب بالصادق، من علماء التابعين الأجلاء، أخذ عنه مالك وأبو حنيفة، اعتبرته الإمامية الإمام السادس، ت١٤٨هـ٠٠ انظر الموسوى: نزهة الجليس، ٣٥/٢، وابن خلكان: وفيات الأعيان، ١٠٥/١ ٠

(٥) انظر البيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٣٥٨.. والإمام يحيى: عقد الآلى، ورقة ٧٦ ط، فأمه أم فروة، وهى بنت القاسم بن محمد بن أبى بكر، وأمها أيضاً هى بنت عبدالرحمن بن أبى بكر، فلهذا قال: أولدنى مرتين٠

(٦) **الحسن بن على بن الحسن بن عمر بن زين العابدين**، أبو محمد ثالث ملوك الدولة العلوية بطبرستان، ولد بالمدينة، ٢٢٥هـ، تنعته الإمامية والزيدية بالإمامة، لقب بالأطروش لصمم أصابه من ضربة سيف، كان عالماً شاعراً، له مصنفات، ت٣٠٤هـ٠٠ انظر ابن الأثير: الكامل، ٢٦/٨، وما بعدها، وتاريخ الطبرى، ٤٠٨/١١ ٠

(٧) انظر الإمام يحيى بن حمزة العلوى: عقد اللآلى، ٧٦ ط-٧٧،٠

(٨) انظر فى ذلك حميدان بن حميدان: حكاية الأقوال العاصمة من الاعتزال، ٧، ، نقلاً عن الإمام عبدالله بن حمزة من رسالته **الشافى فى الإمامة**٠

ذهب فريق من الزيدية إلى التوقف فى الصحابة، ورأوا فى المطاعن التى طعن بها على الشيخين وعثمان، رضى الله عنهم، وإن لم تكن صحيحة، فهى قادحة فى عدالتهم بطرق مختلفة، وإن لم يثبت فيها شئ، وبرروا ذلك بأن الحاكم إن عرضت عليه مثل هذه الطعون، تجرح وتضعف الشهادة من أصحابها، ولذا يلزم التوقف.

وهكذا خالف هذا الفريق أصحاب المذهب وأئمته، فقالوا بالكف عن التبرى والمعاداة والتوقف كذلك.. وهو موقف يتسم بالتردد والحيرة والميل إلى استرضاء الاتجاه المتطرف، لغرض فى أنفسهم من أطماع الدنيا، وليس عن دين ولا دليل[١].

٥- سيدنا على بين تطرف الشيعة ومطاعن الخوارج :

أ- تطرف الشيعة فى سيدنا على : غلبت على النظرة الشيعية لسيدنا على روح الغلو فى أغلب الأحيان، وكان ذلك منذ البدايات عندما ادعت السبئية ألوهيته وهو حى[٢].. ورغم إنكاره تطرفهم غير المفهوم، أصروا عليه وبقيت جذوره عندهم تملى عليهم ضرورة[٣].. وعند رسمهم لصورة وشخصية سيدنا على الإنسان والإمام، بدأوا بتفريده عن غيره، فقالوا: **"صح عندنا أنه كان ظاهره كباطنه، وثبتت له العصمة**، والبشارة بالجنة على سبيل القطع"[٤].

كما لجأت الشيعة إلى التقية[٥]، كذرع لهم فى مواجهة بطش خصومهم من الأمويين، فأخفوا موقفهم من الأمويين، حتى لا يتعرضون لبطشهم بعد سلسلة من التصفيات الدموية لأعلام آل البيت بدءاً من الحسين بن على رضى الله عنه[٦]، وربما كان هذا السبب الذى دعاهم إلى القول بأن سيدنا علياً، كرم الله وجهه، **ظاهره** كان كباطنه، بينما ادعى خصومه أن ظاهره خالف باطنه، أى أنهم رموه بالنفاق والتقية[٧]..

---

(١) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤١.

(٢) انظر الأشعرى: مقالات الإسلاميين، ١/٨٥، والبغدادى: الفرق بين الفرق، ص٢٣٣، والأسفرائينى: التبصير، ص٧١، والشهرستانى: الملل والنحل، ١/٢٠٤، وما بعدها.

(٣) انظر البغدادى: الفرق بين الفرق، ص٢٣٣.

(٤) انظر للكلينى: أصول الكافى، ١/٢٦٩، ٢٠٠-٢٧٠، والطوسى: تلخيص الشافى، ١/١٩٣، وما بعدها، ٢/٧-٨.

(٥) انظر الشهرستانى: الملل والنحل، ١/١٨٦.

(٦) انظر يحيى بن الحسين العادى: المجموع، ص٥٦-٦٠، ٦١ (كتاب فيه معرفة الله عز وجل)، وانظر الشهرستانى: الملل والنحل، ١/١٨١-١٨٣.

(٧) هم "الخوارج".

كذلك اغتصب النبىع، النبوة من على أخيه ووليه ووصيه عندهم، النبوة منه وادعاها لنفسه عند بعضهم ممن بالغ فى الجنوح والغلو، فكان يخشاه[١]، واغتصب الشيخان الإمامة منه، وهو أخوهم ومشيرهم ووزيرهم[٢]، فتذرع بالتقية[٣]!

والحقيقة أنه يصعب فهم الموقف الشيعى، تجاه سيدنا على، كرم الله وجهه، فى ضوء المؤثرات والظروف التاريخية والسياسية والبيئية فى عصر بنى أمية وحدها، فهى وليدة ما هو أكبر من ذلك، وربما كنا أقرب للتصور الصحيح، إذا قلنا إن شخصية الإمام على عندهم، كانت مطية ووسيلة لغرض أكبر، وهو هدم عقائد هذا الدين، وإحداث الفرقة فى البنية الإسلامية وتفتيتها، حتى يصعب إعادة بنائها الفكرى والفعلى بعد ذلك، وتصير الوحدة فكرة موهومة، لا وجود لها فى الذهنية الإسلامية فى الواقع، فهل نجحوا فى ذلك[٤]؟!

ولا خلاف، بين جماهير الأمة، على منزلة الإمام على فى الإسلام، وشرف مكانته وفضله ومناقبه، فهو موضع اتفاق بين الجميع والمخالف مكابر، ويقع الخلاف فى مقالة الغلاة، كادعاء العصمة والحجة والوحى والغيبة من بعد وغيرها من خرافات، وكل مقالة كانت تستدعى سلسلة غير منتهية من الأباطيل لتبريرها، وبعض الزيدية شاركوا الروافض فى ادعاء العصمة، ولكن حصروها فى الإمام وابنيه[٥].. وكان لهم تصور يخالفونهم فيه، فهى عصمة حفظ من ارتكاب الكبائر، أما الصغائر فليس فيها ما يحتاج لعصمة، فيجوز وقوعها منهم كالأنبياء، ولا ينبغى-عندهم- أن يكون حال الولى بأكثر ولا أفضل من حال النبى[٦].. فهل سلم سيدنا على من مطاعن وشبه الخصوم فيه أم أصابه ما أصاب الشيخين وعثمان؟.. رضى الله عنهم جميعاً، فلننظر إلى ما وجه إلى شخصه من شبه، وكيف رد الزيدية عليهم ومن وافقهم من المعتزلة وأهل السنة.

ب- الشبهة التى طعن بها الخوارج على سيدنا على والرد عليها :

ادعت الخوارج أن الإمام قد أخطأ بقبوله التحكيم، وأخطأ بقبوله حكم الحكمين من بعد

---

(١) انظر الشهرستانى: الملل والنحل،١/٢٠٦، والاسفرائينى التبصير فى الدين، ص٧٥ .

(٢) انظر الشهرستانى: الملل والنحل، ١/٢٠٨ .

(٣) انظر الطوسى: تلخيص الشافى،٣/٨٥، وقارن القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢ق١/٢٨٤-٢٨٥ .

(٤) انظر الغزالى: فضائح الباطنية، ص١٤٢-١٤٥ .

(٥) انظر الصاحب بن عباد: الزيدية، ص١٨٥، وما بعدها، ومحمد بن القاسم: الأساس لعقائد الأكياس، ص١٦٣ .

(٦) انظر فى ذلك الكلينى: أصول الكافى،١/٢٦٩-٢٧٠، والطوسى: تلخيص الشافى،١/١٩٣-٢٠٦، والنيسابورى: إثبات الإمامة، ص٤٣، والشهرستانى: الملل والنحل، ١/١٧١-١٧٢، ١٩٣ .

بعزله وتثبيت معاوية، ولم يحكم كتاب الله[١]. وزادوا على ذلك فكفروه[٢]. وما أخطأ الإمام وما قبل حكم الحكمين، ولكن الخوارج قاموا بعصيان مدنى وعسكرى ضد الإمام، فشقوا عصا الطاعة، وعصيانهم لا يقدح فى حال الإمام[٣].

وذهبت الزيدية إلى أن الإمام ما أخطأ فى قبوله ودخوله فى الشورى مع الستة، فقد ظن أنه سيصل إلى حقه في الإمامة، فلما انتهت الشورى، ولم يصل إلى حقه خرج عليهم وناشدهم -هذا عندهم- وعدد عليهم فضائله، واحتج عليهم باختيار عثمان عليه، إذا إن الشيخين لم يكونا بأكفاء ولا أقران له، فكيف يقبل ويقر من هو دونهما فى الفضل[٤]!

وترى الزيدية كذلك أن موقفه من الشورى مما يحتمله التأويل، ولذلك كل حدث صح عنه وأمكن تأويله، أما ما نقل عن طريق الآحاد ولم يكن متواتراً مشهوراً، فلم يلتزموا قبوله، وضربوا مثالاً لذلك، بموقفه من الزواج بابنة أبى جهل، فقد روى أنه أراد الزواج من بنت أبى جهل، وأنكر الرسول، عليه الصلاة والسلام، عليه ذلك، وهدده بأن لا تجتمع ابنته فاطمة مع ابنة عدو الله أبداً.. ويبعد هذا الخبر، عند الزيدية، أن يكون صحيحاً، والغالب على الظن أنه لم يكن كذلك[٥]. وكذلك قالت الشيعة فيه[٦].

والخبر صحيح وورد فى كتب الحديث وغيرها من كتب السيرة[٧]، وكذلك صحيح مسلم من كتب أهل السنة[٨]، ولا يمكن أن تكون رغبته خطبة ابنة أبى جهل[٩]، مما يؤخذ عليه، ولا رفض رسول الله ﷺ، هذه الزيجة مما يقدح فى شخص الإمام كذلك، فقد كان بمنزلة الوالد، وللوالد توجيه ولده، دون غضاضة عليه. ولكن تشنجات الشيعة ذهبت بها إلى أن

---

(١) انظر أبا عمار: آراء الخوارج، ٢/٢٥٢-٢٥٧، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٩٥، والفراء: المعتمد فى أصول الدين، ص٢٣٢ .

(٢) انظر الأشعرى: مقالات الإسلاميين، ١/٢، ٨٦/٤٥٢، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/٦٠.

(٣) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٩٥-١١١، وابن حزم: الفصل فى الملل والنحل، ٤/١٥٥-١٥٩ .

(٤) انظر الصاحب بن عباد: الزيدية، ص٢٠٨،٢٠٩، الحديذ: شرح نهج البلاغة، ١/٦١، والشريف المرتضى: الشافى، ١٥ وما بعدها، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق١/٣٨٣-٣٨٥، وشرح الأصول الخمسة، ص٧٥٦ .

(٥) البستى: مصدر سابق ، ٤١ ط.

(٦) انظر الطوسى: تلخيص الشافى، ١/٢٧٦-٢٧٧ .

(٧) انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٨/٢٦٢، وابن الأثير: أسد الغابة، ٦/٥٦ .

(٨) انظر صحيح مسلم، ٧/١٤٠، وسنن ابن ماجة، ١/٦٤٤، وأحمد: المسند، ٤/٢٨٥ .

(٩) هى جويرية بنت أبى جهل، أسلمت وحسن إسلامها، وكانت قد تزوجت قبل أن يخطبها على من عدة أزواج ولم توفق، فذهب أولياؤها من بنى المغيرة يستأذنون النبى فى خطبة على لها، فلم يأذن لهم. انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٨/٢٦٢، وابن حجر: الإصابة، ٤/٢٥٧ .

رغبته الزواج من أخرى، خطأ ينبغى نفيه والطعن فى الخبر.. وكان مدخل الزيدية لإبطال صحة الحديث، سنداً ومتناً، هو النظر العقلى والمتوقع من شخص الإمام، ومن جملة ذلك قالوا بعدم صحته.

ويفترض الزيدية صحة الخبر- وهو صحيح كما سبق وأشرنا- فيحملونه على كونه مجرد زلة وصغيرة، وهفوة من الإمام لا ينبغى القدح عليه بها؛ فهى من قبيل ما يأتيه الناس أجمعين أنبياء وأولياء ومن سواهم.. وتحت هذا القسم يدخل كثير من الروايات، التى جاءت من طريق الآحاد، واعتمدها الخوارج والنواصب، وتعلقوا بها فى تشويه شخصية أمير المؤمنين[١].

٦- ما طعن به على الحسنين ورد الزيدية :

أخذ على الحسن تسليمه الخلافة لمعاوية[٢]، وأخذ على الحسين خروجه لملاقاة جيش يزيد[٣].. وذهبت الزيدية إلى أن الحسن ما أخطأ فى تسليمه الخلافة لمعاوية، بل رأوا، ومعهم جمهور المسلمين من المعتزلة وأهل السنة، إن ذلك كان من باب الواجب عليه، فقد كانت الملابسات والظروف المحيطة به وبالأمة من حوله تقتضى ذلك[٤].

لقد ضعف أمر الدين فى النفوس وفارقه أصحابه إلى جانب معاوية، وطالت الحروب ومل الناس، وعلا نجم معاوية وزاد النزاع، حتى اهتزت دعائم الدولة الإسلامية الناهضة، وخشى الحسن على الأمة الفتن وسفك الدماء وسطوة أعدائها[٥]، ولذلك لم يكن ما فعله خطأ أصلاً، وعليه فلا حكم عليه بقليل أو كثير، وعصمته تحفظه من ذلك، ومن كل ما يقطع الموالاة[٦].

أما الحسين فقالوا ما أخطأ فى فعله، فقد وجد الأمور تسوء وتضطرب، وحال الأمة لا تحسد عليه، ويزيد وولاته يشيعون الفساد فى الأرض، وقد صار الأمر للجور والاستبداد، وتحولت الشورى إلى قيصرية غاشمة، وضج الناس من غلبة المفاسد الاجتماعية والاقتصادية،.فأعلن الخروج والثورة على يزيد لعله يدرك الأمة[٧]، وكان ما كان من أهل

---

(١) البسيتى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤١ ط.

(٢) انظر: الصاحب الزيدية، ص١٤٦ .

(٣) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/١٤٥، وما بعدها.

(٤) انظر الصاحب، الزيدية، ص١٤٥-١٤٨، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/١٤٥، والطوسى تلخيص الشافى، ٤/١٧٢-١٧٨،١٧٣-١٧٩ .

(٥) انظر ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ١/١٦٣، والبلاذرى، أنساب الأشراف، ٣/٤٥ .

(٦) البسيتى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤١ ط.

(٧) انظر الطوسى: تلخيص الشافى، ٤/١٨٧،١٨٢ .

العراق، بعد أن ألحوا عليه فى الخروج والبروز إليهم، وأنفذوا إليه الرسل بالولاء والطاعة والجهاد معه، تخلوا عنه وتركوه وحيداً فى كربلاء فى قلة من أتباعه، فصبر وجالد أعداءه، حتى خر شهيداً وكوكبة من آل البيت، فأين يكون الخطأ فى فعله، والصحابة يودعونه فى المدينة بالدعاء والنصر، وأهل العراق يستقبلونه بالبيعة والجهاد[1]؟!

٧- موقف الزيدية من القاعدين عن الإمام :

قعد عن نصرة أمير المؤمنين، فى خلافه مع معاوية أو الخوارج، فريق من الصحابة[2]، من أمثال **محمد بن مسلمة**[3]، **وأسامة بن زيد، وعبدالله بن عمر**.. واعتقدوا أن أسلم شئ هو تجنب الفتنة كلها[4]..

واجتهد الزيدية فى تخريج هذا الخلاف، وبيان أنهم عدول ولا حكم عليهم بشئ، لأنهم رووا آثاراً فى الفتن عن رسول الله ﷺ، تعزز موقفهم من القعود عن الخلاف بين المسلمين[5]، وقبل أمير المؤمنين عذرهم وخلاهم والعزلة[6]، وقد سموا فى تاريخنا **المعتزلة**[7]، ويعزى إليهم المعتزلة، وهم أول معتزلة فى الإسلام[8].

فإذا كان الأمر كذلك، وقد قبل منهم أمير المؤمنين، فلا لوم عليهم ولا خطأ، فى كثير ولا قليل، أما إن كانوا قد خالفوه وتأخروا، تعمداً وخذلاناً له، فقد ثبت خطئوهم بالإجماع، أو القياس عند **الشيعة**، وبطل القياس فى هذه الأمور عند **الزيدية** على أصولهم.. أما **الإجماع** فلم يثبت لديهم كذلك فى حقهم[9]، فصح توليهم[1].

---

(١) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/١٤٩، والطوسى: تلخيص، ٤/١٨٥.. وانظر ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ٢/٥-٦، وتاريخ الطبرى، ٥/٣٤٧-٣٥٠ .

(٢) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق ٢/٩١، والباقلانى: التمهيد، ص٥٥٣-٥٥٤ .

(٣) **محمد بن مسلمة الأوسى الأنصارى**، أبو عبدالرحمن، أسلم وحضر بدراً والمشاهد كلها عدا تبوك، وكان من الأمراء الولاة، ولاه الرسول على الصدقات وإمرة المدينة، وكان ثقة عند عمر فجهزه لكشف أسرار الولاة فى البلاد، واعتزل الفتنة كلها وتوفى ٤٣هـ. انظر المقدسى: البدء والتاريخ، ٥/١٢٠، وابن الأثير: الكامل، ٣/٢ .

(٤) انظر ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ١/٥٣، وتاريخ الطبرى، ٤/٤٣١، والمسعودى: مروج الذهب، ٥/٩٧ .

(٥) من ذلك قوله ﷺ: "**ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشى، والماشى خير من الساعى**". انظر البخارى، ٤/٢٤١، ومسلم، ٨/١٦٨، وأحمد ١/١٦٩ .

(٦) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/٧٩-٨٠، وابن حزم: الفصل فى الملل والنحل، ٤/١٦٧-١٥٨ .

(٧) انظر د/ النشار: نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام، ١/٣٧٦-٣٧٨ .

(٨) انظر كارلو نللينو: التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية(مقالة أصل تسمية المعتزلة)، ص١٧٥، وما بعدها ترجمة د/ عبدالرحمن بدوى، ط. دار النهضة العربية، ١٩٦٥ .

(٩) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/٨١-٨٣، والباقلانى: التمهيد، ص٥٥٥، والبغدادى: أصول الدين، ص٢٩٠ .

٨- موقف الزيدية من المحاربين للإمام :

ميز الزيدية بين طائفتين من المحاربين لسيدنا علي، الطائفة الأولى فيها **طلحة**[٢]، **والزبير**[٣]، **والسيدة عائشة**[٤]، وهم أصحاب موقعة-الجمل[٥]، **والطائفة الثانية فيها معاوية**[٦]، **وعمرو بن العاص**[٧]، وأتباعهما، وسنتناول الطائفة الأولى بالحديث أولاً:

الطائفة الأولى : أصحاب الجمل : وأصحاب الجمل خرجوا بحثاً عن الحق، ومطالبة بالقصاص وإقراراً للشريعة، بعد أن طال الزمن ولم يقتص الإمام لدم عثمان، فخرجوا ليساعدوه في مهمته، ويؤزروه في ذلك، لعل مثله عثمان جماعة أو عصابة تمنعه من القيام بإقرار العدل، وقد سمعوا بشئ من ذلك قبل خروجهم إلى الكوفة، ولكن الأحداث انتهت إلى نشوب موقعة الجمل، وهزيمة هذا الفريق على يد الإمام.. والسؤال الآن هل تاب طلحة والزبير والسيدة عائشة من محاربتهم للإمام أم لا[٨]؟

---

(١) البيضي: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤١ ط/ مكرر.

(٢) **طلحة بن عبدالله بن عثمان التيمي**، أبو محمد، من كبار الصحاب الشجعان الأجواد، وأحد العشرة المبشرين، وأحد الستة أصحاب الشورى، والثمانية السابقين للإسلام، شهد أحداً وأبلى فيها بلاء حسناً، وكان تاجراً موسراً كفل بني تميم وعاهم.. قتل يوم الجمل ٣٦ هـ.. انظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى، ١٥٢/٣، وابن الجوزي: صفة الصفوة، ١٣٠/١ .

(٣) **الزبير بن العوام من خويلد الأسدي**، أبو عبدالله: الصحابي الشجاع، أحد العشرة المبشرين بالجنة أسلم وله ١٢ سنة، وشهد المواقع مع الرسول ﷺ، وكان أحد الستة أصحاب الشورى، وكان تاجراً موسراً قتله ابن جرموز يوم الجمل بوادي السباع ٣٦ هـ. انظر أبا نعيم: حلية الأولياء، ٣٢٩/١، والمقدسي: البدء والتاريخ، ٨٣/٥ .

(٤) **عائشة بنت أبي بكر الصديق عبدالله بن عثمان، أم المؤمنين**، أم عبدالله، أفقه نساء المسلمين، تزوجها النبي ﷺ سنة ٢ هـ، كانت قبلة الصحابة في العلم والمشورة، خرجت مع أصحاب الجمل غضباً لمقتل عثمان، ت٥٨هـ.. انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣٩/٨، وأبا نعيم: حلية الأولياء، ٤٣/٢ .

(٥) انظر ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ١٠٠/٢، دار الفكر، بيروت، د.ت.

(٦) **معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية**، مؤسس الدولة الأموية وأحد دهاة العرب، أسلم يوم الفتح ٨هـ وكان كاتباً لرسول الله ﷺ، تولى للخلفاء الراشدين، وعزله علي فأعلن العصيان والمطالبة بدم عثمان، وتولى الخلافة بعد علي، عندما تنازل الحسن عنها ت٦٠هـ.. انظر ابن الأثير: الكامل، ٢/٤، والطبري، ١٨٠/٦ .

(٧) **عمرو بن العاص بن وائل السهمي، أبو عبدالله**، فاتح مصر وأعظم دهاة العرب، أسلم في هدنة الحديبية، وولاه النبي إمرة جيش ذات السلاسل، ثم تولى إمرة الجيوش للخلفاء الراشدين، وكذلك إمارة مصر بعد فتحها، وفي زمن معاوية سنة ٣٨هـ، توفي سنة ٤٣هـ.. انظر الذهبي: تاريخ الإسلام، ٢٣٥/٢-٢٤٠ .

(٨) انظر الباقلاني: التمهيد، ص٥٥١-٥٥٢؛ وانظر البيهقي: الاعتقاد والهداية، ص٣٧١-٣٧٣ .

١- **طلحة والزبير : اختلف الزيدية ومن والفقهم من المعتزلة فى ذلك فقال فريق إن** توبتهما قد علمت يقينا، وقال الفريق الآخر علمنا توبة الزبير بن العوام، ولم نعلم بتوبة طلحة[١]، وهذا الفريق وضح أسباب حكمه بموالاة الزبير والقطع بتوبته فيما يلى:

أ- لقد ترك الزبير الحرب وانصرف عن المعركة، وفارق الفئة الباغية وقتل مظلوماً، وقد قال أمير المؤمنين فى حقه لقاتله، سمعت رسول الله ﷺ، يقول "بشر قاتل ابن صفية بالنار"[٢]، وقد علم ذلك قطعاً ويقيناً، وهو بمثابة التوبة والرجوع إلى الحق، وعما بدر منه فى يوم الجمل، ويشفع له ويعزز توبته كلام أمير المؤمنين عنه، وهو من العشرة المبشرين بالجنة، وقد أمر أمير المؤمنين جنده أن يخلوا بين الزبير والرجوع، عندما رآه يحاول الفرار من محاربته[٣].

ب- أما طلحة فلم يعلم توبته أو رجوعه، وأثر عنه عبارات تفيد حسرته، على ما بدر منه فى يوم الجمل، من ذلك مثلاً قوله: ما رأيت مصرع شيخ أضيع من مصرعى هذا، ندمت ندامة الكسعى، لما رأت عيناه ما فعلت يداه. وهو مثل يضرب استشهد به على موقفه من سيدنا على[٤].

ولكن من الزيدية من قطعوا بتوبته علماً ويقيناً، وقرروا وجوب الكف عنه، فمتى نقلت التوبة من طريق الآحاد لزم قبوله، والكف عن البراءة منه. فقد قبل خبر الآحاد وعملت به الأمة وقررت وجوب العمل به، فيجب القطع بتوبته، لأن الأمر الآخر يترتب عليه تكفيره والتبرؤ منه، وهو عند الله عظيم، والأصل فى الإسلام هو وجوب الموالاة، فيكون الكف عن طلحة أمراً واجباً شرعاً[٥].

وتوقف فريق من الزيدية فى وجوب موالاة طلحة والزبير، رغم علمهم بأخبار توبتهما، وتوقفوا عن معادلتهما وموالاتهما، وفوضوا حكمهما إلى الله، تعالى، وهذا الفريق هو الذى لا يفهم أمره بحال من الأحوال، وربما توقفوا لما تأثروا به من مؤثرات شيعية، تجاه

---

(١) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٥٥٢-٥٥٣؛ والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/٦٦،٦١، وابن حزم: الفصل فى الملل والنحل،٤/١٥٧-١٥٨ .

(٢) انظر البلاذرى: أنساب الأهواء الأشراف، ٢/٢٥٤،٢٥١، وابن الأثير: أسد الغابة، ٢/١٠٠.. وابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣ ق١/٧٥ .

(٣) انظر البيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٣٧٣-٣٧٤، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢،٨٦-٨٧.

(٤) انظر القاضى عبدالجبار: المصدر السابق، ٢٠ ق٢/٨٨، وابن الأثير: أسد الغابة، ٢/١٠٠، وانظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣ ق١/١٥٩،١٥٦، والمقدسى: البدء والتاريخ،٥/٨٤ .

(٥) انظر ابن حزم: الفصل فى الملل والنحل، ٤/١٦٥-١٦٧، والباقلانى: التمهيد، ص٥٥٢.

الصحابة وما كان بينهم من أحداث، أفرزت الكثير من الأخبار، القليل منها صحيح، أما الغالب عليها فهو الافتراء عليهم بشكل أو بآخر[١].

ولعلنا نخمن مذهب الفريق الأخير، الذى أنكر معرفته بتوبة الزبير وطلحة، ونفى هذه التوبة، وقرر وجوب بقاء أمرهما على المعاداة، ولا يخفى أن هذا الفريق المتطرف الغالى، هم **الروافض** ومن تبعهم[٢]، وهم سيئوا الظن بداية بصحابة رسول الله،ε، وما افتروه على سادات الصحابة الثقات العدول لأهون الأسباب، يجعلنا لا نندهش من موقفهم **من طلحة والزبير**، ولا غرو **أن أكفرتهم الزيدية والمعتزلة**، وإذا كان أمر طلحة والزبير قد التبس قبل على أصحاب النوايا الحسنة من **علماء الإسلام**[٣]، فلم لا يشوهون صورتهما، كما فعلوا من قبل تعمداً فى حق الشيخين، وقد سنحت الفرصة[٤]؟!

٢- **السيدة عائشة رضى الله عنها** : قطع المتكلمون بتوبة السيدة **عائشة**، وتتمثل مؤشرات هذه التوبة فى قبولها من أمير المؤمنين واعتذارها إليه، وبكائها على ما كان منها، من الخروج مع **طلحة والزبير**، وحربه فى موقعه الجمل، كما اعتذرت عن تخلفها عن بيعته، والخبر بجميع ذلك قد تظاهر وتواتر لدى الجميع[٥].

وتمسك المحدثون فى بيان فضلها ومكانتها فى الإسلام بما روى عن رسول الله،ε: كل نسب وسبب ينقطع إلا نسبى وسببى"[٦].. وفى هذا الحديث ما يدل على رضى الله عنها، زوجة له،ε، فى الدنيا والآخرة.. وقد بشرها،ε، برؤيته لها فى الجنة، وكونها معه فيها[٧]، وكانت أعلم الناس بالدين، وكان مشيخة أصحاب الرسول،ε، يسألونها عن الفرائض[٨]، وكان

---

(١) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٥٥٣، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٩١.. انظر كذلك البغدادى: أصول الدين، ص٢٨٩-٢٩٠.. وانظر الأشعرى: مقالات الإسلاميين، ص٤٥٣، والغزالى: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص٢١٨-٢١٩ .

(٢) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٨٥-٢٩٥، وقارن البغدادى: أصول الدين، ص٢٩٠ .

(٣) انظر الجوينى: الإرشاد، ص٢٤٤، وقارن رأيه بالباقلانى، الذى أكد خطأ من حاربه، ولكنه خطأ لا يبلغ حد التفسيق، التمهيد، ص٥٥١-٥٥٢ .

(٤) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤٢.

(٥) انظر الباقلانى: التمهيد، ص٥٥٣،٥٥٢، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٢/٨٩،٨٤؛ والبيهقى: الاعتقاد والهداية، ص٣٢٩، وابن كثير: البداية والنهاية، ٦ /٢١١-٢١٢، ٧/٢٣٠-٢٣١ .

(٦) انظر السيوطى الجامع الصغير، ٢/٩٥، عن ابن عمر، والحديث صحيح وسبق تخريجه.

(٧) البخارى، ٧/١٣٣، ح(٣٧٧٢)، والترمذى، ٥/٦٦١، ح(٣٨٨٠)، وابن سعد: الطبقات الكبرى، ٨/٤٤، وأحمد: المسند، ٤/٢٦٥ .

(٨) انظر ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٢ق٨/١٢٦،٤٥، وأحمد: المسند، ٦/٦٧ .

الوحى ينزل على النبىE وهو بقربها[١]، وقد روى أنها رأت جبريل[٢]، وهو الذى أخبر النبىE بأنها زوجته بعد خديجة[٣]، رضى الله عنهما.

وروى عنهE أنه قال: "فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام"[٤]، وكان يفضلها على نسائه، حباً وداً[٥]، ومرض فى حجرتها، وتوفىَ بين نراعيها[٦]، ودفن فى حجرتها[٧]، وروى المحدثون فى مآثرها وفضلها الكثير، فهل يجوز أن يقال فى زوج النبىE، ومن كانت فى مثل هذا الفضل، ما قاله فى حقها الروافض من شناعات[٨]؟!

وقد علق جمهور الزيدية والمعتزلة على هذه الأخبار، بأنها إذا كانت تثبت بشارتها بالجنة، وأنها زوجتهE، فكيف يقبل من أحد أن يتهمها بالفسوق؛ ولأنها خرجت يوم الجمل على على، أو حتى يؤل الخبر بأن المقصود منه الحال لا العاقبة والمآل، إذ القطع لها بالجنة، يثبت توبتها عما بدر منها فى حق على[٩]؟!

وأكفر الزيدية من قال بأنها لم تتب، ومن طعن فيها، بما أنزل الله، تعالى، فى براءتها فى سورة النور[١٠]، وإن لم يكن كذلك، فهو يقرب من أن يكون كافراً، وجزم البستى بأنه لا

---

(١) البخارى، ٢٤٣/٥، ح(٢٥٨١)، والنسائى، كتاب عشرة النساء، باب ٤، وأحمد٦/٢٩٣،١١٨.

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٤٦/٨، ٤٤ .

(٣) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٥٤/٨ .

(٤) أخرجه البخارى، ٥١٤/٦، ح(٣٤١١)، وأطرافه فى (٣٤٤٣، ٥٤١٨، ٣٧٦٩)، ومسلم، ٢١١/١٥، ح(٨٩,٧٠)، والترمذى، ٧٣/٢٧٥،٥/٤، ح(٣٨٨٧)، والنسائى، كتاب عشرة النساء، باب ٣، وابن ماجة، ١٠٩٢/٢، ح(٣٢٨١)، والدارمى، ١٤٤/٢، ح(٢٠٦٩)، وابن سعد: الطبقات،٥٥/٨، وأحمد ٥٦/٣، ٢٦٤، ٤٠٩، ٣٩٤، ١٥٩/٦، والطيالسى، ص١٥٩.

(٥) رواه مسلم، ٢٠٦/١٥، ح(٨) وابن سعدك الطبقات الكبرى، ٤٦/٨، وأحمد، ٢٠٣/٤، ٢٤١/٦، ١٣٠، والطيالسى، ح(١٦١٣)،

(٦) البخارى، ٧٤٧/٧، ح(٤٤٤٢)، ومسلم، ١٣٥/٤، وما بعدها، ح(٩٢،٩١)، وابن ماجة، ٥١٧/١، ح(١٦١٨)، وابن سعد، ٢ق٢٨/٢، ١٢١/٨، وأحمد: المسند، ٢٢٨/٦، ١٦٠،١١٧،٣٨،٣٤، وابن هشام: السيرة النبوية، ص١٠٠٥ .

(٧) البخارى، ٧٤٧/٧، ح(٤٤٤٦)، ومسلم بشرح النووى، ٢٠٨/١٥، ح(٨٤-٨٥)، والنسائى، كتاب الوصايا، باب٢، وابن سعد: الطبقات، ٢ق٤٩/٢، ٤٤/٨، وأحمد: المسند، ٤٨/٦، ٦٤، ٢٧٤، ٢٧٠، ٢٣١، ٢٠٠، ١٢١، ٧٧، ٧٤ .

(٨) انظر ابن حزم: الفصل فى الملل والنحل، ١٢٢/٤-١٢٣، وابن تيمية: منهاج السنة،١٨٣/٢ .

(٩) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٨٩/٢، ٩١، ٩٠، وقارن الشريف المرتضى، الشافى، ص٢٢٤، والطوسى: تلخيص الشافى،١٠٧/٣ .

(١٠) البستى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤٢،.

يعرف من المسلمين من يعتقد فيها ذلك من أرباب المذاهب، فالخائض فى عرضها مكذب لكتاب الله، وطاعن فى عرض رسول الله،ع[١].

وكذلك ردوا ما أثارته **الروافض**[٢]، من أنها ماتت على بغض أمير المؤمنين وأن قلبها لم يخف عليه حاله، رضى الله عنه، فهذا الخبر من أخبار الآحاد، وهو موضوع وغير ثابت، وضعه بعض كذبة الرواة عندهم، وهو راجع **للحسد** فى الدين عند الروافض، والزيدية أنكرته وبينت عدم ثبوته.. أما من زعم أنه مجرد اعتقاد إساءة لأمير المؤمنين؛ فهو مما لا يفضى للفسق عند الزيدية ولا يؤدى إليه[٣].

٢- الطائفة الثانية: معاوية وعمرو وأتباعهما :

أ- معاوية بن أبى سفيان: قطع أهل السنة بأن الصحابة جميعاً عدول، ولا يفسق أو يكفر منهم أحد، وما كان بينهم من خلاف، فقد وهب الله مسيئيهم لمحسنيهم، وغفر لهم، وعفا عن الجميع، ورضى عنهم[٤].. ولكن **الشيعة** عموماً كان لهم موقف من معاوية، فقد رموه بالكفر ولعنوه، وما زالوا على منابرهم يسبونه، لما فعله بعلى بن أبى طالب، رضى الله عنه، والمسلمين، ووجهوا لشخصه مطاعن لا تحصى وأغلبها قادحة فى عدالته، وأقل ما يرمونه به الفسق وعدم المروءة[٥].

أما **الزيدية** فقد قطعوا بأنه مات ولم يتب عما كان منه فى الفتنة الكبرى، وما جرى بعدها من أحداث، فقد خرج على الإمام وبغى عليه[٦]، وولى بعض الظالمين رقاب المسلمين، كتوليته **لزياد بن سمية**[٧]، وعزل **الحسن بن على** وخيانته لعهده[٨]، ودس عليه من قتله ووضع له السم فى العسل، وقيل أن امرأة الحسين هى من فعلت ذلك، وكان وعدها بالزواج منه أو من ابنه[٩]، كما قتل رجلاً من أهل بدر **هو حجر بن عدى**[١]، وغيره، واستشفى

---

(١) انظر سورة النور: الآيات ١١-٢٣، والزمخشرى: الكشاف، ٣/٢١٧-٢٢٢ .

(٢) انظر الطوسى: تلخيص الشافى، ٣/١٣٣-١٣٤ .

(٣) البستى: المصدر السابق، ٤٢,٠

(٤) انظر البغدادى: أصول الدين، ص٢٨٩، وما بعدها.

(٥) انظر الشريف المرتضى: الشافى، ص٢٨٥، وما بعدها، والطوسى: تلخيص الشافى، ٤/١٨٢ .

(٦) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠، ق٢/٩٣ .

(٧) **هو زياد بن أبيه، أمير من الدهاة القادة الفاتحين**، استلحقه معاوية، وأثبت نسبته إلى سفيان بن حرب، أمه سمية، حارب إلى جوار على فى صفية والجمل، فلما قتل خرج على معاوية، إلى أن راسله بنسبه، تولى له البصرة، وأخباره كثيرة فى كتب السيرة، ت٥٣ هـ.. انظر ابن الأثير: الكامل، ٣/١٩٥، وتاريخ الطبرى، ٦/١٦٢ .

(٨) انظر ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ١/١٦٣، والبخارى، ٥/٢٦١، ح(٢٧٠٤).

(٩) انظر ابن الأثير: الكامل، ٣/١٨٢ .

بالصليب عند موته، وبعث بالأصنام إلى الحبشة، وأوصى لابنه[٢]، يزيد[٣]، بالخلافة، فجعلها هرقلية واستبدادية، كلما مات قيصر قام قيصر مقامه، وولد التجربة الراشدة، وعفى على أثرها.

ويمكن القول بأن معاوية قد أوقع المسلمين فى صعوبات شتى بعد ذلك، سقطت بها مقولات الإسلام فى العدل والرحمة والإخاء والمساواة والحرية إلى حد بعيد، ويعرف ذلك من قرأ فى تاريخ الإسلام الفكرى والسياسى على وجه الخصوص، ثم نظر فى التطبيق الإسلامى لهذه المفاهيم بعد دولة الراشدين[٤]..

كما أوصى معاوية ابنه بقتل عمرو بن العاص إن لم يبايعه بالخلافة[٥]، وقتل عبدالله بن الزبير[٦]، إن نازعه الأمر، وقد فعل الحجاج بن يوسف الثقفى ذلك من بعد، وهدم الكعبة وأباحها لجنوده ثلاثة أيام، ومثل بجسده، وحبس كبار الصحابة وآذاهم ظلماً وعدواناً[٧].

كل ما سبق يدل على إصرار معاوية وابنه، على إهدار ثوابت الإسلام فى العدل والشورى، وتحويل الخلافة إلى الملك الوراثى فى بنى سفيان وبيت بنى أمية، وهذا ما جعل الزيدية يفسقونه ويرون استحقاقه للعن والبراءة منه، كما حكوا إجماع آل البيت على وجوب البراءة منه[٨].

والحقيقة لم يجد الزيدية مبرراً ما يسوغ التسامح مع شخصية كشخصية معاوية، فما فعله ترك مرارة فى نفوس المسلمين، وعلى رأسهم كبار الصحابة وأهل الحل والعقد منهم

---

(١) حجر بن عدى بن جبلة الكندى، حجر الخير، صحابى من الشجعان، أسلم ووفد على النبى،ﷺ، شهد القادسية، ثم الجمل وصفين مع على، خرج على بنى أمية، فقتلوه بمرج عذراء مع أصحابه. انظر ابن الأثير: الكامل، ١٨٧/٣، وابن سعد: الطبقات،١٥١/٦ .

(٢) انظر ابن تيمية: منهاج السنة، ٢٣٧/٢، وما بعدها.

(٣) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموى، ثانى ملوك بنى أمية توفى سنة٦٠هـ، قتل الحسين السبط واستباحت جنوده المدينة، وتلوثت شخصيته بكل شين لما فعل، ولما يفلح فى تجميلها، ت٦٤هـ. انظر ابن الأثير: الكامل، ٤٩/٤ .

(٤) انظر د/ محمد حلمى: الخلافة والدولة فى العصر الأموى؛ ص٩٦،٩٤، وما بعدها، طبعة١٩٧٤م، د/ إبراهيم العدوى: الدولة الأموية مقوماتها ورسالتها، ص١٣٣، طبعة١٩٩٨، مكتبة الشباب. القاهرة.

(٥) انظر الذهبى: تاريخ الإسلام، ٢٣٥/٢-٢٤٠ .

(٦) عبدالله بن الزبير بن العوام، أبو بكر: فارس قريش وأول مولود فى الإسلام، شهد فتح إفريقية، وبويع به بالخلافة، ٦٤هـ، واتسع ملكه حتى شمل مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام.. ولكن الحجاج هزمه ومثل بجسده، وهدم الكعبة سنة٧٣هـ.. انظر ابن الأثير: الكامل، ١٣٥/٤، وأبا نعيم: حلية الأولياء، ٣٢٩/١ .

(٧) انظر د/ حلمى: المصدر السابق، ص١٤٦-١٥٣ .

(٨) انظر البغدادى: أصول البغدادى، ص٢٩٠، والقاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ق٢/٩٣-٩٤ .

على الخصوص، ولكن أهل السنة **أمسكوا عن الكلام فى تصرفات معاوية**، وتولوه وترضوه ورووا **عن رسول الله من الأخبار ما يفيد فضله** وحسن عاقبته[١]، كما يلى :

١- فقد روى الترمذى فى سننه عن عبدالرحمن بن أبى عميرة، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ، عن النبى ﷺ، أنه قال لمعاوية: "**اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به**"، وقال: هذا حديث حسن غريب[٢].

٢- وروى عن إدريس الخولانى، قال لما عزل عمر بن الخطاب عمير بن سعد عن حمص ولى معاوية، فقال الناس: "**عزل عميراً وولى معاوية**"، فقال: عمير: "**لا تذكروا معاوية إلا بخير، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: اللهم أهد به**". وقال: هذا حديث غريب، قال وعمرو بن واقد يضعف[٣]. وقد صدر الترمذى الباب بقوله "مناقب لمعاوية بن أبى سفيان" وهو محدث أكثر منه فقيه، ولذلك سنعقبه بما ذكره البخارى فى ذكره لمعاوية لنبين الفرق بينهما[٤].

٣- وروى الديلمى فى مسند الفردوس[٥]، حديثاً عن شداد بن أوس يدعو الرسول ﷺ، لصحابته ويصفهم بما أكرمهم الله به من خصائص وأخلاق، حتى قال فى معاوية بن أبى سفيان "**أحلم أمتى وأجودها**" وقد لاحظ ابن حجر فى "**تسديد القوس**" أن فى الحديث عمر بن صبح، وهو وضاع[٦]، وقد سبقه الذهبى فى "**ميزان الاعتدال**" فأشار إلى ذلك[٧]، وكذا ابن الجوزى فى الموضوعات[٨]، والسيوطى فى "**اللآلئ**"، والكنانى فى "**تنزيه الشريعة**"[٩].

٤- كذلك روى عن العرباض بن سارية عن رسول الله ﷺ: "**اللهم علم معاوية الكتاب والحساب وقه العذاب**"[١٠]، وفى تسديد القوس رواه أحمد والطبرانى، من طريقين: العرباض[١١] ومسلمة

---

(١) البيتى: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ٤٢ ط.

(٢) انظر سنن الترمذى، ٥/٦٤٥، ح(٣٨٤٢).

(٣) انظر سنن الترمذى، ٥/٦٤٥، (٣٨٤٣)، وانظر أحمد فى مسنده، ٤/٢١٦ .

(٤) الديلمى: فردوس الأخبار، ١/٥٣١، ح(١٧٩١)، تحقيق فواز الزمرلى، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٨٠م.

(٥) انظر الديلمى: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٦) انظر الذهبى: ميزان الاعتدال، ٣/٢٠٧، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م.

(٧) انظر ابن الجوزى: الموضوعات، ٢/٢٦، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٦هـ.

(٨) انظر السيوطى: اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، ١/٤٢٨، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٩) انظر الكنانى: تنزيه الشريعة.. ، ٢/١٧ .

(١٠) الديلمى: فردوس الأخبار، ١/٥٥٦، ح(١٨٦٩).

(١١) مسند أحمد، ٤/١٢٧ ..

من مخلد، وشك ابن حجر الهيثمى فى أحد رواته، وهو الحارث بن زياد[١]، أما ابن الجوزى فقد رواه من خمسة طرق، وقال ليس فيها ما يصح[٢].

٥- كما ذكر البخارى فى صحيحه أنه كان أحد كتاب الوحى لرسول اللهE بعد إسلامه فى سرده لسيرته، وكذا أحمد فى مسنده، والطيالسى[٣].

٦- وبعد فماذا قال البخارى فى كتاب **فضائل الصحابة** عند ذكره لمعاوية، وبم علق ابن حجر العسقلانى عليه فى الفتح؟.. قال البخارى: **"باب ذكر معاوية رضى الله عنه"**[٤].. وقال ابن حجر "تنبيه" عبر البخارى فى هذه الترجمة بقوله ذكر، ولم يقل: **فضيلة ولا منقبة**، ونكر أن بعض أهل السنة كتب فى مناقبه، وأورد **ابن الجوزى** فى الموضوعات بعض الأحاديث التى ذكرها، ثم ساق عن **إسحاق بن راهوية** أنه قال: لم يصح فى فضائل معاوية شئ، فقد أراد البخارى دفع شبه الشيعة. واتبع شيخه فى عدم التصريح بالمنقبة، وقد روى ابن الجوزى عن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبى ما تقول **فى على ومعاوية**؟ فأطرق ثم قال: اعلم أن علياً كان كثير الأعداء، ففتش أعداءه له عيباً فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجل قد حاربه، فاطروه كياداً منهم لعلى[٥]، فأشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له، وقد ورد فى فضائل معاوية أحاديث كثيرة، لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، وبذلك جزم إسحق بن راهوية والنسائى وغيرهما[٦].

ب- **عمرو بن العاص وغيره** : أما عمرو بن العاص **وأبو موسى الأشعرى**[٧]، وهما الحكمان فى صفين، **ويزيد بن معاوية**، فقد توقف فيهم الزيدية، وقالوا مشكوك فى توبتهم، ولا نقطع بها لأحدهم، وقطعوا بموتهم مصربين على ما كان منهم فى حق الإمام على والأمة، وما كان من شأن يزيد فى قتل الحسين بن على والتشهير بآل البيت، وهذا الموقف يخالف موقف أهل السنة من هؤلاء جميعاً[٨]..

---

(١) ابن حجر الهيثمى: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ٣٥٦، مكتبة القدسى، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

(٢) ابن الجوزى: العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية، ١/٢٧٢-٢٧٤ .

(٣) ابن حجر: الفتح، ٧/١٣٠، ومسند أحمد، ١/٣٣٥، ٢٩١-٣٣٨، والطيالسى فى مسنده، ح(٢٧٤٦).

(٤) انظر ابن حجر: الفتح، ٧/١٢٩ .

(٥) انظر ابن الجوزى: الموضوعات، ٢/٢٩، وبعدها.

(٦) ابن حجر: الفتح، ٧/١٣٠ .

(٧) عبدالله بن قيس بن سليم، أبو موسى، من الأشاعرة، صحابى شجاع من الولاة الفاتحين وأحد الحكمين، أسلم وهاجر إلى الحبشة، تولى زبيد وعدن لرسول الله،، ولعمر البصرة، وخدعه عمرو فى التحكيم، ت٤٤هـ.. انظر ابن سعد: الطبقات، ٤/٧٩، وأبا الفرج بن الجوزى: صفة الصفوة، ١/٢٢٥ .

(٨) انظر الطوسى: تلخيص الشافى، ١٨٢، وابن الأثير: الكامل، ٤/٥٤ .

ومع ذلك فقد قال بتفسيق من حارب الإمام على، وتخطئته على التعيين، الجوينى فى الإرشاد[١]، وكثير من الأشاعرة[٢]، وإن نفاه القاضى فى التمهيد[٣].. وهم بـذلك يوافقـون الزيدية، ويخالفون الشيعة، الذين قالوا بكفر كل من حاربه، وهو غلو -كما تـرى- مشـهود فيهم[٤].

٩- ظاهرة الغلو فى الصحابة شملت السنة والشيعة :

ذكر الدمغانى أن الغلو فى الصحابة، جاء من السنة والشيعة على السـواء، فالسـنة ساووا بين الصحابة جميعاً، ولم يفرقوا بين أهل الفضل منهم من كبارهم وأعلامهم وفضلائهم، وأصحاب بدر والمهاجرين الأوائل، وأصحاب بيعة الرضوان، وبين من آمن يوم الفتح، مـن عتقاء النبىε، ومن آمن من الأعراب، ثم ارتد ثم عاد إلى حظيرة، الإيمان تحت ظل السيوف وقهرها، وبعد أن شهد مصرع أبائه وأبنائه وعشيرته وذويه على يد الصحابة، وقد اضـطر أهل السنة إلى التسوية بين الثرى والثريا، كما سمعوا طعن الشيعة فـى بعضـهم، وحملهـم التعصب على القول بالتسوية والعدالة والفضل فيهم جميعاً.. فصار عبدالله بن أبى سرح[٥]، رضيع عثمان بن عفان، والذى ارتد عن الإسلام وذهب مكة، حين افتتحها النبىε، وأجـازه عثمان، والوليد بن أبى معيط[٦]، وطريد رسول اللهε، للحكم أبو مـروان[٧]، الـذى طـرده النبىε، وكذا عمرو بن العاص ومعاوية... اللذين قتلا عماراً، رغم تحذير النبىε وتبشيره لقاتله بالنار: "يا عمار ستقتلك الفئة الباغية"[٨]، فكانا هما قاتلاه فى حربهما لعلى، عليه السلام، فسوى هؤلاء فى الفضل بين هؤلاء المذكورين آنفاً، وبين الخلفاء الأربعـة، وغيـرهم مـن فضلاء الصحابة.

---

(١) انظر الجوينى: الإرشاد،ص٢٤٤ .
(٢) انظر البغدادى: أصول الدين،ص٢٨٩-٢٩٠ .
(٣) انظر القاضى أبو بكر الباقلانى: التمهيد، ص٢٣١-٢٣٢ .
(٤) انظر الشريف المرتضى: الشافى فى الإمامة،ص٢٨٥، وما بعدها.
(٥) انظر ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ٣٦/١ .
(٦) انظر المسعودى: مروج الذهب، ٧٨/٣ .
(٧) انظر القاضى عبدالجبار: المغنى، ٢٠ ق٣٩/٢، وانظر تاريخ الطبرى، ٣٤٧/٤ .
(٨) الحـديث فى صـحيح البخـارى، ٣٦/٦، ٣٧، ح(٢٨١٢)، والترمـذى، ٦٢٧/٥-٦٢٨، ح(٣٨٠٠)، وابن سـعد: الطبقـات، ١ق٢/٣، ٣ ق١/١٨٥،١٨١،١٨٠،١٧٧، وأحمـد: المسـند،١٦١/٢، ٢/٤،٥،٢٢/٥،١٩٧/٦،٣٠٦،٢١٤/٣٠٠،٢٨٩، والطيالسـى، ح(٢٢٠٢،٢١٦٨،١٥٩٨،٦٤٩،٦٠٣).

وحاولوا تفسير هذا الغلو بأنهم رأوا جهال الشيعة يغالون فى علـى، عليـه السـلام، فناقضوهم بذلك، وغلا بعضهم فى أبى بكر. وزعم أن النبوة كانت له، فغلط بها جبريل عليه السلام، ونزل على محمد، عليه السلام، وهو كما تزعمه الغلاة من الشيعة فى علـى، عليـه السلام، وأعوذ بالله من الضلالة والتهور فى بحور العماية[١].

ومما يبرر ما ذكره الخوارج فى سيدنا على بأنه أثر من آثار الغلو، أنهم رأوا مقالـة الشيعة فيه فناقضوهم وأكفروه، وإن هلك أكثر فرقهم ولم يبق -فى عهد الدمغانى- منهم سوى قليل فى المغرب وهم مالكية المذهب فى الفروع، أما من عاش منهم فى تخوم الشام وعمـان شافعية، والذين فى العجم حنفية وحنبلية[٢].

وبعد،، أرجو أن أكون قد وفقت لما صبوت إليه

والله ولى التوفيق وهو المستعان

---

(١) الدمغانى؛ رسالة فى الفرق الإسلامية والعقائد، ٢٩، -٢٩ ط، مخطوط مصـور بـدار الكتـب المصرية، ميكروفيلم، ١٣٣، علم كلام يمنية.

(٢) انظر الدمغانى: المصدر السابق، ٢٩ ط.